



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
في ميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية
فرع علوم اقتصادية، تخصص إدارة الشركات البترولية

بعنوان :

المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية

(دراسة حالة الشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري)
خلال فترة (2017-2018)

من إعداد الطالب: محمد عبدالقادر حساني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 06 سبتمبر 2020

أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	جامعة ورقلة	أستاذ	علاوي محمد لحسن
مشرفا ومقررا	جامعة ورقلة	أستاذ	شري محمد الأمين
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ محاضر " أ "	الطاهر خامرة
مناقشا	جامعة ورقلة	أستاذ	محسن زوييدة
مناقشا	جامعة الأغواط	أستاذ محاضر " أ "	بن تويح بن تويح
مناقشا	المركز الجامعي البيض	أستاذ محاضر " أ "	أبو بكر سالم

السنة الجامعية 2019/2018

إهداء

معداً وصلاةً وسلاماً على من أهدى الأنبياء والعركسكين...

أهدي نعر جهدي هذا إلى:

مربي روحي وجسدي شبيخي سيدي ومولاي محمد الشريف الجسائي والذي
لم يغفل عني ولو لطفرة عين... وإلى جميع أعضاء مجلس الصلاة...
وإلى الذين سعدت بصحبتهم وأوصلاني إلى بر الأمان، في دراستي
ورحلاتي في هذه الحياة....

والوالدين الكريهين أمي وأبي أطال الله في عمرهما.

وإلى المعيط الراقي الذي ترعرعت فيه... أسرتي المعيدة والتي كانت
ومازالت معتنية بالعلم الديني والدنيوي..

وإلى جميع كل طلبة الدكتوراه تخصص إدارة الشركات البترولية
وأيضاً إلى جميع طلبة السنة ثانية ماستر اقتصاد وتسيير بترولي الدفعة

الأولى.

فلكل خالص التقدير المحب والوفاء... وأعتذر عن من أغفلت اسمه سهواً

وخطأ مني.

جازى الله عني الجميع خير الجزاء.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا ورب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب
ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل...

نتوجه بحميل الشكر والامتنان إلى...

كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تسهيل ما
واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ الحريص المخلص **محمد الأمين
شريبي** الذي تفضل علينا بالإشراف على هذه الأطروحة والتي ما كانت لتتم
لولا إراؤه السريرة ونصائحه القيمة ومتابعته المستمرة من برؤية هذا العمل
حتى نهايته .

والله يفوتني أن أشكر كل الأساتذة الذين أعطوا يرا المساعدة إليّ وبالأخص بن
قرينة حمزة، قريشي جموعي، بختي إبراهيم، بن ساسي إلياس، علاوي لحسن،
خامرة الطاهرة، مولاي محمد خضر، المرحوم بن مالك محمد حسان، مخلفي
أمينة، كيجلي عائشة، محسن زوبيرة، ورحمان أمال.

ولما أتقدم بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة
وإثراء هاته الأطروحة فاقطعوا بذلك من وقتهم الثمين في تقديم النصيح
والرشاؤ والتوجيه (بتغاء سبيل العلم والمعرفة).

ونتوجه بالشكر الجزيل للذين ساعدوني في توزيع الاستبيانات خاصة زين
العابرين بقي وزين العابرين بن عريمة وحمزة نصيري وعبدالقاور طرمون
وطولاهير بوبكر وهنيرة بوبكر والصولي.

وجزا الله عنا الجميع خير الجزاء..

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات الجزائري، وكحالة تطبيقية تم دراسة عينة من الشركات النفطية بالقطاع، وتم تقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية بالقطاع حسب الأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية عند الباحث "Carroll" وهي في جوهرها أربعة أبعاد: (البعد الاقتصادي، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، والبعد الخيري) ومدى تأثيرها بحجم الشركة وعمرها وطبيعة ملكيتها وطبيعة نشاطها ضمن مراحل الصناعة النفطية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع 330 استبانة على 38 شركة تتوزع بشكل عشوائي على ولايات الجنوب الجزائري وتم الاسترداد منها 282 استبانة بنسبة استرجاع قدرها 85.45%، وبعد عملية التدقيق والمراجعة تم استبعاد 62 استبانة بسبب عدم صلاحيتها للتحليل، وعليه تحدد عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل 220 استبانة وهي عينة الدراسة التي تتكون من مديري الشركات المبحوثة ونوابهم والمديرين الفرعيين ورؤساء المصالح ورؤساء الأقسام والإدارات.

ومن أجل تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة أداة الاستبيان تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, v22)، وتماشيا مع تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدة أساليب إحصائية في تحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات النفطية محل الدراسة لديهم وعي واهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات وأنهم يلتزمون بمبادئها، وكما توجد لديهم برامج اجتماعية تدرج ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وكما توصلت الدراسة أن هناك مستوى مرتفع من المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتتصدرها المعوقات المالية.

وكشفت الدراسة أيضا أن المتغيرين: الملكية، وحجم الشركة يؤثران في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، والمتغيرين الآخرين لا يؤثران وهما: العمر، وطبيعة نشاط الشركة.

وتوصي الدراسة إلى ضرورة تنظيم المساهمة في مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات ضمن مؤسسات متخصصة في شكل برامج دورية ومنتظمة وبالأخص الأعمال الخيرية، وتوصي أيضا إلى ضرورة إعداد تقارير حول المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عنها لأجل معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية لدى الشركة.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية، مسؤولية بيئية، شركات نفطية، صناعة نفطية.

Summary:

The study aims to try to understand the reality of corporate social responsibility in the Algerian hydrocarbon sector, and as an applied case a sample of oil companies in the sector was studied. The practices of corporate social responsibility in the oil sector were evaluated by the main dimensions of social responsibility of researcher Carroll, and are essentially four dimensions: (Economic dimension, moral dimension, legal dimension, welfare dimension), and impact on the company size, age, ownership and nature of its activities within the oil industry.

In order to achieve the objectives of the study, 330 resolutions were distributed among 38 companies that are randomly distributed to the southern Algerian states and 282 questionnaires were retrieved at 85.45 %, and after the audit 62 forms were excluded because of their unsuitability for analysis, thus determining the number of questionnaires subject to analysis 220, which is a sample of study consisting of the directors of the companies that are examined, their deputies, sub-directors, heads of interests, department heads, and frames.

In order to analyze data obtained by means of the questionnaire tool, the Statistical Social Sciences Package (SPSS,v22) program was used, in line with the objectives of the study and the test of its hypotheses, several statistical methods were used to analyze the data.

The study found that oil companies have an awareness and interest in the concept of corporate social responsibility, are committed to its principles, and have social programs that fall within the framework of social and environmental responsibility and the study found that there are a high level of obstacles to corporate social responsibility initiatives.

The study also revealed that the two variables: Ownership, and company size affect oil companies' practice of study sample for social and environmental responsibility, and the other two variables do not affect: Age, and the nature of the company's activity.

The study recommends that corporate social responsibility should be regulated by regular, regular program-specific, charitable institutions, and also recommends that CSR reports should be prepared and disclosed in order to understand the corporate social responsibility of the company.

Keywords: Social responsibility, environmental responsibility, oil companies, oil industry

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
I	إهداء
II	الشكر والتقدير
III	الملخص
V	قائمة المحتويات
VI	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
XI	قائمة الرموز
أ	المقدمة العامة
24	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات
25	مقدمة الفصل
26	المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات
26	المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات و جذورها التاريخية
36	المطلب الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات
47	المبحث الثاني: معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات
47	المطلب الأول: قياس تكاليف وعوائد الأنشطة الاجتماعية
50	المطلب الثاني: مؤشرات قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية
53	المطلب الثالث: المعايير والمواصفات الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية
64	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
64	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
71	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
79	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
82	خلاصة الفصل

83	الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية بقطاع المحروقات الجزائري
84	مقدمة الفصل
85	المبحث الأول: إطار عام حول المؤسسة البترولية والقطاع المحروقات الجزائري
85	المطلب الأول: تعريف المؤسسة البترولية وهيكلها
88	المطلب الثاني: الصناعة النفطية والمعايير الدولية المهتمة بها
93	المطلب الثالث: نظرة عامة حول قطاع المحروقات الجزائري
99	المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسة التطبيقية
100	المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة
110	المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية
115	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات
116	المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها.
117	المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة
129	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
150	المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة
161	خلاصة الفصل
164	الخاتمة العامة
174	قائمة المراجع
194	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
36	الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر.	(1-1)
38	عناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية.	(2-1)
79	يوضح الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.	(3-1)

95	الشركات الوطنية الفرعية المملوكة بالكامل لمجمع سوناطراك.	(1-2)
98	أهم الإحصائيات حول قطاع المحروقات الجزائري.	(2-2)
101	عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة على عينة الدراسة.	(3-2)
103	توزيع المبحوثين حسب الرتبة الوظيفية.	(4-2)
103	توزيع عمال الشركات النفطية عينة الدراسة حسب مركزية الشركة.	(5-2)
104	توزيع المبحوثين حسب حجم الشركة.	(6-2)
105	توزيع المبحوثين حسب ملكية الشركة.	(7-2)
105	توزيع المبحوثين حسب نوع نشاط الشركة.	(8-2)
106	توزيع المبحوثين بحسب عمر الشركة.	(9-2)
107	توزيع المبحوثين حسب الهيكل القانوني للشركة.	(10-2)
108	توزيع المبحوثين حسب عدد عمال الشركة.	(11-2)
109	توزيع المبحوثين حسب نوع الشهادات المحلية والدولية الحاصلة عليها الشركة.	(12-2)
111	وصف لفقرات الاستبيان.	(13-2)
112	مقياس التحليل (مقياس ليكرت الخماسي).	(14-2)
113	معياري مقياس التحليل.	(15-2)
114	قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ وقيمة الصدق الذاتي.	(16-2)
117	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الأول.	(17-2)
120	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثاني.	(18-2)
127	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثالث.	(19-2)
130	الفروق في متوسط المحور الأول مقارنة بالمتوسط الفرضي.	(20-2)
131	الفروق في متوسط بعد المسؤولية الاقتصادية مقارنة بالمتوسط الفرضي.	(21-2)
131	الفروق في متوسط بعد المسؤولية القانونية مقارنة بالمتوسط الفرضي.	(22-2)
132	الفروق في متوسط بعد المسؤولية الأخلاقية مقارنة بالمتوسط الفرضي.	(23-2)

132	الفروق في متوسط بعد المسؤولية الخيرة مقارنة بالمتوسط الفرضي.	(24-2)
133	نتائج الفرضيات الفرعية لتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.	(25-2)
134	عدد الشركات عينة الدراسة التي تتبنى مبادرات ذات طبيعة تطوعية وخيرية.	(26-2)
136	الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب عمر الشركات.	(27-2)
137	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب عمر الشركة.	(28-2)
138	الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب طبيعة الملكية.	(29-2)
139	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب ملكية الشركة.	(30-2)
140	يبين الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب حجم الشركة.	(31-2)
141	يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب حجم الشركة.	(32-2)
142	الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب طبيعة نشاط الشركة.	(33-2)
143	نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب طبيعة النشاط الشركة.	(34-2)
144	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة.	(35-2)
145	قيمة معامل الارتباط بين (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، طبيعة النشاط) وممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.	(36-2)
146	مؤشرات جودة نموذج معادلة الانحدار الخطي.	(37-2)
146	يبين القيم الخاصة بمعاملات الانحدار ومعنوية معاملات النموذج.	(38-2)
148	الفروق في متوسط المحور الرابع مقارنة بالمتوسط الفرضي.	(39-2)
149	ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	(40-2)

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
37	هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية.	(1-1)
57	الموضوعات البيئية لمواصفة ISO14000.	(2-1)
87	الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك.	(1-2)

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
194	قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (الاستبيان)	1
195	الاستبيان بالعربية	2
203	الاستبيان باللغة الأجنبية	3
209	معامل الثبات	4
210	اختبار الفرضية الأولى	5
210	اختبار الفرضية الثانية	6
211	اختبار الفرضية الرابعة	7
212	اختبار الفرضية الخامسة	8
213	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب عمر الشركة	9
214	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب ملكية الشركة	10

215	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب طبيعة نشاط الشركة	11
216	نتائج تحليل التباين الأحادي حسب حجم الشركة	12
217	قيمة معامل الارتباط + مؤشرات جودة نموذج معادلة الانحدار + القيم الخاصة بمعاملات الانحدار ومعنوية معاملات النموذج	13
218	طلب إجراء نظرة علمية لمجمع بئر السبع من إدارة كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي.	14
219	قائمة طلاب كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي التي ستجري زيارة ميدانية للمجمع النفطي	15
220	قائمة طلاب كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي التي ستجري زيارة ميدانية للمجمع النفطي	16
221	طلب الهلال الأحمر إعانة من المجمع النفطي	17
222	محضر تسليم المجمع النفطي الاعانة للهلال الأحمر	18
223	سياسة الصحة والسلامة والبيئة (HSE)	19
224	فاتورة استهلاك الطاقة للمجمع النفطي بئر السبع	20
225	فاتورة استهلاك الماء للمجمع النفطي بئر السبع	21
226	طلب توريد التشجير للمجمع النفطي بئر السبع	22
227	فاتورة التشجير للمجمع النفطي بئر السبع	23

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة
IMF	صندوق النقد الدولي
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
GRI	مبادرة التقارير العالمية
ISO	المنظمة الدولية للمعايير
SAI	المنظمة الدولية للمحاسبة الاجتماعية
BSI	منظمة التقييس البريطانية
API	المعهد الأمريكي للبتروكيمياويات
ARH	وكالة سلطة ضبط المحروقات
ALNAFT	الوكالة الوطنية لشمين موارد المحروقات

المقدمة العامة

مقدمة

أ- توطئة

إنّ منظمات الأعمال المعاصرة تعمل في مجتمع يختلف اختلافاً ملحوظاً عن المجتمع الذي يتوقع أن تحقق فيه الأعمال التجارية وظائف اقتصادية فقط من خلال إنتاج السلع والخدمات الجيدة، ولهذا يزداد اليوم في بيئة الأعمال في جميع أنحاء العالم قلق الشركات والمؤسسات من تأثير أنشطتها التجارية على المجتمع والبيئة، وكما أنهم يدركون أن العالم الذي يعيشون فيه يمثل مجموعة متنامية من المطالب والضغوط والمخاطر التي لا يتم الإشارة إليها من خلال الأسواق أو سياسة العمليات التقليدية التي اعتمدوا عليها لفترة طويلة جداً، ومن هنا أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية من المطالب الأساسية المتوقع أن تضطلع إليها الشركات والمؤسسات وذلك في ضوء الاهتمام بالتنمية الاجتماعية، البيئية والاقتصادية لرفع مستويات الإنتاجية.

وعلى غرار تطلع منظمات الأعمال إلى مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية ضمن فكرة أن الأعمال يجب أن تتخطى الدوافع المالية بشكل حصري لم تعد مهمة الشركات والمؤسسات مُنصبةً فقط على تعظيم الربح، بل تعددت إلى أهمية تطوير وتنمية المجتمع الذي تتواجد فيه، ولذلك ليس من مصلحة أي شركة أو مؤسسة أن تغفل عن كل جانب من الجوانب المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

إن من بين الشركات اليوم أكثر انتقاداً على الساحة الدولية هي الشركات النفطية، وذلك لما تحويه أنشطتها ضمن مراحل الصناعة النفطية - بحكم طبيعة عملياتها - على العديد من المخاطر البيئية المحتملة والتي يتحمل المجتمع آثارها، فلذلك أصبحت الشركات النفطية شديدة الحرص على المساهمة في الحفاظ على البيئة خوفاً من العقوبات الرادعة والانتقادات المستمرة.

ومن أجل كسب الشركات التصالح مع المجتمع، الحفاظ على سمعتها، رفع إنتاجيتها، زيادة معدل نموها، وتحقيق التوازن بين مصلحتها الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع، لا بد أن تدمج القضايا الاجتماعية والبيئية ذات الاهتمام ضمن عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع مالكي حصصها بشكل طوعي كما ترى مفوضية الاتحاد الأوروبي؛ حيث أن بعض الدول بدأت تشترط على الشركات والمؤسسات خصوصا الأجنبية عند فتح فروع تابعة لها من أجل الاستثمار على أراضيها لا بد وأن تسهم في تنمية المجتمع ورفاهيته، وأن تعمل على حماية البيئة وتنميتها من باب تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية الملقاة على عاتقها.

ب- طرح الإشكالية:

أصبح اليوم مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات أكثر زخماً وازدحاما مما سبق، حيث بات من الواضح تعرض الشركات الرائدة والمؤسسات التجارية للطعن المبكر في مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية التي تتمتع بها، ولهذا أدركت الكثير من منظمات الأعمال في مختلف أنحاء العالم وبالأخص الدول المتقدمة على الأهمية البالغة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها العامة للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة بها، ومن هنا أصبح الحديث عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الآونة الأخيرة عنوانا مناسباً للمؤتمرات والندوات، ومجالاً مهماً للدراسات والأبحاث سواء من قبل الباحثين أو مراكز البحوث والمنظمات الدولية؛ وعلى ضوء ما تقدم يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

"ما مدى التزام الشركات النفطية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية في الجزائر؟".

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية :

- 1- هل يوجد لدى الشركات النفطية محل الدراسة وعي واهتمام بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟
- 2- هل توجد ممارسات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة؟

- 3- هل تدرج برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية؟
- 4- هل هناك أثر لكل من العمر، الحجم، الملكية، والنشاط للشركات على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة؟
- 5- ما هي العراقيل التي تحول دون ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة لمسئوليتها الاجتماعية والبيئية؟.

ت- فرضيات البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة نفترض الفرضيات التالية:

- 1- هناك وعي واهتمام لدى الشركات النفطية محل الدراسة بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- 2- توجد ممارسة إلى حد معين للمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة، وهناك توجه منخفض للشركات النفطية عينة الدراسة بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ويمكن أن نقسم هاته الفرضية إلى فرضيات فرعية:
- لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية.
 - لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية القانونية.
 - لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية.
 - لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الخيرية.
- 3- لا تدرج البرامج الاجتماعية التي تقوم بها الشركات النفطية محل الدراسة في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- 4- يوجد أثر لكل من المتغيرات: العمر، الملكية، الحجم، والنشاط على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة، ويتفرع عنها أربع فرضيات فرعية وهي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى عمر الشركات النفطية محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة الملكية لدى الشركات النفطية محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة حجم الشركات النفطية محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة النشاط لدى الشركات النفطية محل الدراسة.
- 5- تشكل العراقيل المالية أكبر عائق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة.

ث- مبررات اختيار الموضوع:

- جاء اختيارنا لهذا الموضوع بناء على جملة من الاعتبارات أهمها ما يلي:
- 1- الاهتمام الواسع الذي يلقاه موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية؛
 - 2- الحاجة إلى بحوث متعلقة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية خصوصا باللغة العربية التي تشهد نقص كبير مقارنة بالبحوث الغربية؛
 - 3- حدوث أزمات اقتصادية ومالية وكوارث طبيعية كان سببها الرئيسي هو البعد عن أخلاقيات الإدارة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية كقيلة بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث من أجل اقتراح حلول مناسبة؛
 - 4- معرفة مدى وعي واهتمام الشركات النفطية بقطاع المحروقات الجزائري. بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ج- أهمية البحث :

تأتي أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية، عقب الآثار التي تخلفها نشاطات الشركات النفطية على البيئة وفي المجال الاجتماعي خاصة في الدول النامية، ويأتي ذلك في ظل انفتاح اقتصاد السوق وتحديات العولمة، حيث أصبحت مهمة الشركات منصبة في تحقيق الربح على حساب المجتمع والبيئة؛ فالمسؤولية الاجتماعية والبيئية هي خير ضابط لتقليل من التضارب وتحقيق التوازن بين المصلحة الخاصة للشركة والمصلحة العامة للمجتمع.

كما يسهم هذا البحث في تقديم واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية الأجنبية والوطنية المستثمرة في قطاع المحروقات الجزائري، وهذا ضمن أهدافهم الإستراتيجية في ظل الحراك الاقتصادي القوي واشتداد حدة المنافسة فيما بينهم.

ح- أهداف البحث :

- 1- محاولة تأصيل بعض المفاهيم الأساسية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات؛
- 2- التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية محل الدراسة؛
- 3- التعرف على مدى إدراك إدارة الشركات النفطية لأهمية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- 4- معرفة موقع الشركات النفطية العاملة في قطاع المحروقات الجزائري من مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- 5- تقديم مرجع علمي للطلبة والباحثين يبين مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية.

خ- حدود الدراسة:

- الحد المكاني:

تم التركيز في الدراسة الميدانية على الشركات النفطية التي تنشط في ولايات الجنوب الجزائري وخصوصا ورقلة -بضبط مدينة حاسي مسعود- وذلك نظرا لتركز جلّ نشاطات الصناعة النفطية للشركات البترولية في هذه المناطق لاحتوائها على المورد الأساسي والجوهري لعمل الشركات النفطية وهو البترول والغاز.

- الحد الزمني:

تقتصر الدراسة الميدانية على الفترة الزمنية الممتدة من أكتوبر 2018 إلى جانفي 2019 وهي الفترة التي قمنا فيها بتوزيع الاستمارات على الشركات النفطية واسترجاعها.

د- منهج الدراسة

اعتمدنا من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول ظاهرة موضع الدراسة، حيث استنادنا إلى المصادر الثانوية والمتمثلة في المسح المكتبي من أجل الوقوف على ما تناولته المراجع والمصادر العربية والأجنبية بخصوص موضوع الدراسة، وكذا المقالات والمجلات العلمية ومذكرات التخرج، واستعملنا أيضا المسح الإلكتروني (المعلوماتي) عن طريق شبكة الانترنت؛ أما في الجانب الميدانية فقمنا بجمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولى في الميدان العملي للمؤسسات المدروسة من خلال تصميم استمارة استبيان التي تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاوّر البحث، ومن أجل تحليل بيانات الاستبيان واختبار الفرضيات وتحليل العلاقة الارتباطية والتأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة اعتمدنا على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, v22)، وباستخدام أيضا مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية منها ارتباط PEARSON والانحدار المتعدد والتباين أحادي الاتجاه واختبار Ttest) بالإضافة إلى التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

ذ- صعوبات الدراسة:

- لقد تم مواجهتنا العديد من الصعوبات خلال انجازنا لهذا البحث التي أعاققت السير الحسن للدراسة والتي نذكر من بينها:
- 1- صعوبة اختيار الشركات التي تجرى عليها الدراسة مما اضطررنا إلى عدم إجراء الدراسة في الشركات التي لا تولى أهمية كبيرة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
 - 2- انعدام وندرة الإحصائيات والبيانات الرسمية المتعلقة بالداء الاجتماعي لدى الشركات النفطية بقطاع المحروقات الجزائري؛
 - 3- عدم الجدية في ملاءة الإستبانة من طرف بعض المستجوبين مما أدى إلى إلغاء الكثير منها؛
 - 4- صعوبة توزيع الاستبيان وإعادة جمعه وذلك لبعده مقرات نشاط الشركات النفطية والتي تقع في قلب الصحراء.

ر- نموذج الدراسة :

في دراستنا هاته سندرس أثر كل من المتغيرات: العمر، الحجم، الملكية، والنشاط (المتغيرات المستقلة) على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات النفطية عينة الدراسة.

ز- هيكل الدراسة

بناء على أهداف الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين وهما:

- **الفصل الأول:** سنتطرق من خلاله بدراسة ثلاثة مباحث متعلقة بأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركات، حيث خصصنا المبحث الأول للحديث حول ماهية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وجذورها التاريخية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه لمعايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وأهم المواصفات الدولية الخاصة بها، والمبحث الثالث أجمالنا فيه أهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تطرقت لموضوع الدراسة الحالية.

- **الفصل الثاني:** وتناولنا ضمنه في **المبحث الأول** الإطار العام حول المؤسسة البترولية والهيكل التنظيمي لها، ومجالات الأنشطة الرئيسية للمؤسسة البترولية ومراحل نشاطات الصناعة البترولية؛ أما في **المبحث الثاني** فعرضنا من خلاله منهجية تصميم الدراسة التطبيقية وأوردنا فيه وصف المجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات؛ وأما **المبحث الثالث** فقمنا من خلاله باختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

تمهيد :

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية أصبح الشغل الشاغل لدى معظم منظمات الأعمال اليوم، حيث نجد أن سمعة أي مؤسسة أو شركة عندما تريد فتح فروع لها خارج بيئتها تبني على أساس الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويشكل هذا الالتزام عنصراً مهماً من عناصر تعزيز ثقة المجتمع بنفسه وبأفراده، وكما يشكل هذا الالتزام عنصراً من عناصر الاستقرار والاطمئنان إلى سلامة وجودة الخدمة التي توديتها المؤسسة أو الشركة، ومن هنا أُدخل حقل جديد في المحاسبة وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية حيث كثرت الدراسات المتعلقة بها والتي تربط بين تبني المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمنشآت، لذا أصبحت كل الجامعات تقريباً تدرس هذا الموضوع وتولي له اهتماماً بالغاً، فمن خلال هذا الفصل سنقوم بدراسة ثلاثة مباحث متعلقة بالأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وهي:

- **المبحث الأول:** وخصصنا فيه الحديث حول ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تحديد المفاهيم نظرية مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والجذور التاريخية لها وبعض الأساسيات حول موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- **المبحث الثاني:** وتم التطرق فيه لمعايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، وكذا أهم المواصفات الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها ومحاسبتها؛
- **المبحث الثالث:** وأجملنا فيه أهم الدراسات السابقة الأجنبية والعربية التي تطرقت لموضوع الدراسة الحالية وما موقع الدراسة الحالية منهم.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية للشركات

كان اهتمام رجال الأعمال وهدفهم في ظل انفتاح رأسمالية السوق الحرة هو تحقيق أكبر عائد من الأرباح على حساب جوانب أخرى ذات أهمية كبيرة، مما أثار هذا الجشع بالخصوص على بنية المجتمع والمحيط البيئي، لذا كان بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية و البيئية كنتاجاً لما خلفه رجال الأعمال من مظاهر سلبية تجاه المجتمع والبيئة التي يعيشون فيها نتيجة التقصير في وجبات هذه الأخيرة، حيث سنتناول في هذا المبحث مفاهيم نظرية مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات من خلال مطلبين، يختص المطلب الأول بالجدور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية و البيئية للشركات ومفهومها، والمطلب الثاني يحوي على أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات.

المطلب الأول : الجدور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ومفهومها

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى الحديث حول المراحل التاريخية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وكذلك تحديد مفهومها في فرعين وهما كالتالي:

الفرع الأول: الجدور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إن بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية بجوانبها المختلفة ليست وليدة اليوم، وإنما نتيجة لتفاعل عدة عوامل عبر مراحل زمنية متعاقبة، وبهذا الصدد نورد مجموعة من المراحل لتشكيل إطاراً لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي كالتالي¹:

1. مرحلة الثورة الصناعية والإدارة العلمية:

إن الثورة الصناعية تمثل حقيقة حدثاً بارزاً في الحياة الإنسانية وتطورها، حيث نجد أن اهتمامات منظمات الأعمال ضمن الثورة الصناعية تركز على تحسين الأداء الاقتصادي وجعل

¹ طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل النشر، عمان، 2008: ص. 53 – 60.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

تحقيق أكبر عائد من الربح هو الهدف الأساسي على حساب المجتمع والبيئة، خصوصا تشغيل الأطفال والنساء وعموم العاملين لساعات طويلة في ظل ظروف عمل رهيبية وقاسية وغير مواتية وأجور متدنية¹، وكذلك استنزاف واستغلال الموارد الطبيعية دون وعي بيئي.

ومن هنا تبيننا لنا أن عمل المنظمات في بداية الثورة الصناعية كان غير مسئول تجاه المجتمع والبيئة والمستفيدون الحقيقيون هم المالكون.

ولقد قام بعض رجال الأعمال وأصحاب المصانع بدافع زيادة كفاءة استغلال الموارد وخصوصا القوة العاملة بدراسات تتعلق بكيفية تحسين إنتاجية العاملين، ومما أخلصت هاته الدراسات هو التركيز على تحفيز العاملين بالوسائل المادية وذلك خلال تحسين الأجور المدفوعة للعاملين ولكن مقابل جهد كبير يبذلونه لإعطاء إنتاج كبير²، ومن خلال اهتمام الإدارات بتحسين الأجور من أجل إنجاز أفضل الأعمال يعتبر هذا تجسيدا ووعيا بسيطا بجانب من جوانب المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

2. مرحلة العلاقات الإنسانية وتجارب هوثورن (Howthorne):

أجريت تجارب "هوثورن" ما بين عامي 1927-1932م في مصانع شركة وسترن إلكترونيك، الشركة العالمية لصنع الهواتف وخدمات الاتصالات، في مدينة شيكاغو بأمریکا، وكان الغرض من هذه الدراسات هو تحديد تأثير عدد من المتغيرات المادية كالإضاءة وظروف العمل وفترات الراحة على إنتاجية الأفراد المشاركين في التجارب حيث كانت ترتفع بغض النظر عن التغيرات التي كانوا يحدثونها، وقد استنتجوا أن ذلك يعود إلى شعور الأفراد بالرضا الذي سببه اهتمام المشرف بهم كأشخاص وبسبب العلاقات الاجتماعية الحسنة السائدة بينهم³.

وفي هذه المرحلة عرف مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية قفزة نوعية، حيث بدأ الاهتمام بالإضافة إلى المالكين العاملين، وهذا نتيجة الظروف المزرية للعمال التي ولدت شعورا لدى كثير من المهتمين بشؤون الصناعة، وكان ثمرة هذا الشعور هو التجارب الشهيرة التي أجريت في "مصانع هوثورن"، والتي درست تأثير الاهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية⁴.

3. مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المنشآت:

1 **Social Effects of the Industrial Revolution (1800-1920)**, FCPS HS Social Studies, 2014.

11/12/2017, <https://www.lcps.org>.

2 **Working and living Conditions**, 20/09/2017, <https://firstindustrialrevolution.weebly.com>.

3 <https://www.marefa.org>. 11/10/2017.

4 **The Hawthorne effect**, 20/09/2017, <http://www.economist.com/node/12510632>.

إن التطورات التي أدخلها "henry Ford" بابتكار لخط الإنتاج يساهم إلى حد ما في تحسين ظروف العمل، وباستخدام خطوط الإنتاج هاته أدى إلى تضخم حجم الشركات الصناعية وزيادة العاملين فيها¹، إلا هذا التضخم كان على حساب البيئة خصوصا في الملوثات الجوية نتيجة الاحتراق والانبعاثات الغازية، وكذلك الاستنزاف للموارد الطبيعية، مما يجعل من منظمات الأعمال غير مسؤولة نسبيا تجاه البيئة التي تعمل فيها.

4. مرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية:

لقد كانت الأفكار الاشتراكية دافعا لتبني كثير من منشآت الأعمال لعناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية، خصوصا الاهتمام بظروف العمل والعاملين كالتقاعد والضمان الاجتماعي... الخ²، والتطور الأهم في هذه المرحلة يتجلى في كون الأفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمشاريع الخاصة بضرورة تحمل المسؤولية تجاه أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين.

5. مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكيترية:

إن حصول الكساد الاقتصادي الكبير هو نتيجة لإهمال إدارة المنظمات الصناعية لبعض مسؤوليتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين، مما أدت هذه الأزمة إلى انهيار الشركات الصناعية وتسريح الآلاف من العاملين، ونجم عنها دعوات عديدة تدعوا إلى ضرورة تدخل الدولة لحماية مصالحهم، ومن هنا تبرز نظرية كيتز الشهيرة بوجوب تدخل الدولة بجد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي³؛ ولقد بات واضحا أن هاته الدعوات والكساد الكبير وتأثير الأفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر ويطلع عليها الناس أنتجت أرضية صلبة للتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعية.

6. مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

¹ <https://www.thehenryford.org/collections-and-research/digital-collections/expert-sets/7139/> . 12/12/2017.

² Paul Cockshott and David Zachariah, **Arguments For Socialism**, Research publications by members of the University of Glasgow, 2012: p62.

³ **Keynes and the Capitalist Theory of the State post-1929: p4**, 13/10/2017, https://libcom.org/files/negri_keynes.pdf

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

تعد هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، حيث تميزت هذه المرحلة بسقوط الأنظمة الديكتاتورية الفاشية واستبدلت بأنظمة ديمقراطية، وكذلك عُرفت بتوسع في مفهوم الديمقراطية الصناعية¹، وتعزز دور النقابات التي تطالب بتحسين ظروف العمل وسن قوانين تحمي العاملين²، وتعزز أيضا في هذه الفترة النظام الاشتراكي في الإتحاد السوفيتي، حيث بدأت أغلب الدول تسير وفق النهج الشيوعي.

إن كل هذه الأحداث والتطورات التي أدت إلى تحسين ظروف العمل والعاملين يعتبر نقلة نوعية حقيقية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل منشآت الأعمال وليس طرحا نظريا.

7. مرحلة الموجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات:

تعد هذه المرحلة مرحلة مواجهة كبرى بين الإدارة والنقابات، حيث أن النقابات بدأت تفرض وجودها بقوة مما أدى إلى تعرض كثير من الأعمال إلى خسائر كبيرة بسببها، فضلا عن تعزيز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملون، وتتميزت هذه المرحلة أيضا بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بالانتهاكات التي تمارسها الشركات التي تعاضمت أحجامها وأرباحها على حساب المجتمع والبيئة والعمال، مثل عدم صلاحية المنتجات وعدم جودتها أو بعض قضايا التسمم الغذائي أو إصابات العمل أو الانتهاكات البيئية المختلفة، كما تعالت أصوات في هذه الفترة تطالب بتحسين نوعية الوقود لتخفيف التلوث الناجم عن احتراقه³.

وبفضل تطور وسائل الإعلام الذي ساعد في النشر السريع لأخبار المكتسبات التي تطالب بها وتحققها النقابات العمالية، أدى إلى تعميق الوعي البيئي وإدراك الناس للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية عبر مختلف دول العالم، وكل هذا يعتبر وعيا بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

8. مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:

¹ الديمقراطية الصناعية: تدل على التوازن بين حقوق التسلسل الهرمي الصناعي المهيم وحقوق الموظفين ذوي الهدف الاجتماعي الواسع، وفي مثل هذا النوع من النظام يتم التعامل مع العمال كشركاء مسؤولين للمؤسسة ويسمح لهم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال أساليب مختلفة، ويتم منح العمال الحق في التعبير عن أنفسهم وفرصة للإبلاغ عن آرائهم بشأن صياغة السياسات.

² <http://www.yourarticlelibrary.com/hrm/industrial-democracy-in-management/75373.11/10/2017>.

³ عبد الغفور دادان، حفصي رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل دهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مباح-ورقلة، يومي 20 و21 نوفمبر 2012.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إن الاحتجاجات والنداءات التي ثارت في المراحل السابقة جسدت في شكل قوانين ودساتير أخلاقية عملت منظمات الأعمال على تبنيها وصياغتها، حيث بدأت بتوعية العاملين بالقواعد والضوابط السارية في المنظمة والمتعلقة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، وفي هذا الصدد دعت لجنة التطوير الاقتصادي بأمريكا المنظمات إلى إعادة النظر في أفقها الاجتماعي وأن يكون تأسيسها معتمدا على كونها منظمات اقتصادية- اجتماعية لا يقتصر عملها على تحقيق الأهداف الاقتصادية فقط دون الأهداف الأخرى¹.

ونشير هنا بظهور شكل جديد في المحاسبة وهي محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وظهرت نتيجة لتزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية والتي كان هدفها يتمثل في تحقيق الربح، ومما أثر على مكانة هذا الهدف هو سبب الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمنظمة، حيث لم تعد الأرباح المحققة تستخدم كمعيار شامل لتقييم الأداء²، وتعتبر هاته الخطوة تجسيد لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وكما ظهرت دراسات مهمة بهذا الجانب التي تربط بين تبني المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمنظمة وكذلك تطوير المقاييس للأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال .

9. مرحلة جماعات الضغط:

تُعد جماعات الضغط من أهم وأكثر التكتلات البشرية التي تؤثر على سياسات المؤسسات والشركات بل وسياسات عامة لدول بأكملها؛ فبقوتها وانتشارها وتحكمها في الكثير من وسائل الضغط وعلاقتها الوثيقة بالأشخاص البارزين في المجتمع وكبار رجال الدولة تعمل على تحريك مشاعر الجمهور المساند لها والضغط على الحكومات وبالتالي ينعكس على المنظمات بشكل غير مباشر³، ومن هنا أصبحت فكرة المسؤولية الاجتماعية والبيئية أكثر نضوجا وأقوى حضورا على أرض الواقع وأصبحت تدرس ضمن كليات ومعاهد إدارة الأعمال ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال.

10. مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

¹ تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001: ص 9.

² علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، غزة، 2012: ص 283.

³ <https://www.noonpost.org/content/5149>. 02/01/2018.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

تعتبر هذه المرحلة مرحلة دقيقة وحساسة، وتميزت بتغير طبيعة الاقتصاد وبروز ظاهرة العولمة والخصخصة وانتشار شبكات المعلومات وازدهار صناعة تكنولوجيا المعلومات واتساع نموا قطاع الخدمات، حيث أن عدم الإفصاح المحاسبي الصادق من قبل المنظمات عن موقفها المالي تجاه المسؤولية الاجتماعية كقيلة بانهايارها وتفككها، ومن هنا أصبحت أغلب منظمات الأعمال - في العالم الغربي على الأقل - تولى اهتماما بالغاً بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والالتزام بها، وكذلك تمتلك مدونات أخلاقية تؤطر النظرة الاجتماعية وجوانب تبنيتها تجاه مختلف أصحاب المصالح¹.

من هنا نستنتج أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية تطور لفترات زمنية طويلة وبشكل متدرج، وهو نتاج وعي فكري لدى العمال والنقابات وعمامة المجتمع بالمشع الذي تمارسه منظمات الأعمال تجاه العمال والمجتمع والبيئة، ولقد كان تطور هذا المفهوم في مجمله لدى أغلب الدول المتقدمة، لذا فهي تعتبر تربة خصبة لأي فكر متطور، ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار هذا المفهوم وتبنيه من قبل منظمات الأعمال والحث على تطويره هو المكاسب المحققة جراء الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية والآثار السلبية والمكلفة جراء عدم الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.

الفرع الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات هو مفهوم واسع ومتعدد وذو تركيبة معقدة وذلك نظراً للأهمية التي يكتسبها يوماً بعد يوم، إلا أنه حتى وقتنا الراهن لم يُتوصل إلى مفهوم بشكل محدد وقاطع يكتسب قوة إلزامية قانونية دولية ووطنية، حيث مازال المفهوم في جوهره المعنوي والأدبي الذي يكتسي قوته من الطبيعة الاختيارية، حيث تعرف مفوضية الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية للشركات بمفهوم "دمج الشركات للقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الاهتمام ضمن عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع مالكي حصصها وذلك بشكل طوعي"²؛ وبموجب هذا التعريف فإن المسؤولية البيئية هي جزء ضمني من المسؤولية الاجتماعية، حتى لو لم تدرج كلمة "البيئة" في اختصار المسؤولية الاجتماعية للشركات، وفي الواقع العديد من الدراسات تستخدم

¹ نورا محمد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية مقدمة إلى مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية، جمهورية مصر العربية، 2010: ص 12.

² المسؤولية الاجتماعية للشركات، السويد مثال يحتذى به في مسؤولية الشركات، موقع الرسمى للسويد:

<http://ar.sweden.se/business/ethics-and-business-facts-csr>. 12/10/2016.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات في المناقشات حول تخضير الشركات¹، ومن حجج ذلك أن البيئة الطبيعية تعتبر من أصحاب المصلحة العديدة، وبالتالي إذا كانت إحدى الشركات تتصرف بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة فإن المساءلة تجاه البيئة الطبيعية هي جزء من هذه المسؤولية الأكبر، وفي الآونة الأخيرة اكتسب مصطلح المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات شعبية مع بعض الدراسات التي تحاول الهروب من التعريفات الضيقة لمسؤولية الشركات²، ومن هنا يمكن أن نورد بعض التعاريف للمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات والتي تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكلها، وأهمها ما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2004 وهي كما يلي³:

أولاً- منظمات القطاع الخاص:

وتشمل على المنظمات التالية:

1. الأعمال التجارية المراعية للمسؤولية الاجتماعية:

"تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارتها للأعمال بطريقة تستوفي أو تتجاوز توقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والعمومية في إدارة الأعمال"⁴.

2. المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة:

"المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام مؤسسات الأعمال المتواصل بالسلوك الأخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة"⁵.

¹ تخضير الشركات أو الشركات الخضراء (Green enterprises): يشير مصطلح إلى الخدمات والمنتجات والوظائف في كثير من القطاعات التي تركز على الاستدامة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة وتباطؤ تغير المناخ، وهناك مصطلحات أخرى مشابهة والمستخدم بشكل واسع وهي: "الاقتصاد الأخضر" و "الأعمال الخضراء" و "الأعمال المستدامة".

² - Jennifer K lynes, Mark Andrachuk, " motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines", Journal of international management 14(2008), p 378.

³ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع -الاتجاهات والقضايا الراهنة -، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004 : ص ص 27-29.

⁴ Definitions of corporate social responsibility -What is CSR ?.

07/12/2017. <http://mallenbaker.net/article/clear-reflection/definitions-of-corporate-social-responsibility-what-is-csr>.

⁵ Soundarya, Corporate Social Responsibility: A Contemporary Approach Towards Sustainable Development, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM), www.iosrjournals.org.11/10/2017.

3. المنتدى الدولي لقادة الأعمال:

"تعني المسؤولية الاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقية واحترام الموظفين والمجتمع والبيئة؛ وُصِّمَت تلك المسؤولية لإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين"¹.

4. الغرفة التجارية الدولية:

"التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحو مسؤول"².

ثانياً - المنظمات الدولية:

1. منظمة الأمم المتحدة:

لا تضيف منظمة الأمم المتحدة تعريفاً آخر إلى التعاريف العديدة القائمة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، غير أنها توسَّع المفهوم باستخدام عبارة "تحلي الشركات بروح المواطنة العالمية"، التي تغطي كلاً من حقوق ومسؤوليات الشركات عبر الوطنية في السياق الدولي؛ وبإمكان الشركات عبر الوطنية أن تظهر "تحليها بروح المواطنة الصالحة عن طريق اعتناق واستصدار عدد من القيم والمبادئ المتفق عليها عالمياً في ممارسات فرادى الشركات وفي دعم السياسات العامة الملائمة على السواء" في مجالات حقوق الإنسان، وفي ظروف العمل وحماية البيئة³.

2. معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية:

يسعى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لتوضيح معنى المسؤولية الاجتماعية للشركات بالاستشهاد بعدد من الأكاديميين: المسؤولية الاجتماعية للشركات "هي السلوك الأخلاقي لشركة ما تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال - وليس مجرد حاملي الأسهم-" وقد يغطي المفهوم أيضاً القيم المرتبطة بحماية البيئة⁴.

¹ <http://www.csr-online.cz/en/15-questions-answers-about-csr/>. 11/12/2017.

² International Chamber of Commerce, **The ICC on Corporate Social Responsibility**.

04/01/2018. https://www.sourcewatch.org/index.php/International_Chamber_of_Commerce.

³ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. 11/05/2017, www.un.org/frnch/ecosoc.

⁴ United Nations Research Institute for Social Development to clarify the meaning of corporate social responsibility, P23.

06/10/2017. https://books.google.dz/books?id=VTlc0I_IBH0C&pg=PA23&lpg=PA23&dq.

3. البنك الدولي:

" المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام قطاع الأعمال بالإسهام في التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالعمل مع الموظفين، وأسرهم، والمجتمع المحلي والمجتمع عامة من أجل تحسين نوعية حياتهم، بأساليب تنفيذ قطاع الأعمال والتنمية على السواء"¹.

4. المنتدى الاقتصادي العالمي:

" يمكن تعريف- تحلي الشركات بروح المواطنة - بأنه إسهام هذه الشركات في المجتمع عن طريق أنشطة أعمالها الأساسية، وبرامج استثماراتها الاجتماعية والخيرية، وعملها في مجال السياسات العامة؛ ويتحدد أثر الشركة بالطريقة التي تدير بها هذه الشركة علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن علاقاتها مع أصحاب المصلحة، وبخاصة حاملو الأسهم، الموظفون، الزبائن، شركاء الأعمال، الحكومات، والمجتمعات المحلية"².

5. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:

" تشمل مسؤولية الشركات فعالية الأعمال الملائمة التي تطورها مع المجتمعات التي تعمل فيها، ويتعلق العنصر الأساسي لمسؤولية الشركات بأنشطة الأعمال ذاتها"³.

ثالثاً - منظمات المجتمع المدني:

1. مركز تحلي الشركات بروح المواطنة في كلية بوسطن:

"يشير مصطلح تحلي الشركات بروح المواطنة إلى الطريقة التي تُدمج بها الشركات القيم الاجتماعية الأساسية في ممارسات الأعمال التجارية اليومية وعملياتها وسياساتها؛ وتدرك الشركة التي تتحلى بروح المواطنة أن نجاحها يرتبط بصحة المجتمع ورفاهه، وعليه تراعي الشركة أثرها في أصحاب المصلحة، بما يشمل الموظفين والزبائن والمجتمعات المحلية والموردين والبيئة الطبيعية"⁴.

¹ Ibid., P 23.

² Ibidem.

³ Ibidem.

⁴ M. Duynhouwer, What are the effects of globalization on the application of business ethics in corporate governance?, Tilburg University, 2017: p 19.

2. فرقة العمل المعنية بالكنايس وبمسؤولية الشركات:

للشركات المسؤولية اجتماعياً "مصلحة في كفاءة معاملة الموظفين معاملة لائقة وكسبهم أجوراً عادلة ومنصفة، والعمل في ظل ظروف آمنة، ويجب عليها تحمل مسؤولياتها بجد والمشاركة في تصميم أداء المسؤولية الاجتماعية وتنفيذه ورصده"¹.

3. رابطة السياسة العامة الوطنية:

"لا تنحصر مسؤولية الشركات بالسلوك الأخلاقي وبممارسات المحاسبة فقط، بل تشمل أيضاً السلوك الذي تعتمد عليه الشركات تجاه أصحاب المصلحة وحاملي أسهمها على السواء"².

4. منظمة العفو الدولية:

"وتعتبر منظمة العفو الدولية أن من مسؤولية الشركات "مراعاة أثر جميع جوانب عملياتها في حقوق الإنسان؛ ومنع انتهاكات حقوق الإنسان ضمن مجال نفوذها وفي عملياتها؛ واستخدام نفوذها المشروع لدعم حقوق الإنسان في جميع البلدان التي تعمل فيها"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نحصر غاية المطالبة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل الشركات ورجال الأعمال، في محاولة تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والعمل على حماية البيئة وتطويرها ورعاية مواردها الأساسية، والالتزام بحقوق الإنسان، وحل مشاكل المجتمع وتطويره، ومراعاة أخلاقيات العمل، وتحسين ظروف العمال ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية.

وعلى هذا يمكن أن نعرف المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات وهي: التزام منظمات ورجال الأعمال بالمسؤولية النامة جرى ممارسة أنشطتهم، تجاه المجتمع وقضاياها، والبيئة وقضاياها، وظروف العمل والعمال وقضاياهم.

¹ United Nations Research Institute for Social Development to clarify the meaning of corporate social responsibility, Auteur, Op.Cit, p 24.

² Corporate Social Responsibility and the Evolution of Internal Corporate Social Responsibility in 21st Century, Asian journal of social sciences and Management studies, Universiti Tunku Abdul Rahman, Malaysia, Vol 3, No 1, 2016: p 05.

³ Ibid., P 05.

المطلب الثاني : أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إن الدور الاجتماعي الذي تكتسيه الشركات له أهمية بالغة في بقائها ونموها في المستقبل القريب والبعيد، خصوصاً مع التطور الحاصل في بيئة عمل المنظمات ومع تصاعد وتأثير قوى الضغط المختلفة على منظمات الأعمال، لذا لزاماً على المنظمات اليوم التوجه نحو الاستثمار الاجتماعي إلى جانب الاستثمار الاقتصادي وتبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئة بجميع عمومياتها، فمن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى فرعين: الأول يخص أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والفرع الثاني يتناول مبادئ ومجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات.

الفرع الأول: أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى النقاط التالية وهي:

أولاً : أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

سعى العديد من الكتاب والباحثين إلى محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة، ووضعوا لها مسميات متباينة، نذكر منها دراسة Alexander Dahlsrud حيث حدد خمسة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية من خلال 37 تعريف للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ما بين 1983 إلى 2003 والجدول التالي يبين أبعاد المسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر.

الجدول رقم (1-1) : الأبعاد الخمسة للمسؤولية الاجتماعية حسب ألكسندر

أمثلة	التعريف يركز على	الأبعاد
- بيئة نظيفة؛ - الإشراف البيئي؛ - دمج الاهتمامات البيئية في العمليات التجارية.	البيئة الطبيعية.	البعد البيئي
- المساهمة في بناء مجتمع أفضل؛ - دمج الاهتمامات الاجتماعية في العمليات التجارية؛ - بحث النطاق الكامل لتأثير المؤسسة على المجتمع.	العلاقة بين المؤسسة والمجتمع.	البعد الاجتماعي
- المساهمة في التنمية الاقتصادية؛	مظهر اجتماعي	البعد الاقتصادي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

اقتصادي أو مالي يعرف المسؤولية كعمليات تجارية ومالية.	- المحافظة على ربحية العمليات التجارية.
الأطراف المعنية أو مجموعات أصحاب المصلحة.	- التعامل مع أصحاب المصلحة؛ - كيف تتعامل المؤسسة مع العاملين، الموردين، الزبائن، والمجتمع.
إجراءات وأفعال غير ملزمة قانوناً.	- تركز على الأخلاقيات؛ - تجاوز الالتزامات القانونية.

Source: Alexander Dahlsrud, "How Corporate Social Responsibility is Defined: an analysis of 37 Definitions", Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 15 (1-13) 2008:p4.

إن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت كثير من الباحثين يقومون بعدت تقسيمات لها كما رأينا من خلال الجدول السابق حيث قسم ألكسندر المسؤولية الاجتماعية إلى خمسة مبادئ، وكما قسم أيضا الباحث ¹Carroll المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي (الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني، الخيري) ووظفها بشكل هرمي متسلل لتوضيح الترابط بينها والشكل أدناه يوضح "هرم Carroll للمسؤولية الاجتماعية"¹.

الشكل رقم (1.1): هرم "Carroll" للمسؤولية الاجتماعية



Source: Carroll, Archie B and Buchholtz, Ann K, "Business and Society", Thomson, 2002: P40.

¹ طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، مرجع سابق، ص83.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إن هذه المكونات الأربعة تتباين من ناحية ترتيبها وفق الأهمية التي تعكس مصلحتها في وجهات نظر الفئات ذات المصالح الأساسية فمثلاً يركز المالكون بالدرجة الأولى على البعد الاقتصادي بشكل عام، في حين يركز الزبائن على البعد الأخلاقي أولاً أما العاملين فيهمهم البعد القانوني بالدرجة الأولى، أما بالمقابل فإن المجتمع المحلي يعطي أهمية كبرى للبعد الخيري من المسؤولية، ومن هنا ستكون المسؤولية الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع الأنواع الأربعة ويمكن كتابتها بشكل معادلة كالتالي¹:

$$\text{المسؤولية الاجتماعية الشاملة (الإجمالية)} = \text{المسؤولية الاقتصادية} + \text{المسؤولية القانونية} + \text{المسؤولية الأخلاقية} + \text{المسؤولية الخيرية}.$$

ثانياً : عناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إن محتوى المسؤولية الاجتماعية والبيئية يتشكل من عدة عناصر وهي تتباين في ترتيبات أولوياتها حسب بيئة الدراسة وزمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة، والجدول التالي يحدد عناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية مع التوقعات الخاصة لكل عنصر لما يجب أن تؤديه إدارة المنظمة تجاهه.

الجدول رقم (1-2): عناصر المسؤولية الاجتماعية والبيئية

العنصر	التوقعات
المالكون	- حماية أصول الشركة؛ - تحقيق أكبر ربح ممكن؛ - رسم صورة جيدة للشركة في بيئتها؛ - تعظيم قيمة السهم و الشركة ككل؛ - زيادة حجم المبيعات.

¹ Carroll, Archie B, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business Horizons, July-August 1991: p 08.

<ul style="list-style-type: none"> -عدالة وظيفية؛ -رعاية صحية؛ -رواتب و أجور مدفوعة؛ -إجازات مدفوعة؛ -فرص تقدم و ترقية؛ -تدريب و تطوير مستمر؛ -إسكان للعاملين و نقلهم؛ -ظروف عمل مناسبة؛ -المساعدة في إعادة التأهل. 	<p>العاملون</p>
<ul style="list-style-type: none"> -أسعار مناسبة؛ -الإعلان الصادق؛ -منتجات بنوعية جيدة؛ -منتجات آمنة عند الاستعمال؛ - إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياها بعد الاستعمال. 	<p>الزبائن</p>
<ul style="list-style-type: none"> -معلومات صادقة و آمنة؛ -عدم أخذ العاملين من الآخرين معلومات بوسائل غير نزيهة؛ -منافسة عادلة و نزيهة. 	<p>المنافسون</p>
<ul style="list-style-type: none"> - أسعار عادلة و مقبولة؛ - المشاركة في التعامل؛ - الاستمرارية في التجهيز؛ - تسديد الالتزامات المالية و الصدق في التعامل؛ - تطوير استخدامات المواد المجهز. 	<p>الموردون</p>
<ul style="list-style-type: none"> -خلق فرص عمل جديدة؛ -احترام العادات و التقاليد السائدة؛ -توظيف المعوقين؛ -دعم الأنشطة الاجتماعية؛ -المساهمة في دعم البنية التحتية؛ -الصدق في التعامل و تزويده المعلومات الصحيحة؛ 	<p>المجتمع</p>

<p>-المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث.</p>	
<p>-التشجير و قيادة المساحات الخضراء؛ -المنتجات غير الضارة؛ -الحد من تلوث الماء و التربة و الهواء؛ -تطوير المواد و صيانتها؛ -الاستخدام الأمثل و العادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها.</p>	<p>البيئة</p>
<p>-المساهمة في الصرف على البحث و التطوير. -الالتزام بالتشريعات و القوانين و التوجيهات الصادرة من الحكومة؛ -المساهمة في إعادة التأهيل و التدريب؛ -احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف؛ -المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة؛ -تسديد الالتزامات الضريبية و الرسوم الأخرى و عدم التهرب منها.</p>	<p>الحكومة</p>
<p>-التعامل الصادق مع الصحافة؛ -احترام أنشطة جماعات حماية البيئة؛ -التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك؛ -احترام دور النقابات و التعامل الجيد معها.</p>	<p>جماعات الضغط الاجتماعي</p>

المصدر: محمد الصيرفي، "المسؤولية الاجتماعية للإدارة"، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ط 1، 2007: ص68 . نقلا عن مسان كرومية ، المسؤولية الاجتماعية و حماية المستهلك في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات العاملة بالولاية)، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2014: ص.ص 60-63.

الفرع الثاني : مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات ومبادئها

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى النقاط التالية وهي:

أولاً : مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

يمكن أن نتعرف على مجالات المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالاعتماد على المساهمات المبذولة في شأنها، ثم مقارنة هاته المجالات مع ما هو مبذول فعلياً لأجل معرفة الاستجابة العملية ضمن كل مجال، وتقسم مجالات المسؤولية البيئية والاجتماعية للمؤسسة حسب "Esteo" إلى ما يلي¹:

- مجال المساهمات العامة؛

- مجال الموارد البشرية؛

- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية؛

- مجال مساهمات المنتج أو الخدمة.

1. مجال المساهمات العامة:

أنشطة هذا المجال ترتبط بمساهمات المؤسسة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض، والعمل على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة، والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان.

2. مجال الموارد البشرية:

تتمثل أنشطة هذا المجال في مساهمة المؤسسة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم خصوص الجنس والعرق، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم، وإتباع سياسة عادلة في الترقية لتحقيق الرضا الوظيفي، وإتباع أيضاً نظام أجور وحوافز يحقق للعاملين مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في المؤسسات الأخرى في القطاع أو في المجتمع.

3. مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

¹ محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية 2000: ص 81 نقلاً عن الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007: ص 86 - 89.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

يساهم هذا المجال تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال ما يلي:

أ- الموارد الطبيعية:

- الاقتصاد في استخدام المواد الخام؛
- الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة؛
- المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة.

ب- المساهمات البيئية :

- تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛
- تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات؛
- التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

4. مجال مساهمات المنتج أو الخدمة:

تتضمن هذه الأنشطة القيام بالبحوث التسويقية لتحديد الاحتياجات التي تتلاءم مع القدرة الاستهلاكية للعملاء وإعلامهم بخصائص السلعة أو الخدمة، وبطريقة استخدامها، وبحدود المخاطر ومدة صلاحية الاستخدام.

ثانيا : مبادئ وإستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

أ- مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات:

بسبب عدم اليقين المحيط بطبيعة نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات، فمن الصعب تحديد المسؤولية الاجتماعية للشركات والتأكد من أي نشاط من هذا القبيل، ولذلك يمكن أن نكون قادرين على تحديد هذا النشاط من خلال ثلاثة مبادئ أساسية تشكل مجتمعة جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي :

- الاستدامة (Sustainability)؛
- المساءلة (Accountability) ؛
- الشفافية (Transparency).

1- الاستدامة (Sustainability):

ويتعلق ذلك بأثر الإجراءات المتخذة في الوقت الحاضر على الخيارات المتاحة في المستقبل، ومما يثير القلق إذا تم استخدام الموارد في الوقت الحاضر ثم أنها لم تعد متوفرة للاستخدام في المستقبل وخصوصا إذا كانت الموارد محدودة في الكمية.

وهكذا فإن المواد الخام ذات الطبيعة الاستخراجية، مثل الفحم أو الحديد أو الزيت، محدودة في الكمية وغير متجددة فهي لا تستخدم مرة أخرى في المستقبل، وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى بدائل للاضطلاع بالوظائف التي توفرها هذه الموارد حاليا، ولكن الشاغل الأكثر إلحاحا هو أنه كلما استنفدت الموارد فإن تكلفة الحصول على الموارد المتبقية تميل إلى الزيادة، وبالتالي فإن التكاليف التشغيلية للمنظمات تميل إلى الزيادة أيضا. وبالتالي فإن الاستدامة تعني ضمنا أن المجتمع يجب ألا يستخدم موردا أكثر مما يمكن إعادة تجديده، ويمكن تعريف ذلك من حيث القدرة الاستيعابية للنظام الإيكولوجي ووصف بنماذج المدخلات والمخرجات لاستهلاك الموارد، وعلى سبيل المثال صناعة الورق لديها سياسة لإعادة زراعة الأشجار لتحل محل الأشجار المحصودة، مما يؤدي ذلك إلى الإبقاء على التكاليف في الوقت الراهن بدلا من إضفاء الطابع الخارجي عليها مؤقتا¹.

إن عرض المنظمة كجزء من نظام اجتماعي واقتصادي بشكل وسع يعني ضمنا أن هذه الآثار يجب أن تؤخذ في الاعتبار، ليس فقط لقياس التكاليف والقيمة التي تم إنشاؤها في الحاضر ولكن أيضا لمستقبل الأعمال نفسها، وهنا ينظر إلى تدابير الاستدامة في المعدل الذي تستهلكه المنظمة للموارد فيما يتعلق بالمعدل الذي يمكن فيه إعادة تجديد الموارد، ويمكن استيعاب العمليات غير المستدامة إما عن طريق تطوير عمليات مستدامة أو بالتخطيط لمستقبل يفتقر إلى الموارد المطلوبة حاليا، وفي الممارسة العملية تميل المنظمات في الغالب إلى تحقيق قدر أقل من عدم الاستدامة عن طريق زيادة الكفاءة في الطريقة التي تستخدم بها الموارد².

2-المساءلة (Accountability):

تعني المساءلة بأن تعترف المنظمة بأن تصرفاتها تؤثر على البيئة الخارجية، وبالتالي تتحمل المسؤولية عن آثار أعمالها، ومن ثم فإن هذا المفهوم ينطوي على تقدير كمي لآثار الإجراءات المتخذة داخل المنظمة وخارجها، وبشكل أكثر تحديدا ينطوي المفهوم عن الإبلاغ على كميات آثار الإجراءات إلى جميع الأطراف المتأثرة بهذه الإجراءات؛ ويعني ذلك تقديم تقارير إلى أصحاب المصلحة الخارجيين عن آثار الإجراءات التي تتخذها المنظمة وكيفية تأثيرها على أصحاب المصلحة.

¹ Güler Aras, Evaluating Sustainability: a Need for Standards, Issues in Social and Environmental Accounting, Institute of Social Science Yildiz Technical University, Turkey, Vol. 2, No. 1 June 2008: P02.

² Carroll Archie B, A three-dimensional conceptual model of corporate performance, Academy of Management Review, Vol. 4 No. 4, 1979 : p 497.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

وهذا المفهوم يعني ضمناً اعترافاً بأن المنظمة جزء من شبكة مجتمعية أوسع ولها مسؤوليات تجاه كل تلك الشبكة وليس فقط لأصحاب المنظمة، ولذلك يجب أن يكون الاعتراف بهذه المسؤولية اعترافاً بأن أصحاب المصلحة الخارجيين لديهم القدرة على التأثير على الطريقة التي تتخذ بها تلك الأعمال التي تقوم بها المنظمة، ودورها في تقرير ما إذا كان يمكن تبرير الإجراءات التي تتخذ من جانب واحد أم لا.

ولذلك فإن المساءلة تستلزم وضع تدابير مناسبة للأداء البيئي والإبلاغ عن الإجراءات التي تتخذها الشركة، وهذا يتطلب تكاليف من جانب المنظمة في تطوير وتسجيل والإبلاغ هذا الأداء ولتكون الفوائد ذات قيمة يجب أن تتجاوز هذه التكاليف، ويجب تحديد المنافع بفائدة التدابير المختارة لعملية اتخاذ القرار والطريقة التي تسهل بها تخصيص الموارد، سواء داخل المنظمة أو فيما بينها وبين أصحاب المصلحة الآخرين، ويجب أن تستند هذه التقارير إلى الخصائص التالية:

- تفهم جميع الأطراف المعنية؛
- الصلة بمستخدمي المعلومات المقدمة؛
- الموثوقية من حيث دقة القياس (تمثيل الأثر والتحرر من التحيز)؛
- القابلية للمقارنة بين مختلف المنظمات (مما يعني الاتساق على مر الزمن).

وبشكل حتمي فإن هذه التقارير سوف تتضمن حقائق وأحكام نوعية بالإضافة للمقاييس الكمية، لأن المقاييس النوعية تتيح إمكانية التقييم بشكل مختلف من قبل الأطراف المختلفة المستخدمة للمعلومات عاكسة أولوياتهم وقيمهم الفردية¹.

3- الشفافية (Transparency):

الشفافية كمبدأ تعني أن الأثر الخارجي لأعمال المنظمة يمكن التحقق منه من خلال التقارير التي تقدمها المنظمة ولا يمكن أن تنكر الوقائع ذات الصلة في إطار هذا التقرير، وبالتالي يجب أن تكون جميع آثار أعمال المنظمة بما في ذلك الآثار الخارجية واضحة لكل من استخدم المعلومات التي تقدمها آليات الإبلاغ في المنظمة، وتتسم الشفافية بأهمية خاصة بالنسبة للمستعملين الخارجيين لمثل هذه المعلومات، حيث يفتقر هؤلاء المستعملون إلى التفاصيل والمعارف الأساسية المتاحة للمستعملين الداخليين لهذه المعلومات، ومن هنا يُنظر إلى

¹ David Crowther, **The Maturing of Corporate Social Responsibility: A Developmental Process**, De Montfort University, UK, 2008: p06.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

الشفافية على أنها عملية الاعتراف بالمسؤولية من جانب المنظمة عن الآثار الخارجية لأعمالها كما أنها جزء من عملية نقل السلطة إلى أصحاب المصلحة الخارجيين¹.

ب- إستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات:

استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الفرص المتاحة جراء تطوير استراتيجيات الأعمال وتماشى مع أهداف العمل متجذرة بعمق في مبادئ وقيم المسؤولية الاجتماعية للشركات، وعلى وجه التحديد يتم دمج أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات في إستراتيجية الأعمال وتصبح محركاً لتنميتها².

توجد هناك مجموعة متنوعة من استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية والبيئية مثل: إستراتيجية الاستقلالية، الإستراتيجية الدفاعية والإستراتيجية الهجومية، وتستخدم إستراتيجية الاستقلالية بسبب عدم وجود الضغوط والحوافز ولكن أيضاً على أساس قدرة الابتكار للمنظمة؛ ويمكن للشركات اختيار إستراتيجية دفاعية لمنتجات أو خدمات محددة؛ وفي الوقت نفسه إستراتيجية هجومية لفئات أخرى من المنتجات أو الخدمات؛ وستختار المنظمات ذات المستوى المنخفض من الابتكار إستراتيجية دفاعية؛ في حين أن المنظمات ذات المستوى العالي من الابتكار قادرة على تنفيذ استراتيجيات هجومية.

وتحدد مجموعة بحوث المتعلقة باستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية أربع فئات من الاستراتيجيات: المعرقة، دفاعية، التكميلية، والإستباقية.

الشركات التي تتبنى الإستراتيجية المعرقة ترفض أي شكل من المسؤولية الاجتماعية لا ينسجم مع مصلحتها الاقتصادية، أما الشركات التي تتبنى الإستراتيجية الدفاعية ترفض فقط المسؤوليات الأخلاقية وتحمي مصالحها الخاصة ضمن الإطار القانوني؛ أما الشركات التي تتبنى الإستراتيجية التكميلية فتدعم مسؤوليات أخلاقية معينة وبشكل خاص تلك المتعلقة بأصحاب المصالح من دون المبادرة بأفعال طوعية تخص الصالح العام؛ أما الشركات المبادرة التي تتبنى الإستراتيجية الأخيرة تميز نفسها من خلال الاعتراف الكامل بمسؤولياتها

¹David Crowther & Güler Aras, **Corporate Social Responsibility**, First Edition, Download Free Books At bookboon.com, 2008: p 16.

²Van Bommel, H.W.M, **A conceptual framework for analyzing sustainability strategies in industrial supply networks from an innovation perspective**, Journal of Cleaner Production, Volume 19, Issue 8, May 2011, Pages 895-904.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

الاجتماعية والعمل بشكل فعال لتقليل التأثير السلبي لأنشطتها على المجتمع ومحاولة تلبية حاجات أصحاب المصالح¹.

ويؤثر اختيار إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية الصحيحة على الأعمال التجارية من خلال: خفض التكاليف، المخاطر، تعظيم الأرباح، الميزة التنافسية، زيادة السمعة، الشرعية، وخلق قيمة تآزرية من خلال بناء إستراتيجية الأعمال لمواءمة الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لقيم تجارية طويلة الأجل، تصبح المسؤولية الاجتماعية للشركات جزءا من الأعمال التجارية وتضيف قيمة طويلة الأجل لكل من الشركة والمجتمع².

وكتحتم لهذا المبحث نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ليست وليدة اليوم وإنما هي نتيجة تفاعل الأوضاع في المجتمع والبيئة الطبيعية عند بروز الثورة الصناعية والتوسع الصناعي، لذا فرضت على منظمات الأعمال ورجال الأعمال في محاولة تنظيم إدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية في مجمل نشاطاتها تجاه المجتمع والبيئة وبالأخص ظروف العمل الداخلية.

وكما نستنتج أيضا أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية هي التزام تلتزم به الشركات ضمن نشاطاتها بمراعاة ظروف المجتمع والبيئة وأخلاقيات العمل وقضاياهم، وأيضا نستنتج أن الفلسفة الحديثة لإدارة الأعمال اليوم تنظر إلى المنظمة بأنها جزء أو خلية من المجتمع، ولهذا فإن على المنظمات مراعاة جميع مسؤولياتها تجاه أصحاب المصالح، وأن تتبنى جلاً أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية وتجسيدها على أرض الواقع ضمن مجالاتها من أجل ضمان ديمومتها.

ولغرض أن لا يكون الحديث عن الأداء الاجتماعي للمنظمات مفهوما نظريا مجردا فقد طور المتخصصون في المالية والمحاسبة معايير يتم بموجبها قياس الأداء الاجتماعي بوحدة مالية ونقدية وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي تحت عنوان معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات.

¹ Mariana Cristina GANESCU, Corporate social responsibility, a strategy to create and consolidate sustainable businesses, University Constantin Brâncoveanu, theoretical and Applied Economics Volume XIX (2012), No. 11(576), pp. 91-106.

² Rochlin, S., Witter, K., Monaghan, P., Murray, V.(2005). **Putting the corporate into corporate responsibility**, 2005, in: P. Raymond (ed.), **Accountability forum: Corporate responsibility and core business**, London, 2005: pp. 5-13.

المبحث الثاني : معايير قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

إنّ محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات هي مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال بعد قياس التكاليف الاجتماعية وتوصيل تلك المعلومات للفئات والجهات المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للشركات¹، ومن هنا تبرز اهتمام المحاسبة الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للشركات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل إجراء تقييم للأداء الاجتماعي لأي منظمة من قبل المجتمع، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية والبيئية اليوم أحد المؤشرات الأساسية في عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للشركات، فكان ولا بد من البحث عن معايير أو مؤشرات قياسية تتصدى للمشاكل المحاسبية الخاصة بعملية قياس وتقييم الأنشطة الاجتماعية، والتشديد على قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي، والالتزام لتقييم الأداء وفقاً لمفهوم الشركة المقبولة اجتماعياً، فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ثلاثة مطالب: فالمطلب الأول سيخصص لقياس تكاليف وعوائد الأنشطة الاجتماعية، وأما المطلب الثاني فسننتطرق فيه إلى مؤشرات قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية، والمطلب الثالث فسيشتمل على المعايير والمواصفات الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول : قياس تكاليف وعوائد الأنشطة الاجتماعية

لقياس تكاليف وعوائد الأنشطة الاجتماعية لابد من التمييز بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية وسنتطرق إليه في الفرع التالي:

الفرع الأول : التمييز بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية

تتميز الأنشطة الاقتصادية بأنها تلك الأنشطة التي تأسست الشركة من أجلها وتحقق رسالتها، وهو ما يتضمنه عقد تأسيسها، نظامها الأساسي، سجلها التجاري، والمستندات التي أخذت بها الموافقة من الجهات الحكومية على مزاولتها نشاطها الاقتصادي؛ أما الأنشطة الاجتماعية فتتميز بأنها تنطوي تحت مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وهناك آراء متفاوتة حول هذا التمييز، حيث يرى فريق من الخبراء بأن معيار التفرقة بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية للشركة هو وجود أو عدم وجود إلزام قانون للشركات بالأداء الاجتماعي،

¹ الصبان محمد عبد السلام، المحاسبة الاجتماعية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، العدد الأول، سنة 1987، ص 33.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

وعليه فإن الشركة لا بد وأن تفي بالتزاماتها الاجتماعية، وأمل الفريق الآخر فإنه يسعى إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية للشركة لا تقتصر على قيام الشركة ببعض الأنشطة الاجتماعية اختياريًا، وإنما تشمل على جميع الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي بصرف النظر عن وجود إلزام قانوني من عدمه¹، إذ أن طبيعة الأنشطة الاجتماعية لن تتغير سواء تم القيام بها اختياريًا أو استجابة لضغط أفراد المجتمع أو لإدراك الإدارة وتجاوزها مع المشكلات الاجتماعية، وتقوم الشركة بتنفيذ هذه الأنشطة بهدف تحسين مستوى معيشة العاملين بها وتحقيق الأمان والاستقرار في العمل، أما الأنشطة الاجتماعية تجاه المجتمع فتهدف إلى تحسين ظروف البيئة المحيطة، ويرى هذا الفريق أيضا أن الأنشطة الاجتماعية تشمل أيضا تلك الأنشطة التي تقوم بها الشركة نتيجة لالتزامها بالقوانين والأنظمة ولا تتوقع الشركة أن تحقق منها منفعة اقتصادية مباشرة².

وعلى ذلك فإن طبيعة النشاط هو الأساس في تحديد كون النشاط اقتصادياً أم اجتماعياً، وليس وجود إلزام قانوني من عدمه للقيام بالأنشطة الاجتماعية، وكذلك النشاط الواحد قد يأخذ صفة النشاط الاقتصادي، وصفة النشاط الاجتماعي في نفس الوقت.

الفرع الثاني: قياس تكاليف وعوائد الأنشطة الاجتماعية

إن الفكر المحاسبي مازال لم يتخطى الصعوبات التي تواجهه في عملية قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والمتمثلة في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي أو التعبير عنها في شكل وصفي مثل ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي نتيجة التدريب.

فمنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي اقترحت عدة أساليب لقياس مثل هذه الأحداث وتسجيلها ومتابعتها، فالمنافع الاجتماعية تشكل عائد اقتصاديا للمجتمع، وسواء أكان داخلياً أو خارجياً، أما التكاليف الاجتماعية فهي تكلفة أو تضحية أو أضرار يقع عبؤها على المجتمع أو على أحد عناصره سواء أكانت اقتصادية أم غير اقتصادية داخلية أو خارجية، و المشكلة الحقيقية تكمن في قياس المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام المشروع بتنفيذها ومقدار ما أصاب المجتمع من أضرار، أو ما

¹ المفاهيم الأساسية في المحاسبة الاجتماعية على الموقع التالي: 10/01/2018, <https://infotechaccountants.com/topic/1320>.

² محمد عبد المجيد، الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في القوائم المالية المنشورة، نموذج مقترح للشركات الكويتية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس كلية التجارة القاهرة، سنة 1984، ص.ص 242 – 266.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

يعرف بالتكاليف الاجتماعية نتيجة ممارسة المشروع لأعماله، أما المنافع فتعرف بالمنافع الاجتماعية وهي الفوائد التي يتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها قياساً نقدياً¹.

إن قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية قد يكون لنوعين:²

- 1- قياس التكاليف الاجتماعية المباشرة: كقياس الأصول الاجتماعية التي تستخدمها المنظمات لتحقيق أهدافها الاجتماعية، قياس المصروفات المباشرة التي تنفقها الوحدة الاقتصادية وفاء لالتزاماتها الاجتماعية، قياس الضرائب التي تدفعها الوحدة الاقتصادية للجهات الحكومية نتيجة الضرر الذي تسببه للمجتمع؛
 - 2- قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة: أي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة الوحدة لنشاطها الاقتصادي، كقياس تكاليف منع حدوث الأضرار أو التجنب أو الوقاية، وقياس تكاليف التصحيح لما يتحمله المشروع من مبالغ من أجل إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية.
- ولتحقيق الهدف من استخدام التكاليف والعوائد الاجتماعية لابد من إجراء عملية قياس لها، وهذا يحتاج إلى عدد من الخطوات منها³:
- تحديد مفهوم واضح وصريح لكل من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة للشركة؛
 - التفرقة الدقيقة بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في دفاتر وسجلات الشركة؛
 - الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية بشكل منفصل عن التكاليف الاقتصادية داخل التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركة؛
 - قياس كل من التكاليف الاجتماعية والعوائد الاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية لأغراض تقييم الدور الاجتماعي للشركة.

إن من بين المشكلات التي تواجه الشركات اليوم هي صعوبة تبويب وقياس التكاليف والعوائد الاجتماعية، وهذه المشكلة تتمثل في عدم دقة إعداد التقارير والقوائم المالية لبيان نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة خلال مدة معينة، وكذلك المركز المالي للشركة في نهاية تلك المدة، وعليه فإن هناك صعوبة في إعداد

¹ فياض علان فياض المساعد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة جرش، 2013: ص 82.

² حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010: ص 13.

³ فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010: ص 35.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

تقارير مالية للأنشطة الاجتماعية للشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية، مما يتطلب العمل ضرورة وضع معايير قياسية مناسبة لإعداد التقارير المالية الاجتماعية.

المطلب الثاني : مؤشرات قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية والبيئية

تم وضع عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه الشركات، من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بطبيعة عملها، ولقياس دور تلك الشركة في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة سواء داخلها أو خارجها فإنه يتم مقارنة تلك المعايير تاريخياً عبر فترة من الزمن للوقوف على تطور الأداء، أو تتم المقارنة مع مؤشرات أداء لشركات مماثلة في المجتمع، أو يتم قياس تلك المؤشرات مع معيار أداء اجتماعي يتم الاتفاق عليه في مجالات العمل الاجتماعي يطلق عليه (معيار الصناعة) أي معيار صناعة الأداء الاجتماعي من منظور المسؤولية الاجتماعية¹، ويمكن عرض بعض هذه المؤشرات كما يلي²:

أ- معايير قياس حجم الإسهام الاجتماعي للشركة تجاه العاملين:

ويتم قياسها من خلال ستة معايير وهي كالتالي:

1. معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالشركة:

ويتضمن المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز النقدية التي يحصل عليها العاملون بالشركة خلال فترة زمنية معينة.

$$\text{متوسط الدخل النقدي للعامل} = \frac{\text{المرتبات والأجور} + \text{المكافآت والحوافز النقدية}}{\text{عدد العاملين}}$$

2. معيار قياس مساهمة الشركة في حل بعض المشكلات الاجتماعية للعاملين لديها:

تتمثل هاته المساهمة في تحمل الشركة لأعباء توفير السكن، ووسائل النقل، والتأمينات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والرحلات الرياضية والترفيهية والثقافية.

¹ نفس المرجع، ص 35.

² محمد الفيومي محمد، قراءات في المشاكل الحاسوبية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1984: ص 06.

$$\text{مقياس قياس مساهمة الشركة} = \frac{\text{عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية}}{\text{عدد العاملين في الشركة}}$$

3. مؤشر قياس مساهمة الشركة في رفع مستوى مهارة وكفاءة العاملين فيها:

ويوضح هذا المؤشر ما تقوم الشركة بإنفاقه على تعليم وتدريب وتثقيف العاملين بها من أجل رفع وتطوير مستواهم العلمي والتقني.

$$\text{معدل نصيب العامل} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف التدريب والتطوير}}{\text{إجمالي قيمة المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين}}$$

4. معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين بها:

ويوضح مساهمة الشركة في عملية الحد من حوادث العمل من خلال توفير الأمن الصناعي لعمالها.

$$\text{مؤشر القياس} = \frac{\text{عدد الحوادث التي تقع في السنة}}{\text{عدد ساعات العمل الفعلية السنوية}}$$

5. معيار قياس استقرار حالة العمل بالشركة:

ويقيس هذا المؤشر استقرار حركة العمال بالشركة.

$$\text{مؤشر القياس (معدل دوران العاملين)} = \frac{\text{عدد العاملين تاركي الخدمة سنويا}}{\text{إجمالي عدد العاملين}}$$

6. معيار حصة العامل في توزيعات الأرباح السنوية للشركة:

ويقيس هذا المؤشر قيمة الأرباح التي تقدمها الشركة سنويا للعمال.

$$\text{متوسط حصة العامل في الأرباح} = \frac{\text{قيمة الأرباح السنوية الموزعة على العاملين}}{\text{عدد العاملين}}$$

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

ب - معايير قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء:

هناك معيارين لقياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين خدمات التعامل مع العملاء وهما:

1. معيار قياس نفقات الشركة على أبحاث وتطوير منتجاتها وخدماتها للعملاء

$$\text{متوسط ما ينفق على تحسين (الخدمة أو المنتج أو العميل)} = \frac{\text{نفقات أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة}}{\text{إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة}}$$

2. معيار قياس دور الشركة في الرد على استفسارات ومشكلات العملاء:

$$\text{نسبة عدد المشكلات التي استجابت لها الشركة} = \frac{\text{عدد المشكلات التي عاجلتها الشركة واستجابة لها}}{\text{إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين}}$$

ج - معايير قياس تكلفة حجم الإسهام الاجتماعي للشركة تجاه المجتمع وحماية البيئة:

ويمكن قياسها في أربعة معايير وهي كالتالي:

1. معيار قياس مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية:

ويقاس هذا المعيار مساهمة الشركة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية والرياضية، والمشاركة في المجالات التعليمية والصحية وفي كل ما يحتاجه أفراد المجتمع المحلي بشكل عام.

$$\text{معدل تكلفة الإنفاق} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع}}{\text{إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة}}$$

2. معيار قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة:

ويقاس هذا المؤشر مساهمة الشركة في خلق وتوفير مناصب عمل لأفراد المجتمع.

$$\text{معدل الشركة في التشغيل} = \frac{\text{عدد العاملين المعيّنين بالشركة سنويا}}{\text{جمالي عدد القوى العاملة في الدولة}}$$

3. معيار قياس مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة:

يشتمل هذا المؤشر على تكلفة ما تقدمه الشركة في إعداد الدراسات والأبحاث العلمية وإقامة الحدائق وتشجير المنطقة وشراء المعدات اللازمة وذلك من أجل منع التلوث ومنع الأضرار بهدف الحفاظ على بيئة محيطة جميلة ونظيفة.

$$\text{معدل إنفاق الشركة} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في الحفاظ على البيئة المحيطة}}{\text{إجمالي ميزانية الأبحاث والتطوير للشركات في المنطقة}}$$

4. معيار قياس مساهمة الشركة في تطوير وتحسين البنية التحتية في المنطقة المحيطة:

ويقيس هذا المؤشر معدل مساهمة الشركة في عمليات تطوير وتحسين البنية التحتية التي تقوم بها في محيط منطقة نشاطها.

$$\text{معدل مساهمة الشركة} = \frac{\text{تكلفة مساهمة الشركة في تكاليف تحسين البنية التحتية}}{\text{إجمالي تكاليف مساهمة الشركات العاملة في المنطقة}}$$

المطلب الثالث: المعايير والمواصفات الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية

المعايير والمواصفات الدولية هي مجموعة من المعايير والمواصفات التي تصدرها المنظمات الدولية المختصة في التقييس، وهي منظمات غير ربحية تهدف إلى تقييم جودة المنتجات والخدمات المتبادلة.

أولاً- المنظمة الدولية للمعايير (إيزو) (ISO):

المنظمة الدولية للمعايير (إيزو) (International Organization for Standardization) هي منظمة دولية مستقلة غير حكومية تضم عضوية 164 هيئة وطنية للمعايير، تأسست هذه المنظمة في 23 فبراير 1947 ويكمن مقرها في جنيف بسويسرا، وتمثل جهود المنظمة بوضع معايير ومواصفات ومقاييس موحدة ومقبولة من كل الأطراف والدول في شتى أصناف الصناعة والتجارة والخدمات، وقامت المنظمة إلى حد الآن بنشر 22533 معياراً دولياً والتي تغطي تقريباً جميع جوانب التكنولوجيا والأعمال¹.

¹ <https://www.iso.org/structure.html> .20/10/2018.

وتأتي كلمة إيزو (ISO) من اللغة اليونانية إيسوس (Ísos) بمعنى المساواة، وبالتالي فهي ليست اختصاراً لعبارة (International Organization for Standardization) بالإنجليزية ولا (Organisation Internationale de Normalisation) بالفرنسية وإنما إشارة إليهما، وبما أن الأعضاء المؤسسين للمنظمة يعلمون أن الأحرف ISO لا تشكل بالضرورة الأحرف الأولى من كلمات اسم المنظمات بجميع اللغات لذلك قد قرروا أن يكون ISO الاسم الدولي للمنظمة يعكس هذا الأمر هدف المنظمة وهو المساواة بين الثقافات المختلفة¹.

1- مواصفات ISO 26000

إيزو 26000 هو معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير (إيزو) في 01 نوفمبر 2010، وتقدم ISO 26000 إرشادات حول كيفية عمل الشركات والمؤسسات بطريقة مسؤولة اجتماعياً، وهذا يعني التصرف بطريقة أخلاقية وشفافة تسهم في صحة ورفاهية المجتمع².

إن هذه المواصفة الدولية تهدف إلى دفع ومساعدة الشركات والمؤسسات إلى المساهمة في عملية التنمية المستدامة، لذا فإن من بين الخصائص الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية هي رغبة الشركات والمؤسسات في إدراج ودمج الموضوعات ذات الطبيعة الاجتماعية والبيئية في عملية صنع قراراتها والتي تقتضي أن تكون مسؤولة عن تأثير جميع أنشطتها وقراراتها على المجتمع والبيئة.

وتقدم المواصفة الدولية ISO 26000 إرشادات لجميع أنواع المنظمات، بغض النظر عن حجمها أو موقعها فيما يلي³:

- المفاهيم والمصطلحات والتعاريف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- خلفية واتجاهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية؛
- المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- الموضوعات الأساسية ومسائل المسؤولية الاجتماعية؛
- دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعياً في جميع أنحاء المنظمة، ومن خلال سياساتها وممارساتها ، في نطاق نفوذها؛
- تحديد التعامل مع أصحاب المصلحة؛
- توصيل الالتزامات والأداء وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

¹<https://ar.wikipedia.org/wiki/> .16/10/2018.

²<https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html>. 28/10/2018.

³<https://www.iso.org/structure.html> .20/10/2018.

أ- مبادئ الأساسية ضمن إيزو 26000:

هناك سبع مبادئ أساسية والتي تعتبر كجذور سلوك المسؤولية الاجتماعية وهي¹:

- المسائلة؛
- الشفافية؛
- السلوك الأخلاقي؛
- احترام مصالح أصحاب المصلحة؛
- احترام سيادة القانون؛
- احترام قواعد السلوك الدولية؛
- احترام حقوق الإنسان.

ب- الموضوعات الأساسية لإيزو 26000:

توجد سبع مواضيع رئيسية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية وهي²:

- الحوكمة التنظيمية؛
- حقوق الإنسان؛
- ممارسات العمل؛
- البيئة؛
- ممارسات التشغيل العادلة؛
- قضايا المستهلك؛
- مشاركة المجتمع والتنمية؛

وكتنبيه عام توصي المنظمة الدولية للمعايير (ISO) في تطبيق المواصفة ISO 26000 على أنه من المستحسن أن تأخذ المنظمة في الاعتبار التنوع الاجتماعي، البيئي، القانوني، الثقافي، السياسي، والتنظيمي، وكذلك الاختلافات في الظروف الاقتصادية مع التمسك بالمعايير السلوك الدولية³.

¹<https://asq.org/quality-resources/iso-26000>. 28/10/2018.

² Ibidem.

³ <https://www.iso.org/standard/42546.html>. 28/10/2018.

2- مواصفات ISO14000

المواصفات الدولية ISO14000 هي سلسلة من معايير الإدارة البيئية الطوعية والأدلة والتقارير الفنية التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والتي توفر أدوات عملية للمنظمات الأعمال من جميع الأنواع التي تتطلع إلى إدارة مسؤولياتهم البيئية¹.

وتسعى مواصفات ISO14000 إلى تحديد متطلبات وضع سياسة للإدارة البيئية، تحديد التأثيرات البيئية للمنتجات أو الخدمات، تخطيط الأهداف البيئية، تنفيذ البرامج لتحقيق الأهداف، وإجراء المراجعة التصحيحية والإدارية².

صدرت المواصفات الدولية ISO 14000 عن المنظمة الدولية لتوحيد القياسي ISO في سنة 1996، وظهرت نتيجة لسلسلة من التطورات والنداءات الدولية والتي بدأت في مؤتمر الأمم المتحدة عن بيئة الإنسان الذي عقد سنة 1972 في أستكهولم، والذي تولد منه اللجنة العالمية للبيئة والتنمية وإصدارها لتقريرها الشهير سنة 1987 "مستقبلنا المشترك" والمعروف باسم "تقرير برونتلاند"، وتضمن نداء للصناعات من أجل تطوير نظام فعال للإدارة البيئية، تم تلى بعد ذلك انعقاد قمة ريو أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بـريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتقدم، وكان ذلك من 03 يونيو حتى 14 يونيو 1992، تم تلى بعد ذلك نشر أول معيار لنظام إدارة البيئة BS 7750 في سنة 1992 من قبل مجموعة BSI*؛ وفي سنة 1996 أنشأت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) عائلة المعايير ISO 14000 وهذا لمخاطبة الموضوعات البيئية التالية³:

- نظم الإدارة البيئية؛
- المراجعات البيئية (التدقيق البيئي)؛
- الملصقات البيئية؛
- تقييم الأداء البيئي؛

¹ <https://asq.org/quality-resources/quality-glossary/i#iso14000>. 29/10/2018.

² <https://asq.org/quality-resources/iso-14000>. 29/10/2018.

* المعهد البريطاني للمعايير **BSI Group**: والمعروفة أيضاً باسم المعهد البريطاني للمعايير وهي هيئة المعايير الوطنية للمملكة المتحدة تضع معايير فنية حول مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، كما تقدم خدمات إصدار الشهادات والمعايير المتعلقة بالمؤسسات.

³ <https://www.gso.org.sa/ar/knowledge/gulf-encyclopedia/iso-14001-basis-and-principles-of-environmental-management-systems/>. 29/10/2018.

- تحليل دورة الحياة؛
- المصطلحات والتعريفات البيئية؛
- علاقة الاتجاهات البيئية بمواصفات المنتج.

ويوضح الشكل التالي هذه الموضوعات البيئية:

الشكل رقم (1-2): الموضوعات البيئية لمواصفة ISO14000



المصدر: <https://www.gso.org.sa/ar/knowledge/gulf-encyclopedia/iso-14001-basis-and-principles-of-environmental-management-systems/>. 29/10/2018.

يمكن تطبيق معايير وممارسات ISO 14000 على أي منظمة بغض النظر عن الحجم أو الصناعة، والذي يتضمن قائمة من سلسلة المعايير التالية¹:

- ISO14001** : نظم الإدارة البيئية - المواصفات مع أدلة الاستخدام.
- ISO14004** : نظم الإدارة البيئية - أدلة عامة عن المبادئ والنظم التقنية الساندة.
- ISO14010** : أدلة للتدقيق البيئي - مبادئ عامة.
- ISO14011** : أدلة للتدقيق البيئي - إجراءات التدقيق - الجزء 1: تدقيق نظم الإدارة البيئية.

¹ https://ar.wikipedia.org/wiki/_14000. 29/10/2018.

- ISO14012** : أدلة للتدقيق البيئي - معايير الكفاءة للمدققين البيئيين Auditors Environmental.
- ISO14013** : أدلة للتدقيق البيئي - إدارة برامج تدقيق نظام الإدارة البيئية.
- ISO14014** : أدلة للمراجعات البيئية الأولية.
- ISO14015** : أدلة للتقييم البيئي الموقعي.
- ISO14020** : الترميز Labeling البيئي: مبادئ الترميز البيئي.
- ISO14021**: الترميز البيئي: التصريح (البيان) الذاتي Self Declaration الشكاوى (الإدعاءات) البيئية - المصطلحات والتعريفات.
- ISO14022** : الترميز البيئي - الرموز .
- ISO14023** : الترميز البيئي - منهجيات الاختبار والتحقق.
- ISO14024** : الترميز البيئي - البرامج التطبيقية، مبادئ التوجيه، التطبيق، إجراءات الشهادة ذات المعايير المتعددة .
- ISO14030** : تقييم الأداء البيئي.
- ISO14031** : تقييم الأداء البيئي للنظام الإداري وعلاقته مع البيئية.
- ISO14040** : الإدارة البيئية - تقييم دورة الحياة - مبادئ وأدلة.
- ISO14041** : الإدارة البيئية - تقييم دورة الحياة - تعريف الهدف / المجال وتحليل التخزين.
- ISO14042** : الإدارة البيئية - تقييم دورة الحياة - تقييم الأثر Impact.
- ISO14043** : الإدارة البيئية - تقييم دورة الحياة - تقييم التحسين أو التقييم والتفسير .
- ISO14050** : المصطلحات والتعريفات : الدليل (64) قضايا بيئية لمواصفات المنتج.
- ISO14060** : أدلة لإدراج القضايا البيئية في مواصفات المنتج.

ثانياً- معيار المسائلة الاجتماعية (SA 8000) الصادر عن المنظمة الدولية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

معيار المسائلة الاجتماعية (SA 8000): هو معيار معتمد دولياً تم وضعه وتطويره بواسطة المنظمة الدولية للمحاسبة الاجتماعية (SAI)* وهي منظمة خيرية تسعى إلى التطوير والترويج للمعايير الطوعية والأنظمة التي من شأنها المعالجة والتعامل مع حقوق العاملين؛ صدرت الطبعة الأولى من هذا المعيار في مطلع سنة 1997 والتي خضعت للمراجعة والتعديل في سنة 2001 ثم صدرت الطبعة الحديثة من هذا المعيار في

* SAI: Social Accountability International (المنظمة الدولية للمحاسبة الاجتماعية) وهي منظمة عالمية غير حكومية لا تهدف إلى الربح تأسست سنة 1997، تعمل على تعزيز حقوق الإنسان في العمل من خلال الترويج لمعايير اختيارية والقيام بالفحص المستقل والإبلاغ عنه.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

سنة 2008، وتم تعديلها أيضا أثناء عملية المراجعة لعام 2014 لتهيكل من جديد من أجل الوضوح وسهولة الاستخدام.

وتُعد المنظمة الدولية للمساءلة الاجتماعية (SAI) الجهاز المسؤول عن مراجعة و تنقيح هذا المعيار، أما خدمات اعتماد المساءلة الاجتماعية (SAAS) وهي وكالة اعتماد عالمية تابعة للمنظمة الدولية للمساءلة الاجتماعية (SAI) ومقرها في مدينة نيويورك فتقوم بمنح الأجهزة ذات العلاقة الصلاحية والتفويض لمنح الإعتمادات و الشهادات وفق متطلبات معيار الاعتماد SA 8000¹.

ويقوم معيار المسائلة الاجتماعية (SA 8000) على تسعة مبادئ وفق اشتراطات محددة لا يجوز في أي حال من الأحوال مخالفتها لنيل الشهادة وهي المبادئ التي تحكم منظمة العمل الدولية، وتدور هذه المبادئ التسعة حول مايلي²:

- 1- عمالة الأطفال؛
- 2- العمالة الجبرية؛
- 3- الصحة والسلامة؛
- 4- الحرية في التعبير وتكوين الجمعيات والحق في المفاوضات الجماعية؛
- 5- التمييز سواء في التعيين أو الأجور؛
- 6- الممارسات التأديبية؛
- 7- ساعات العمل؛
- 8- الأجور والمرتبات؛
- 9- نظام الإدارة بالمنظمة.

ثالثا- معيار المسائلة (AA1000)³:

سلسلة المعايير المسائلة (AA1000) هي معايير وأطر قائمة على المبادئ تستخدمها مجموعة واسعة من المنظمات - الشركات العالمية والمؤسسات الخاصة والحكومات والمجتمعات المدنية - لإظهار القيادة والأداء في المسائلة والمسؤولية والاستدامة.

¹ https://www.paltrade.org/ar_SA/page/social-accountability-sa8000. 30/10/2018.

² <http://www.sa-intl.org/index.cfm?fuseaction=Page.ViewPage&pageId=1689>. 30/10/2018.

³ Accountability Organization, ACCOUNTABILITY PRINCIPLES (AA1000)²⁰¹⁸, New York, USA, 2018: p03.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

ويُعد معيار (AA1000) من قبل منظمة (*AccountAbility*) وهي منظمة غير ربحية تأسست سنة 1995، تعمل مع شركاء في مجالات الأعمال والمجتمع المدني والحكومات بغية استحداث طرق جديدة لضمان أن تكون المنظمات مسؤولة عن تأثيراتها الاجتماعية والبيئية.

على مدى أكثر من عقدين، وثقت المنظمات وطبقت معايير المسائلة لتوجيه نهجها في إستراتيجية الاستدامة، والحوكمة والإدارة التشغيلية.

وتتمثل سلسلة (AA1000) إطاراً بسيطاً وعملياً وسهل الاستخدام للمؤسسات لتطبيق المبادئ التوجيهية للحساب إلى جانب ضمان الاستدامة القوية والمشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة، وتعتمد على المبادئ التالية:

1- الشمولية: يجب أن يكون للناس رأي في القرارات التي تؤثر عليهم؛

2- الأهمية النسبية: يجب على صانعي القرار تحديد ومعرفة مواضيع الاستدامة المهمة؛

3- الاستجابة: يجب أن تعمل المنظمات بشفافية على موضوعات الاستدامة المادية والآثار المرتبطة بها؛

4- التأثير: يجب على المنظمات مراقبة وقياس ومساءلة كيفية تأثير أفعالها على النظم البيئية الأوسع.

وتم مؤخراً إصدار جزء من سلسلة المعايير الجديدة ، (2018) AA1000AP وهي عبارة عن إطار وإرشادات على مستوى المبادئ المقبولة دولياً يمكن للمنظمات استخدامها لتحديد تحديات الاستدامة وتحديد أولوياتها والاستجابة لها لتحسين الأداء على المدى الطويل.

رابعاً- إدارة الصحة والسلامة المهنية (OHSAS 18001)¹:

إن مجموعة المواصفات البريطانية OHSAS18001 والصادرة عن منظمة التقييس البريطانية (BSI) "British Standards Institute" في سنة 2007 وهي مواصفة تتمتع باعتراف دولي منقطع النظير، وهي تهدف إلى تطوير مجموعة مواصفات لنظم إدارة الصحة الوظيفية والسلامة تحت الرقم OHSAS 18001 وهذا لمخاطبة الموضوعات التالية:

¹ <https://www.gso.org.sa/ar/knowledge/gulf-encyclopedia/ohsas-18001-basis-and-principles-of-management-systems-for-occupational-health-and-safety/>. 02/11/2018.

- التخطيط لتحديد المخاطر وتقييم ومراقبة الخطورة؛
- برنامج إدارة الصحة والسلامة المهنية؛
- الهيكل التنظيمي والمسئوليات؛
- التدريب والتوعية والجدارة؛
- التشاور والاتصالات؛
- مراقبة التشغيل؛
- الاستعداد للطوارئ وردود الفعل عند حدوثها.

وقد تم تصميم هذه المواصفة في إصدار 2007 لتكون متوافقة مع المواصفتين ISO9001 & ISO14001 وهي تقوم على المبادئ والأسس التالية¹:

- الأمن والسلامة المهنية؛
- \checkmark المدخل الى الأمن والسلامة؛
- \checkmark بيئة خالية من الحوادث والأخطار؛
- \checkmark غايات وأهداف قوانين السلامة العامة؛
- \checkmark الأمن والسلامة المهنية وعناصر الإنتاج؛
- \checkmark أهداف الأمن و السلامة المهنية؛
- \checkmark مصطلحات الأمن والسلامة المهنية؛
- \checkmark المبادئ الأساسية للحوادث؛
- \checkmark أسباب الحوادث والإصابات؛
- \checkmark الأسباب المتعلقة بالعاملين؛
- \checkmark الحوادث الناتجة عن بيئة العمل؛
- \checkmark الحوادث الناتجة عن سوء الإدارة؛
- \checkmark الوقاية من الحوادث.

¹ يوروماتيك للتدريب والاستشارات الإدارية، معايير ونظم إدارة الصحة والسلامة المهنية **BS OHSAS 18001**. دبي - الإمارات المتحدة العربية، 2016: ص06.

خامساً- المبادرة العالمية للتقارير (GRI)¹:

نشأت المبادرة العالمية للتقارير (GRI)* من أجل ضمان التزام الشركات بمبادئ ومفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي منظمة دولية مستقلة رائدة في تقديم تقارير الاستدامة أنشأت سنة 1997.

وتساعد المبادرة العالمية للتقارير "GRI" الشركات والحكومات في جميع أنحاء العالم على فهم وتوصيل تأثيرها على قضايا الاستدامة الحيوية مثل تغير المناخ وحقوق الإنسان والحكم والرفاه الاجتماعي.. الخ وهذا يتيح العمل الحقيقي لخلق منافع اجتماعية وبيئية واقتصادية للجميع.

تعد معايير الإبلاغ عن الاستدامة (معايير GRI) هي المعايير العالمية الأولى والأكثر اعتماداً على نطاق واسع لإعداد تقارير الاستدامة، فمنذ تأسيسها في سنة 1997 أصبحت وحدة متخصصة تعتمدها الآن أغلبية متنامية من المنظمات، وواقعياً اليوم تقدم 93% من أكبر 250 شركة في العالم تقارير عن أداء الاستدامة، وتتضمن بعض العناصر المميزة لمعايير GRI والنشاط الذي ينشئها ما يلي:

- **مداخلات أصحاب المصلحة المتعددين:** يعتمد نهج المنظمة على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والتي تمثل أفضل مزيج من الخبرة الفنية وتنوع الخبرات لتلبية احتياجات جميع صانعي التقرير والمستخدمين.
- **سجل الاستخدام والتأييد:** من بين أكبر 250 شركة في العالم هناك 92% تقرير عن أداء الاستدامة و 74% من معايير GRI المستخدمة للقيام بذلك مع وجود أكثر من 23000 تقرير GRI مسجل في قاعدة البيانات الخاصة بالمنظمة، وتستمر تقارير الاستدامة باستخدام معايير GRI في النمو.
- **المراجع والأنشطة الحكومية:** تمثل السياسة التمكينية جانباً رئيسياً من الإستراتيجية الشاملة للمنظمة، وهي تعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية وأسواق رأس المال لتعزيز هذه الأجندة.
- **الاستقلال:** ولقد أدى إنشاء مجلس معايير الاستدامة العالمي في سنة 2014 وما يتصل به من تغييرات في هيكل الإدارة إلى تعزيز استقلالية جانب المعايير في عمل المنظمة، والتمويل مضمون من مصادر متنوعة من الحكومات والشركات والمؤسسات والمنظمات الشريكة والداعمين.
- **تكاليف التطوير المشتركة:** تتم مشاركة نفقات تطوير إرشادات إعداد تقارير GRI بين العديد من المستخدمين والمساهمين.

¹ <https://www.globalreporting.org/information/about-gri/governance-bodies/Pages/default.aspx>. 02/11/2018.

* **Global Reporting Initiative (GRI):** وهي منظمة دولية مستقلة مقرها في أمستردام- هولندا، وتخدم المنظمة جمهوراً عالمياً من خلال المراكز الإقليمية في البرازيل، الصين، كولومبيا، الهند، جنوب إفريقيا، والولايات المتحدة، وتقوم بإنتاج تقارير GRI في أكثر من 100 بلد.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

وكختام لهذا المبحث نستنتج أنه يوجد نوعين من الأنشطة تخص المنظمات وهي الأنشطة الاجتماعية بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية، وأن لكل نشاط تكلفة وعوائد، وكما نستنتج أن محاسبة الأنشطة الاجتماعية والبيئية هي جد معقدة، وذلك لعدم وجود مؤشرات قياسية موحدة لتقييم الأداء الاجتماعي وعدم وجود التقارير اللازمة عن الأنشطة الاجتماعية من قبل المنظمات.

وكما نستنتج أن هناك مجهودات كبيرة من قبل جماعات الضغط للتشديد على منظمات الأعمال من أجل الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالأداء الاجتماعي من أجل قياسها وتحليلها وهذا ضمن تطبيق المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ولأجل تحديد مشكلة البحث وبلورتها وتحديد أبعادها لابد من التأصيل النظري لمشكلة البحث من خلال استشراف جهود السابقين حول مشكلة البحث، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي بعنوان الدراسات السابقة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة أو التأصيل النظري لمشكلة البحث هو في مجمله كل الدراسات التطبيقية أو الميدانية التي تتعلق بمشكلة البحث المدروسة سواء كانت رسائل علمية أو بحثاً علمياً منشورة في مجالات علمية محكمة، وهي تعتبر قاعدة انطلاق للدراسات العلمية النظرية والتطبيقية من أجل التحديد الدقيق لمشكلة وأهداف ومنهج الدراسة، كما أنها توفر الجهد والوقت للباحث عند كتابة الإطار النظري العام لموضوعه لكونها تعتبر نقطة قوة في البحث وانطلاق جديد خاصة عند تحديد المشكلة، ومن أجل بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها ومجالاتها وبهدف ترصين نموذج الدراسة وفرضياتها لا بد من استشراف الجهود السابقة للباحثين وما قدموه من جهد علمي في مجال الدراسة وما تناولوه من متغيرات، لذا فإن هذا المبحث هو عرض وتحليل للدراسات السابقة المرتبطة بدراستنا، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب، حيث تناول المطلب الأول الدراسات باللغة العربية والمطلب الثاني خصص للدراسات باللغة الأجنبية، أما المطلب الثالث فضمّ أهم ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنعرض في هذا المطلب الدراسات باللغة العربية التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية في صنفين: الصنف الأول يخص الرسائل العلمية والصنف الثاني مخصص للمقالات والمدخلات العلمية.

أولاً: الرسائل العلمية: ويمكن عرضها مرتبة بحسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث وهي كالتالي:

1- دراسة مقدم وهيبة (2014)¹:

تهدف هاته الدراسة إلى تأصيل المفهوم النظري العام للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك تهدف إلى تحديد موقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى استجابتها للبرامج المرتبطة بها، وكما تهدف أيضاً إلى نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية بين رجال الأعمال الجزائريين والتي تكاد تكون منعدمة.

¹ مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، منشورة، جامعة وهران، 2014.

وقامت الباحثة من خلال هاته الدراسة بمعالجة الإشكالية التي تتمحور حول تقييم ممارسات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لبرامج المسؤولية الاجتماعية وذلك ضمن العينة الزمنية 2012 و2013 وأما العينة المكانية فشملت المؤسسات الاقتصادية العاملة في الغرب الجزائري.

واعتمدت الباحثة في دراستها على المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل اختبار الفرضيات وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمصادر، واستخدمت الباحثة من أجل جمع البيانات أداة الاستبيان، حيث اشتمل مجتمع الدراسة على المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي تعمل في بعض ولايات الغرب الجزائري واعتمدت الباحثة على أسلوب العينة العشوائية في اختيار هذه المؤسسات، وقامت الباحثة بتوزيع (200) استبانة على (200) مؤسسة، فتمكنت من استرجاع (140) استبانة وبعد التدقيق والمراجعة تم استبعاد (30) منها فبقيت (110) وعليه تكونت عينة الدراسة من (110) مؤسسة اقتصادية موزعة بشكل عشوائي على مدن الغرب الجزائري، واعتمدت الباحثة في تحليل النتائج على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وشملت متغيرات هاته الدراسة على دراسة أثر كل من المتغيرات التالية وهي: خصائص المؤسسات العامة المتمثلة في العمر، طبيعة الملكية، الحجم، طبيعة النشاط (المتغيرات المستقلة) على ممارسة المسؤولية الاجتماعية (المتغيرات التابعة)، وأخلصت الباحثة من خلال هاته الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- غياب أي فلسفة أو رؤية واضحة تجاه المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة؛
- 2- تمارس بعض المؤسسات الاقتصادية التي شملتها الدراسة برامج ذات طابع خيري وتطوعي لا يرتبط بمفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية؛
- 3- لا تؤثر متغيرات: العمر والحجم والملكية وطبيعة النشاط على ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة؛
- 4- هناك العديد من العراقيل التي دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية بشكل جيد، وأكبر العراقيل التي تتعلق بنقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.

2- دراسة مسان كرومية (2014)¹:

تهدف هاته الدراسة إلى التعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات الجزائرية ومدى التزامهم بها وإدراك أهمية هذا الالتزام، وتهدف أيضا إلى إبراز أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية لهاته المؤسسات، وذلك من خلال البحث في الإشكالية الرئيسية وهي: مدى التزام المؤسسات الإنتاجية (العاملة بولاية سعيدة، غرب الجزائر) بالمسؤولية الاجتماعية، وعلاقة هذه الأخيرة بحماية المستهلك والحفاظ على حقوقه وتحقيق رضاه.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية قام الباحث باختيار ست (06) مؤسسات إنتاجية منها العمومية والخاصة العاملة بولاية سعيدة وذلك نظرا لسمعتها الإنتاجية في الوطن خلال فترة 2013.

واستخدم الباحث في هاته الدراسة منهجين: المنهج الوصفي كباقي الدراسات في الجانب النظري والذي يتناسب مع أغراض الدراسة النظرية، أما في الجانب التطبيقي استخدم الباحث المنهج التحليلي كأسلوب لدراسة المتغيرات في الجانب الميداني حيث قاما بتجميع البيانات من خلال توزيع (70) استمارة استبيان على عينة من مديري ورؤساء أقسام المؤسسات محل الدراسة، بالإضافة إلى (70) استمارة استبيان تم توزيعها على عينة من المستهلكين، وتحليل علاقة الارتباط والتأثير بين المتغيرات المستقلة تم الاعتماد على برنامج (SPSS).

وشملت متغيرات الدراسة على المتغيرات المستقلة وهي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، وتجاه العاملين، وتجاه المستهلكين وأثرها على المتغيرات التابعة وهي رضا المستهلك وحماية حقوقه.

وتوصل الباحث من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

1- إن التزام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الإنفاق على الموارد البشرية، يمثل عامل مهم من

عوامل تحفيز العاملين على تقديم أفضل أداء في مجال تحقيق أهداف المؤسسة؛

2- إن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والحصول على شهادة المطابقة والعمل على تطبيق إدارة الجودة الشاملة

بصفة عامة والالتزام بأخلاقيات التسويق من تسعير وترويج وغيرها يحقق رضا المستهلكين ويشجع رغبات

العلاء و يحمي حقوقهم؛

3- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة أثر بين الأبعاد الثلاثة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات محل الدراسة

ورضا المستهلكين عن توفر حقوقهم؛

¹ مسان كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أوبوكر بلقايد، منشورة، تلمسان، 2014.

4- بينت نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق في إدراك المدراء و رؤساء الأقسام العاملين بالمؤسسات المبحوثة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية تعزى إلى الخصائص الشخصية المتمثلة في الجنس، السن، الخبرة والمؤهل العلمي.

3- دراسة قدري عثمان إبراهيم (2015)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة السورية، ومعرفة مستوى الرضا الوظيفي للعاملين فيها، وقياس أثر المسؤولية الاجتماعية والرضا الوظيفي في الأداء، ومعرفة فيما إذا كان الرضا الوظيفي للعاملين يتوسط العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وأدائها.

وأجابت هذه الدراسة على الإشكالات الرئيسية التالية وهو: ما أثر المسؤولية الاجتماعية والرضا الوظيفي في أداء الشركات المساهمة السورية؟ حيث تم تطبيق الدراسة على الشركات المساهمة السورية العاملة في مدينة دمشق وعددها (23) شركة خلال الحدود الزمنية 2015/2014.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي والأسلوب الارتباطي، وصمم الباحث استبانة لجمع البيانات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والأداء، وزعت على عينة من المدراء في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بلغت (103) مدير، وكما صمم الباحث استبانة ثانية لقياس الرضا الوظيفي للعاملين في الشركات المدروسة تكونت من عدة أبعاد ووزعت على عينة قدرها (211) موظف في الشركات المدروسة، واستخدم الباحث البرنامج الإحصائي (SPSS: 21) لتحليل البيانات التي جُمعت بواسطة الاستبانتين، وقام الباحث أيضا بالإضافة إلى استعمال أداة الاستبيان بإجراء مقابلة مع (25) مدير في الشركات المدروسة.

ويتكون نموذج الدراسة في كل من المتغير المستقل وهو المسؤولية الاجتماعية للشركات بأبعادها المختلفة (المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية) والمتغير الوسيط وهو الرضا الوظيفي للعاملين بأبعاده المستخدمة في الدراسة (الأجور والمكافآت، مهام العمل وواجباته، العلاقة مع الزملاء، العلاقة مع الرؤساء، التقدير واحترام الذات، فرص التقدم الوظيفي) وأثرهما في المتغير التابع وهو أداء الشركة بأنواعه المتعددة وبعض المحاور المستخدمة في قياسه (الأداء البيئي، الأداء التنظيمي، محور التعلم والنمو، محور العمليات الداخلية، محور العملاء، الأداء المالي).

¹ قدري عثمان إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص إدارة الأعمال، منشورة، جامعة دمشق، سورية، 2015.

ومن خلال ما قام به الباحث من تحليل البيانات التي جمعت بواسطة الاستبيان والمقابلة واختبار الفرضيات توصل إلى النتائج التالية :

- 1- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط جيدة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء في الشركات المساهمة السورية.
- 2- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الرضا الوظيفي والأداء في الشركات محل الدراسة؛
- 3- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين المسؤولية الاجتماعية والرضا الوظيفي للعاملين في الشركات المساهمة السورية؛
- 4- أثبتت الدراسة بأن هناك أثر معنوي للمتغير المستقل (أبعاد المسؤولية الاجتماعية) في المتغير التابع (الأداء)؛
- 5- أثبتت الدراسة بأن هناك أثر معنوي للمتغير الوسيط (الرضا الوظيفي) في المتغير التابع (الأداء)؛
- 6- أثبتت الدراسة بأن هناك أثر معنوي للمتغير المستقل (أبعاد المسؤولية الاجتماعية) في المتغير الوسيط (الرضا الوظيفي).
- 7- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الاستثمار في الشركات المساهمة السورية.
- 8- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على حقوق الملكية في الشركات المساهمة السورية.

ثانيا: المقالات والمدخلات العلمية: وسيتم عرضها حسب حادثة النشر وهي كالتالي:

1- دراسة بن الزاوي عبد الرزاق ومسعودي جميلة (جوان 2017):¹

تهدف هذه الدراسة إلى فحص وتحليل الدور الذي تلعبه الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية، من خلال الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من أجل خلق قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية؟

وللإجابة على هاته الإشكالية قام الباحثان بدراسة حالة شركة " سيفيتال " من خلال إعداد استمارة بحث لقياس أثر تطبيق مبادئ الحوكمة (المتغير المستقل) على أبعاد المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع)، حيث تم توزيع (70) استمارة على مختلف أفراد عينة الدراسة المتكونة من الإداريين من المديرين وأعضاء مجلس الإدارة لشركة " سيفيتال " وتم استبعاد (08) وبالتالي أصبح عدد الاستمارات الخاضعة للدراسة (62) استمارة.

¹ بن الزاوي عبد الرزاق ومسعودي جميلة، دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية-دراسة حالة شركة سيفيتال-، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 03، العدد 12، جوان 2017، ص.163-183.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

واعتمدا الباحثان في هاته الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما أيضا في تحليل بيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS).

توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- تعد الحوكمة أحد الآليات التي تعمل على تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية من أجل خلق قيمة مضافة؛
- 2- تمثل حوكمة الشركات نظاما رقابيا فعالا لحماية مصالح الأطراف التابعة للشركة؛
- 3- تؤثر الحوكمة تأثيرا إيجابيا على أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛
- 4- يعتبر مبدأ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمت الشركات الأكثر تأثيرا على المسؤولية الاجتماعية.

2- دراسة خولة زباني وإلهام بوغليطة (جوان 2017)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة سياسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية ميلة من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم سياسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية ميلة؟.

وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليل في هاته الدراسة، وتم تصميم استبانة كوسيلة لجمع البيانات، من أجل قياس مدى مساهمة سياسات إدارة الموارد البشرية (المتغير المستقل) في تطبيق المسؤولية الاجتماعية (المتغير التابع)، واستهدفت الدراسة عينة من مؤسسة اتصالات الجزائر وتم اختيار عينة عشوائية من العاملين في مؤسسة اتصالات الجزائر من مجتمع الدراسة ولقد تم توزيع (65) استبانة على أفراد عينة الدراسة من العاملين حيث بلغ عدد الاستبانات المسترجعة (52) استبان، وقام الباحثان بإجراء تحليل بيانات الدراسة على (50) استبان وهو عدد الاستثمارات الصالحة للدراسة، واستخدم الباحثان لغرض التحقيق من صحة فرضيات الدراسة بعض الأدوات الإحصائية عن طريق استخدام البرنامج الحزم الاجتماعية للعلوم الإحصائية (SPSS).

¹ خولة زباني وإلهام بوغليطة، دور سياسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية ميلة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البلدة 2 لونيبي علي - الجزائر، المجلد 09، العدد 01، جوان 2017، ص.ص 131-142.

توصل الباحثان من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- تعتبر سياسات إدارة الموارد البشرية أداة فعالة تستخدمها المؤسسات الاقتصادية من أجل تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- 2- لا تساهم سياسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية ميلة.
- 3- لا تساهم كل من سياسة التوظيف وسياسة الأجور وسياسة التكوين وسياسة تحسين نوعية برامج العمل في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر.

3- دراسة حليلة السعدية قريشي وعفاف خويلد (نوفمبر 2017)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات العاملة بقطاع الصناعات البترولية بالمنطقة العربية على مدخل التسويق الأخضر، وإبراز أثر المسؤولية الاجتماعية لهاته الشركات في تبني التسويق الأخضر لديها، انطلاقاً من إشكالية البحث التالية: كيف يمكن أن تؤثر المسؤولية الاجتماعية للشركات العاملة بقطاع الصناعات البترولية بالمنطقة العربية في تفعيل مدخل التسويق الأخضر لديها؟.

تم جمع البيانات الأولية لهاته الدراسة بواسطة أداة الاستبيان، وتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات البترولية العاملة في كل من الدول التالية: الجزائر، السعودية، قطر، الكويت، سلطنة عمان، مصر، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، وتم اختيار الباحثان مفردات عينة الدراسة بطريقة عمدية (قصدية)، حيث تم توزيع (200) استبانة على (100) مؤسسة بترولية، على اعتبار أن لكل مؤسسة استبانتين، وبعد القيام بجمع الاستبانات الموزعة تم استرداد (115) استبانة من أصل (200) استبيان، بنسبة استرجاع بلغت % 57,5 حيث أن أغلب الشركات أجابت عن استبانة واحدة فقط، وبعد تدقيق الاستبانات ومراجعتها لأغراض التحليل تم استبعاد (07) منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل وعليه فقد كان عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل (108) استبانة، ولتحليل بيانات الاستبيان قام الباحثان باستخدام البرامج الإحصائية (SPSS. EXEL).

¹ دراسة حليلة السعدية قريشي وعفاف خويلد، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية العاملة في المنطقة العربية على تطبيق التسويق الأخضر، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و28 نوفمبر 2017، ص.ص 55-73.

ومن خلال هاته الدراسة توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

- 1- عدم وجود تأثير للمسؤولية الاجتماعية على تطبيق التسويق الأخضر.
- 2- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص الشخصية للمؤسسة المتمثلة قطاع عمل الشركة، عدد موظفي الشركة، سنوات الخبرة، رأس مال الشركة، حجم المنافسة، المعرفة بالتسويق الأخضر، وبين تطبيق التسويق الأخضر.
- 3- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية وتطبيق التسويق الأخضر.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

سنعرض في هذا المطلب الدراسات باللغة الأجنبية التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية والبيئية في صنفين: الصنف الأول يخص الرسائل العلمية والصنف الثاني مخصص للمقالات والمدخلات العلمية.

أولاً: الرسائل العلمية: ويمكن عرضها مرتبة بحسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث وهي كالتالي:

1- دراسة (Rajat Panwar (2008)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مجموعة من القضايا الاجتماعية والبيئية التي يجب على صناعة المنتجات الحرجية في الولايات المتحدة الأمريكية معالجتها لتكون مسؤولة اجتماعياً، وكما تهدف أيضا إلى تطوير وإظهار إطار لتقييم القضايا الاجتماعية والبيئية باستخدام نهج الفجوات المتوقعة لفهم أفضل بشأن الاستجابة المحتملة لهذه القضايا من خلال الإشكالية التالية: ما تقييم الشرعية والفجوات المتوقعة المتعلقة بالقضايا الاجتماعية والبيئية في صناعة المنتجات الحرجية في الولايات المتحدة الأمريكية؟

تم إجراء هذه الدراسة على صناعة منتجات الغابات الأمريكية الغربية الموجودة في أربع ولايات (واشنطن، وأوريغون، وآيداهو، ومونتانا)، وجمعت البيانات المتعلقة بهذه الدراسة من مصدرين مختلفين: من الجمهور العام ومن مديري صناعة المنتجات الحرجية، حيث تم إعداد نسختين من الاستبيان واحدة لعامة الناس (المجتمع) وأخرى لمديري صناعة المنتجات الحرجية.

بالنسبة لعامة الجمهور فتم اختيار الباحث عينه عشوائية مكونة من 2000 شخص من مجموع السكان البالغين من العمر 18 عاما فما فوق من بيانات الولايات المتحدة الأمريكية، ويتناسب حجم العينة بالنسبة

¹ Rajat Panwar, *Corporate Social Responsibility in the Forest Products Industry: An Issues Management Approach*, Doctor of Philosophy, Oregon State University, USA, 2008.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

لكل ولاية مع عدد سكانها، أما بالنسبة للعينة الصناعية فقد تم اختيار 468 شركة استوفت لشروط ومعايير محددة من أصل جميع الشركات ذات المنتجات الحرجة، وكانت في كل شركة الجهة المحيية والمستهدفة هي السلطة التنفيذية العليا، واعتمد الباحث في تحليل البيانات المتحصل عليها من الإستبانة على برنامج الحزم الاجتماعية للعلوم الإحصائية (SPSS).

توصل الباحث من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- تشير نتائج الدراسة إلى أن الشركات والشركات المملوكة للعائلات يمكن اعتبارها مختلفة من حيث توقعات المجتمع منها، وكذلك من حيث التصورات التي يحملها المجتمع عنهم، حيث أن هذه التوقعات والمفاهيم تتعلق بأداء كل منهم على المستوى الاجتماعي والبيئي.
- 2- تشير النتائج إلى أن مدراء الصناعة يرون أن مستويات الأداء الحالية للشركات والشركات المملوكة للعائلات أقل بكثير من مستويات الأداء المتوقعة المتعلقة لكل من المستوى الاجتماعي والبيئي.
- 3- تشير النتائج إلى أن المشاركين المجتمعيين ومديري الصناعة لديهم اختلافات كبيرة بين تصوراتهم بشأن مستويات الأداء الحالية للشركات والشركات المملوكة للعائلات في القضايا الاجتماعية والبيئية.
- 4- تشير نتائج الدراسة أنه توجد فجوة شرعية وفجوة توافق وفجوة واقعية وفجوة مثالية تتعلق بأداء القضايا الاجتماعية وبأداء القضايا البيئية لكل من الشركات والشركات المملوكة للعائلات.

2- دراسة David Polášek (2010):¹

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الحالة الفعلية في قطاع الأعمال في الجمهورية التشيكية فيما يتعلق بأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات التشيكية الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فهم التطورات التي تحدث في هذا المجال من خلال التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي درجة تشارك الشركات الصغيرة والمتوسطة النشطة في جمهورية التشيك في المسؤولية الاجتماعية للشركات؟

استخدم الباحث المنهج الوصفي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول الظاهرة المدروسة باستخدام المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع بكل أنواعها في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدا الباحث على المنهج التحليلي لتحليل البيانات التي جمعت بواسطة الاستبيان؛ حيث قام الباحث بإجراء هذه الدراسة بين 29 أبريل 2008 و 10 أغسطس 2008 على عينة عشوائية من (190) شركة صغيرة ومتوسطة تعمل في الجمهورية التشيكية في ثلاثة مناطق إقليمية فقط (العاصمة براغ، بوهيميا، ومورافيا)، وقام الباحث بإرسال

¹ David Polášek, **Corporate Social Responsibility in Small and Medium-Sized Companies in the Czech Republic**, Doctoral Thesis in the Doctor of Business Administration Programme, CZECH MANAGEMENT INSTITUTE PRAHA, Czech Republic, 2010.

(4955) استمارة استبيان وتم استلام (199) وتم استبعاد منها (09)، واختار الباحث التطبيق MS Excel كأداة برمجية لتحليل البيانات والمعلومات التي جمعت ولإنشاء الجداول والرسوم البيانية.

توصل الباحث من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- تشير النتائج إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مستعدة لاستثمار الجهود الكافية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة والتنفيذ الفعال للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
 - 2- تشير النتائج أيضا إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشارك في المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل عام، لكن المعرفة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات تختلف من شركة إلى أخرى ودرجة مشاركتها كذلك.
 - 3- أثبتت هذه النتائج أن شركات الشركات الصغيرة والمتوسطة إما لم تأخذ المسؤولية الاجتماعية للشركات على محمل الجد بدرجة كافية وتدججها في استراتيجيات أعمالها وتشغيلها أو لم يكن لديها ما يكفي من الوقت والموارد والخبرة في قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات أو لم يكن لديها كلاهما.
 - 4- تشير النتائج كذلك إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركات ودرجة مشاركتها في ثلاثة مجالات: ترتيبات الصحة والسلامة الكافية في مكان العمل، وتحفيز الموظفين ونظام التعليم، والقواعد التي تمنع أشكال التمييز المختلفة.
 - 5- ووفقاً لنتائج الدراسة فإن 98٪ من جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملتها الدراسة والتي تعمل في الجمهورية التشيكية تشارك بدرجات مختلفة في البعد الداخلي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، و92٪ منها تشارك بدرجات مختلفة في البعد الخارجي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- 3- دراسة **Lars Isaksson (2012)**¹:

تهدف هاته الدراسة إلى توسيع فهم مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات للأكاديميين والممارسين، ومعرفة أيضا كيف تتماشى المسؤولية الاجتماعية للشركات مع الأهداف الثابتة وكيف يتم الإبلاغ عنها، وذلك من خلال البحث في المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الإدارة الإستراتيجية وتطبيق نظرية اتجاه السوق مع التركيز على العملاء ومناقشة الأسباب الإستراتيجية الأساسية المتعلقة بتمكين المسؤولية الاجتماعية للشركات، وقامت هاته الدراسة أيضا بالتحقيق في الادعاءات المتعلقة بكيفية تأثير العلاقات مع العملاء

¹ Lars Isaksson, **Corporate Social Responsibility: A Study of Strategic Management and Performance in Swedish Firms**, A Dissertation submitted to the graduate faculty in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Bond University School of Business, Gold Coast, Australia, 2012.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

وخصائص الشركة والاتصالات في السوق على المسؤولية الاجتماعية للشركات وأداء الشركة في إطار أوروبي.

وفيما يتعلق بمتغيرات الدراسة فقد درست هاته الدراسة أثر كل من عوامل الاتجاه الخارجي (التفاعل مع العملاء، توجيه العميل، توجيه السوق) وعوامل الاتجاه الداخلي (التوجه الاستراتيجي، الهدف الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية للشركات، إدارة المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعايير الصناعية، اتصالات المسؤولية الاجتماعية) وهي المتغيرات المستقلة على أداء الشركات وهي المتغير التابع.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باقتطاع حجم العينة من الشركات المدرجة في بورصة ستوكهولم (525 شركة في الإجمالي) واقتصرت العينة على (100) شركة قابلة للتقييم في الشركات السويدية الرائدة في الصناعة، وتمثل هذه الصناعات في: الصناعات الدوائية، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومستحضرات التجميل، والمعدات الصناعية، والتعدين.

وقام الباحث خلال الحدود الزمنية من مايو إلى أكتوبر 2011 بجمع نوعين من البيانات، بيانات نوعية والأخرى كمية، وجمعت البيانات النوعية عن طريق أداة المقابلة والاستبيان، حيث تم إجراء ست مقابلات معمقة، كان المستجيبون المستهدفون هم المديرون التنفيذيون للمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأجريت خمس مقابلات عبر الهاتف خلال الفترة من فبراير إلى مايو 2011، في حين أجريت مقابلة واحدة شخصياً في "القمة التجارية السنوية العاشرة للمسؤولية" التي عقدت في 3 مايو 2011 (لندن، المملكة المتحدة) استمرت كل مقابلة ما يقرب من 45 دقيقة إلى ساعة واحدة، وفي ماي خص استخدام أداة الاستبيان فتمكن الباحث من جمع الإجابات حول الاستبيان كاملة لتصل إلى حجم عينة $N = 82$ ؛ أما البيانات الكمية فقام الباحث بجمعها من التقارير السنوية لسنة 2010 لشركات عينة الدراسة، وتمثل هذه البيانات في بيانات محاسبية تغطي إجمالي الأصول، وأرباح التشغيل، وإيرادات المبيعات، وتكاليف المبيعات وقيمة المخزون، ونمو المبيعات، والدين طويل الأجل، والخصوم المتداولة، والأصول المتداولة، وحصصة السوق؛ واعتمد الباحث في تحليل البيانات المتحصل عليها على برنامج الحزم الاجتماعية للعلوم الإحصائية (SPSS) وبرنامج Microsoft Excel Office 2010.

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- أن الشركات تشارك في المسؤولية الاجتماعية للشركات طواعية لكونها تتطلع للحصول على ميزة تنافسية وزيادة سمعتها بين أصحاب المصلحة العامين والحد من مخاطر السوق.
- 2- أن الشركات التي تعمل في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات اجتذبت طواعيةً أفضل الموظفين المهوبين دون أن تدفع أجراً أعلى من متوسط مرتبات الصناعة، وأن عمليات التوظيف قد اكتملت بشكل أسرع، وحقت مزيداً من السمعة الحسنة في السوق، وزادت من قوة جذبها فيما يتعلق بفرص الأعمال الجديدة.
- 3- لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية للشركات يجب على الشركات على وجه التحديد أن تركز على التوجه الخارجي والتوجه الداخلي وتحديد كيفية إدارة جهودهم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ويجب عليهم أيضاً تصميم خطة اتصال محددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وتخطيط توقيت معرفة معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات مع أصحاب المصلحة.
- 4- إن مستوى التوجيه الخارجي والتوجيه الداخلي يؤثران إيجاباً على المسؤولية الاجتماعية للشركات وأن المسؤولية الاجتماعية للشركات تؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركة.
- 5- إن أهداف المسؤولية الاجتماعية الإستراتيجية الأساسية للتطور هي: اكتساب سمعة إيجابية؛ تحسين العلاقات مع العملاء ومع الموردين ومع الموظفين؛ تخفيض التكلفة أو المخاطر؛ تحقيق مزايا تنافسية أخرى.

ثانياً: المقالات والمدخلات العلمية: وسيتم عرضها حسب حداثتها النشر وهي كالتالي:

1- دراسة G.T. AKINLEYE, FAUSTINA T. ADEDAYO (2018):¹

بحثت هذه الدراسة في العلاقة السببية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) والأرباح بعد الضرائب والعائد على الأصول من الشركات متعددة الجنسيات المختارة في نيجيريا، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء فكرة حول مسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات تجاه الدولة المضيفة والمجتمع فيما يتعلق بأرباحها بعد الضريبة والعائد على الأصول.

¹ G.T. AKINLEYE, FAUSTINA T. ADEDAYO & M. J. AKINLEYE, Corporate Social Responsibility, Profit After Tax and Return on Asset of Selected Multinational Companies: A Granger Causality Approach, **European Journal of Business and Management**, Vol.10, No.9, 2018, p.p39-47. OnLine : [https:// www.iiste.org](https://www.iiste.org) (Visited 18/06/2018).

واستخدم الباحثون (10) شركات متعددة الجنسيات منتقاة بشكل مقصود من جميع الشركات متعددة الجنسيات المدرجة في بورصة نيجيريا، حيث تم جمع البيانات الثانوية المستخدمة في هذه الدراسة من البيانات المالية السنوية للشركات متعددة الجنسيات المختارة وتم جمعها باستخدام طريقة الاستخراج، واعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وغطت هذه الدراسة الحدود الزمنية الفترة بين 2010-2014.

أخلصت هذه الدراسة أنه لا يوجد أي علاقة سببية بين الربح بعد الضريبة والمسؤولية الاجتماعية للشركات بالإضافة إلى العائد على الأصول والمسؤولية الاجتماعية للشركات في الشركات التي تم أخذ عينات منها وهذا يدل على أن الربح بعد الضريبة والعائد على أصول الشركات متعددة الجنسيات المختارة لا يتسبب في زيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات أو تأشيرة الدخل، وأثبتت هذه الدراسة أيضا أنه على الرغم من الاستثمارات الضخمة والأرباح التي حققتها الشركات متعددة الجنسيات المختارة في نيجيريا لم يكن هناك إسهام كبير نحو المسؤولية الاجتماعية للشركات للأمة أو المجتمعات المضيفة.

2- دراسة (Asian A Umobong, Uche T Agburuga) (2018):¹

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من درجة الارتباط بين الالتزامات الضريبية والمسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الشركات في بيئة العالم الثالث، وعلاوة على ذلك تسعى هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تمارس في نيجيريا وإعطائها صورة واضحة وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي عما إذا كانت الضريبة مكملًا أو بديلاً لنشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات؟ والإجابة أيضا على السؤال الفرعي عما إذا كانت أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات في نيجيريا تقوم على أساس إنمائي، أو معالجة بيئية، أو نشاط تطوعي نحو الحصول على المواطنة الصالحة من قبل الشركات.

استخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات الثانوية التي تم الحصول عليها من البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة نيجيريا وهي بيانات موثوقة خاضعة للمراجعة القانونية خلال مدة الدراسة وهي عشرة سنوات بأثر رجعي منذ سنة 2018، وتم تحديد حجم العينة باستخدام تقنية أخذ العينات العشوائية؛ واعتمد الباحثان في تحليل جميع البيانات المتحصل عليها على أدوات الإحصاء الوصفي.

¹ Asian A Umobong, Uche T Agburuga, Corporate Tax and Corporate Social Responsibility of Firms in Nigeria, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.09, No.10, 2018, p.p8-25. OnLine : [https:// www.iiste.org](https://www.iiste.org) (Visited 18/06/2018).

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

وتشتمل متغيرات هاته الدراسة على أثر المتغير المستقل وهو: معدل الضريبة الفعال (EFTAR) = الضرائب النقدية المدفوعة مقسومة على ربح قبل الضريبة مطروحاً منها بنود خاصة على المتغيرات التابعة وهي: CSR = عندما تكشف الشركة عن التكلفة البيئية و CSR2 = عندما تكشف الشركة عن التخفيف من حدة الفقر، وتوفير الرعاية الصحية، وتعزيز التعليم وتطوير البنية التحتية.

توصل الباحثان من خلال هاته الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- 1- أكدت نتيجة الدراسة بوجود علاقة إيجابية كبيرة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR1) وضريبة الشركات، وتشير العلاقة الإيجابية إلى أن الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR1) تنظر إلى دفع ضريبة الشركات على أنها مكملية.
- 2- تظهر نتيجة الدراسة أن هناك علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR2) وضريبة الشركات، وتشير العلاقة السلبية إلى أن الشركات التي تمارس المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR2) ترى أنها بديلاً عن ضريبة الشركات.
- 3- إن الركود الاقتصادي وتراجع أسعار النفط الذي يؤثر على الإيرادات الحكومية يمكن أن تؤثر على طبيعة نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تمارسه الشركة.
- 4- كشفت الدراسة أن التضخم يلعب دوراً مهماً في نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات ويعتمد على نوعية نشاط المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي تمارسه الشركة، وترتبط (CSR1) ارتباطاً إيجابياً بالتضخم والذي يشير إلى أنه خلال فترة التضخم تتحمل الشركات تكاليف أكثر على أنشطة الإصلاح البيئي في حين أن (CSR2) يرتبط ارتباطاً سلبياً بالتضخم حيث في حالة ارتفاع التضخم تقلل من المبالغ التي تنفق على الأنشطة التنموية وتخفيف حدة الفقر.
- 5- تؤكد الدراسة أن طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تمارسها الشركة تؤثر على نوع العلاقة بين حجم الشركة ونشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات حيث كلما زاد حجم الشركة يزداد معها الشروع المزيد من أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3- دراسة **Jesus Ernesto Rocha, Yashiro. Danahi Cisneros** (May2018)¹:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الحالة الكمية والنوعية لبرنامج الإدارة الذاتية للسلامة والصحة المهنية، والتي تم تنفيذها في الشركات المكسيكية استناداً إلى تحليل نظريات أخلاقيات الأعمال التجارية وحوكمة الشركات ومفهوم الشراكات العامة والخاصة، لشرح الصلة التي تم تحقيقها من قبل وزارة العمل والجهة الاجتماعية والمبادرة الخاصة لتحسين ظروف السلامة والصحة داخل الشركات، وذلك من خلال اقتراح التساؤلات التالية: هل كان تنفيذ برنامج السلامة والصحة في منطقة العمل فعالاً أم لا؟ وما هي الفوائد التي تم الحصول عليها؟ وهل يمكن اعتبار المسؤولية الاجتماعية للشركات استثماراً مع العائدات؟

استخدم الباحثان في هذه الدراسة منهجية دراسة الحالة التي تستهدف دراسة مجموعة من الشركات المكسيكية تتكون من 25 شركة والتي طبقت طواعية برنامج لتحسين ظروف السلامة والصحة المهنية، وتم جمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة ومتعددة حول الظاهرة المدروسة وتحليلها بطريقة كمية ونوعية.

توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- 1- تؤكد الدراسة أن مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات المخططة والمنظمة بطريقة متعددة الأبعاد لها نتائج إيجابية لكل من القضايا الاجتماعية و الشركة.
- 2- تؤكد الدراسة أن الشركات لديها دور بشكل متزايد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان من خلال المبادرات الخاصة التي تضطلع بها هاته الشركات.
- 3- تؤكد الدراسة أن التحالفات بين القطاعين العام والخاص يعتبر عاملاً ملموساً يمكن أن يخدم التنمية المستدامة وتعزيز المؤسسات وزيادة الثروة وإلى تحقيق المزيد من المسؤولية الاجتماعية.
- 4- تؤكد الدراسة أن تحسين سلامة العمل والصحة وكذلك ظروف العمل والبيئة هي مبادرة مسؤولية اجتماعية تهدف في المقام الأول إلى تقليل عدد حوادث وأمراض العمال، وأثبتت أيضاً أنها ممارسة تزيد من إنتاجية القوى العاملة وتقلل من استهلاك الطاقة و تقليل النفايات والعيوب في المنتجات.

¹ Jesus Ernesto Rocha-Ibarra, Yashiro. Danahi Cisneros-Reyes, Safety and Labor Health, Corporate Social Responsibility with Return of Economic Benefits, **European Scientific Journal**, Vol.14, No.13 May 2018, p.p37-50. OnLine: <http://dx.doi.org/10.19044/esj.2018.v14n13p37> (Visited 06/06/2018).

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المطلب تشخيص أوجه المقارنة بين دراستنا الحالية وبين الدراسات السابقة سواء العربية منها أو الأجنبية حيث سنورد نقاط التشابه ونقاط الاختلاف، كما سنتطرق لأهم النقاط التي استفدنا منها من خلال الاطلاع عليها.

الجدول رقم (1-3) يوضح الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الدراسات السابقة	الدراسة الحالية	
تمت إنجاز الدراسات في بيئة عربية وأجنبية من سنة 2008 إلى غاية بداية 2018، وشملت هاته الدراسات الأماكن التالية: الجزائر، ليبيا، مصر، نيجيريا، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، سلطنة عمان، سوريا، الولايات المتحدة الأمريكية، التشيك، السويد، المكسيك.	أنجزت دراستنا في سنة 2018، أما بالنسبة للحدود المكانية فكانت بحاسي مسعود ورقلة وعين صالح (الجزائر)	1- الزمان والمكان
ركزت مختلف الدراسات على عينات مختارة موجهة للإدارة العليا واستخدمت بعض الدراسات العينة العشوائية نظرا لطبيعة الموضوع وهو قياس الأثر الاجتماعي والبيئي للشركات.	ركزنا في دراستنا على عينة من المؤسسات البترولية العمومية والخاصة والمؤسسات البترولية الأجنبية، حيث قمنا بتوزيع الاستبيان على المدراء ونوابهم ورؤساء المصالح والأقسام.	2- العينة
اعتمدا جل الباحثون في دراستهم على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية.	استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي كباقي الدراسات في الجانب النظري والذي يتناسب مع أغراض الدراسة النظرية، أما في الجانب التطبيقي استخدمنا المنهج التحليلي كأسلوب لدراسة المتغيرات في الجانب الميداني.	3- منهج الدراسة
اعتمدت غالب الدراسات في الجانب النظري على المصادر الثانوية، أما الجانب التطبيقي	قمنا في الجانب النظري باستخدام المصادر الثانوية المتمثلة في المراجع بكل	4- الأدوات

<p>من أجل جمع البيانات استخدمت بعض الدراسات أداة الاستبيان وبعض الدراسات استخدمت أداة المقابلة والأخر دراسة الحالة من خلال جمع المعلومات والبيانات مباشرة من المصادر المالية والتقارير حول الشركة محل الدراسة، واعتمد الباحثون في تحليل البيانات التي جمعت على برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) والتطبيق Excel.</p>	<p>أنواعها، أما في الجانب التطبيقي فاستخدمنا أداة الاستبيان لأجل جمع بيانات الدراسة الميدانية، واعتمدنا على برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) والتطبيق MS Excel كأداة برمجية لتحليل البيانات والمعلومات التي جُمعت ولإنشاء الجداول والرسوم البيانية.</p>	
<p>تتعدد الدراسات السابقة بين القطاع العام والخاص (خدماتية، صناعية، تجارية، إنتاجية) ماعدا دراسة: - حليلة السعدية قريشي (2017) والتي كانت في قطاع الصناعة البترولية على مستوى المنطقة العربية، (بيئة عربية دولية).</p>	<p>استهدفت دراستنا الشركات العاملة في القطاع المحروقات الجزائري، (بيئة وطنية محلية).</p>	<p>5- نوع القطاع</p>
<p>تناولت الدراسات السابقة متغيرات متنوعة منها: أخلاقيات العمل، ممارسات المسؤولية الاجتماعية، أبعاد المسؤولية الاجتماعية، التسويق الأخضر، حوكمة الشركات، الرضا الوظيفي، رضا المستهلك وحماية حقوقه، الأداء البيئي، الأداء التنظيمي، سياسات إدارة الموارد البشرية.</p>	<p>اعتمدنا في دراستنا على متغير هما: - الخصائص العامة للشركات (العمر، الحجم، الملكية، النشاط). - ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الشركات النفطية (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرة).</p>	<p>6- المتغيرات</p>

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج أهم المساهمات التي استفدنا منها من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة وهي كالتالي:

- بلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها ومجالاتها؛
- ضبط مصطلحات الدراسة؛
- ضبط متغيرات الدراسة؛
- تحديد أهداف الدراسة؛
- صياغة فرضيات الدراسة وضبطها بشكل جيد؛
- الاطلاع على مختلف المناهج المستخدمة؛
- المساهمة بشكل كبير في إعداد وتصميم أداة الاستبيان؛
- المساعدة في إعداد خطة الدراسة وإحكامها؛
- التمكن من الإلمام بنتائج الدراسات السابقة من انطلاقة جيدة في الدراسة الحالية؛
- زيادة التعمق في صلب الموضوع؛
- الإلمام بمختلف المصادر والمراجع الخاصة بالدراسة الحالية.

وكختام لهذا البحث نستنتج أن عملية الدراسة السابقة لها أهمية بالغة في عملية إنجاز البحوث العلمية، حيث تعتبر قاعدة انطلاق فعلية لدى الباحث تمكنه من تصور ووضع خريطة لإنجاز بحثه، وأيضاً كما تساعد الدراسات السابقة على ضبط إشكالية البحث وتحديد أبعادها ومجالاتها، وكذلك تساهم في تنمية معارف الباحث حول موضوع بحثه من خلال الاطلاع على مختلف المصادر والمراجع، وأيضاً تعطي للباحث القدرة والتمكن في استخدام المناهج والأدوات العلمية.

خاتمة الفصل الأول

من المتعارف عليه أن منظمات الأعمال هي ليست بشركات خيرية، حيث يتمثل هدفها الأساسي وهاجسها الأكبر بتحقيق أكبر ربح على نظيراتها، ومن هنا نتجت فكرة وجوب تذكير المنظمات بمسؤولياتهم الاجتماعية والبيئية من أجل أن يتولد من هاجس تحقيق الربح نتائج ومخلفات غير مقبولة أخلاقيا وقانونيا، وفي ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة يتحتم على المنظمات القيام بواجباتها الاجتماعية والبيئية وفقا للمفاهيم الحديثة.

المسؤولية الاجتماعية والبيئية هي التزام أخلاقي بين المنظمة من جهة وأصحاب المصالح والمجتمع من جهة أخرى، فقيام المنظمة بدورها تجاه مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بها، علاوة على ذلك الساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته المعيشية.

من بين أهم العوائد المكتسبة جراء التزام وممارسة المنظمات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية هي تقليص تكاليف التشغيل، تحسين صورتها، سمعتها، زيادة مبيعاتها، تمكين حصتها السوقية، إخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والتنوع بالإضافة إلى التوسع في الأنشطة، ولكن يبقى المشكل المطروح أمام منظمات الأعمال هو كيف يمكن إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن عمالياتها الإدارية، وهذا ما سنناقشه في الفصل القادم ضمن الدراسة الميدانية التي أجريناها على عينة من الشركات النفطية بقطاع الحروقات الجزائري.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية بقطاع المحروقات الجزائري

مقدمة الفصل الثاني

إن الشركات والمؤسسات الوطنية منها والأجنبية من أجل بقائها واستمرارها يتحتم عليها من خلال مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية الالتزام المستمر في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والضمن الاجتماعي والصحي لأفراد المجتمع وأيضا الجانب البيئي وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة.

حيث أصبحت تعد الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية معيارا من معايير تحقيق التنافسية المستدامة لمنظمات الأعمال اليوم، فلذلك تحرص أغلب منظمات الأعمال وتعمل جاهدة على دمج الشواغل البيئية والاجتماعية ضمن استراتيجياتها.

وتطرق العديد من الدراسات والأبحاث إلى موضوع المسؤولية الاجتماعية بداية من طرح فكرة إدارك المفهوم إلى إمكانية فكرة التطبيق ثم تأثير التطبيق على الأداء الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، والبيئي للمؤسسة، والشيء الذي تعاني منه اليوم غالبية الشركات والمؤسسات بيئة الأعمال هو فكرة التطبيق، حيث نجد دائما أن مبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئة مدرجة ضمن إستراتيجياتها الأساسية ولكن عند التطبيق تجد إخفاقات ومعانات كبيرة وتجد فلسفة تعظيم الربح هي الهدف الوحيد المسيطر، وينطبق هذا أيضا على حالة الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية حيث تفتقد الكثير منها لفهم مدى تبني وإدارك لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهو ما سنناقشه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ويخص الإطار العام للمؤسسة البترولية حيث سنعرف المؤسسة البترولية والهيكلة التنظيمية لها، ومجالات الأنشطة الرئيسية للمؤسسة البترولية والصناعة البترولية.
- **المبحث الثاني:** ويخص منهجية تصميم الدراسة التطبيقية وسنورد فيه وصف المجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.
- **المبحث الثالث:** ويخص اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية وتحليل نتائجها وسنتطرق فيه إلى اختبار الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: إطار عام حول المؤسسة البترولية والقطاع المحروقات الجزائري

تعد المؤسسات البترولية من المؤسسات الكبرى، والتي يتحتم عليها في وقتنا الحالي مواجهة الكثير من التحديات والرهانات، المتمثلة في تحسين أدائها، زيادة تنافسيتها، حمايتها للبيئة، مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وأخلاقيات الأعمال وهذا مما يجعلها مسئولة عن الأماكن التي تستثمر فيها، فمن هذا المنطلق سنتعرف في هذا المبحث على المؤسسة البترولية وهيكلها ومجال نشاطها، وأيضا معرفة الصناعة البترولية وأهم المعايير الدولية التي تهتم بها وأخيرا نظرة عامة حول القطاع المحروقات الجزائري.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة البترولية وهيكلها

وستتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد مفهوم المؤسسة البترولية وتحديد هيكلها التنظيمي وهي كالتالي :

أولا- تعريف المؤسسة البترولية

تختلف المؤسسات البترولية عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بكونها ذلك الكيان الذي يقوم بعمليات البحث، الاستكشاف، الحفر، التنقيب، الاستخراج، التكرير، النقل، التسويق، والتوزيع للمنتجات النفطية والتصنيع البتروكيمياويات، وقد تكون متكاملة في جميع نشاطاتها أو مقسمة حسب كل نشاط مثل الشركات النفطية العالمية كشيرون¹، وإكسون موبيل² فأغلبها تكون متكاملة في أنشطتها.

¹ شركة شيرون (Chevron Corporation): هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات مقرها في سان رامون - كاليفورنيا بالولايات المتحدة تأسست سنة 1879 باسم شركة نفط ساحل المحيط الهادي ثم سنة 1984 باسم شركة شيرون، تتواجد شيرون وتعمل بأكثر من 180 بلد حول العالم وتشارك في كل جانب من جوانب الغاز والنفط وصناعات الطاقة الحرارية، بما في ذلك الاستكشاف، الإنتاج، التكرير، التسويق، النقل، التصنيع، ومبيعات الكيماويات؛ وتعتبر شيرون على مدى السنوات الخمس الماضية واحدة من أقوى وأكبر ست شركات في العالم في مجال النفط، كما تحتل شركة شيرون المرتبة الخامسة باستمرار بوصفها واحدة من أكبر الشركات في أميركا.

² إكسون موبيل (Exxon Mobil): هي شركة أمريكية متعددة الجنسيات، يقع مقرها في إيرفينغ بولاية تكساس، كما أنها تمتلك المئات من الفروع، كانت من قبل شركة موبيل (Mobil)، وتأسست في سنة 1892 المعروفة سابقا باسم (Socony-Vacuum Oil Company)، شركة النفط الأمريكية الكبرى، اندمجت مع شركة إكسون في سنة 1999 لتشكيل شركة أم تحت اسم إكسون موبيل، وكانت في السابق واحدة من الأخوات السبع التي سيطرت على صناعة النفط العالمية منذ منتصف عقد 1940 حتى عقد 1970.

ثانيا- الهيكل التنظيمي للمؤسسة البترولية

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من مجموعة الأنشطة والمهام التي توكل إلى أفراد المؤسسة لتنفيذها من أجل تحقيق الهدف الأساسي المطلوب، ويسمح الهيكل التنظيمي بتحديد المسؤوليات للوظائف المختلفة والعمليات المحددة لجهات مختلفة مثل الفروع أو الدوائر أو مجموعات العمل والأفراد.

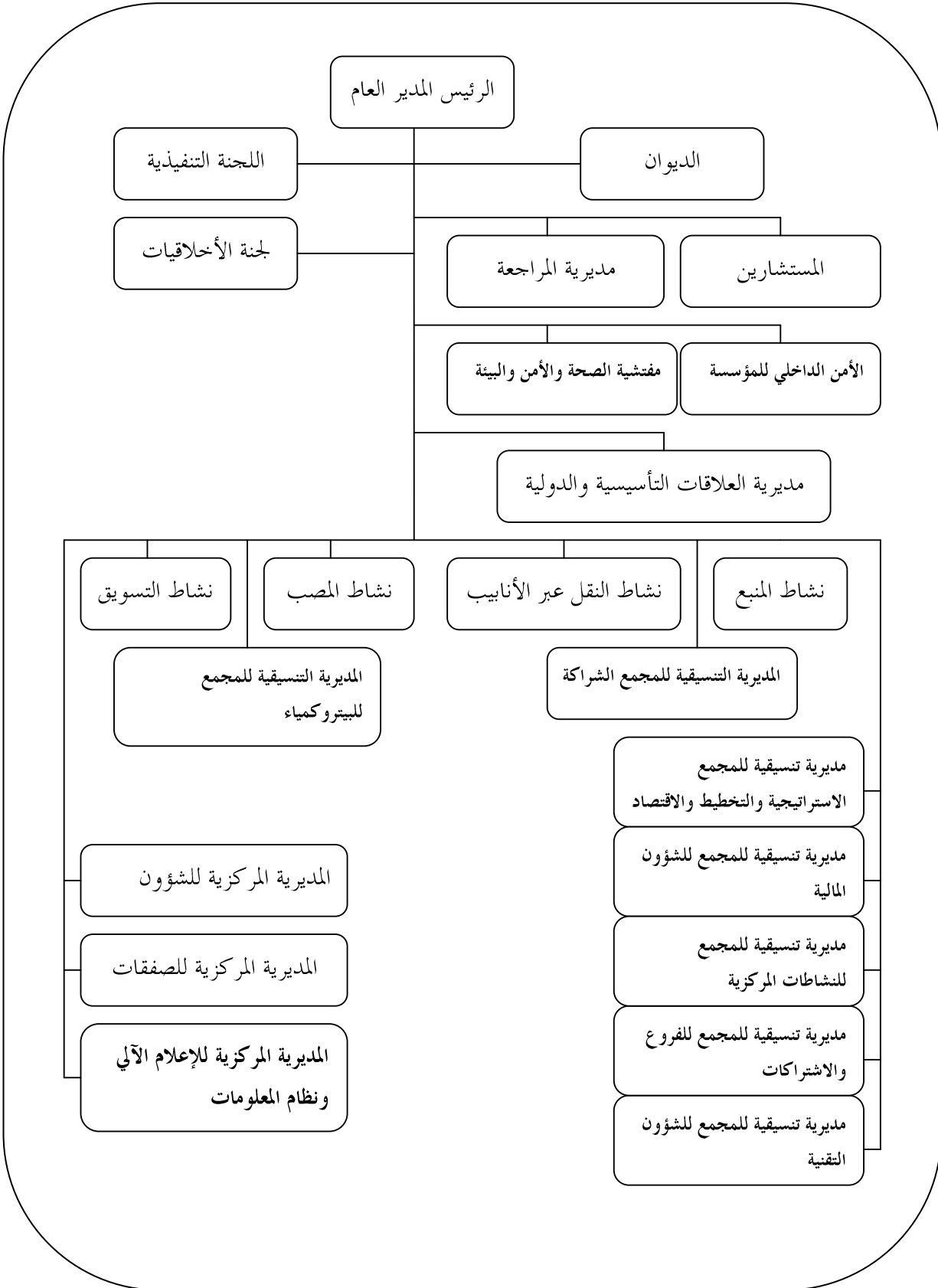
ويعتمد الهيكل التنظيمي على مبدأ التدرج العمودي في العلاقات بين الرئيس والمرؤوس وتسمى العلاقات العمودية، وهناك العلاقات الأفقية وتكون بين المرؤوسين في نفس المستوى وبالتالي فإن شكل الهيكل التنظيمي يكون على شكل هرم، وينقسم الهيكل الكلي للمؤسسة البترولية من عدة هياكل منفصلة وهي كالتالي:¹

- هيكل العامل البشري: الذي يحدد دور ومجال وعلاقات أعضاء المؤسسة.
- هيكل العامل المادي: يعني موضوعه وحدات المؤسسة وتموقع التجهيزات داخل هذه الوحدات.
- هيكل العامل القانوني: الذي يحدد الشكل القانوني للمؤسسة، شركة أسهم، شركات قابضة أو فروع.
- هيكل العامل المالي: الذي يحدد مصدر رؤوس الأموال للمؤسسة وتوزيعها.

يستعمل في أكثر من الأحيان الرسم البياني لتمثيل الهيكل التنظيمي للمؤسسات، ويُعرف بالرسم البياني للمؤسسة أو المخططات الهيكلية، ويمثل المخطط التالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة البترولية والمتمثلة في شركة سوناطراك.

¹<https://ar.wikipedia.org/wiki/.10/09/2018>.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لمجمع سوناطراك



Source : <http://www.sonatrach.com/ar/organisation>

المطلب الثاني: الصناعة النفطية والمعايير الدولية المهتمة بها

إن الصناعة النفطية هي مجال نشاطات المؤسسة البترولية التي تقوم بها حيث تضم عدد واسع من النشاطات عبر مراحلها المختلفة، ولقد تطورت هذه الصناعة مع مرور الزمن وواكبت التقدم العلمي والتكنولوجي إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن من الدقة، السرعة، التطور، والاهتمام، حيث تم وضع معايير دولية تساهم في تطوير وتحسين مستوى هذه الصناعة، وسنورد في هذا المطلب مفهوم الصناعة النفطية وخصائصها ومراحلها وأهم المعايير الدولية المهتمة بها.

أولاً- الصناعة النفطية:

وستتطرق ضمن هذا العنوان إلى تحديد مفهوم الصناعة النفطية وأهم خصائصها والمراحل التي تتكون منها بالإضافة إلى أهم المعايير الدولية الخاص بمهاتمة الصناعة.

1- مفهوم الصناعة النفطية:

تعرف الصناعة النفطية بأنها هي "مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية وسواء بإيجادها خاماً وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان".

ولذلك فإن الصناعة النفطية فهي تجمع بين نشاط الصناعة الاستخراجية (والتي تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية وتسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق) وبين نشاط الصناعة التحويلية (والتي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من استخدامها) في آن واحد¹.

¹ محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983: ص06.

2- خصائص الصناعة النفطية:

بما أن نشاط الصناعة النفطية متعدد في مراحلها ومتنوع ومختلف في مجالاته وبصورة واسعة ومتراصة فإن لها سمات وخصائص تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى ومن أهم وأبرز هذه السمات والخصائص كالتالي¹:

- تتسم الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية وهذه المخاطر قد تكون طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة، أو فنية مثل الحوادث أو العقبات الفنية، قد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية تؤدي إلى توقف الإنتاج؛

- الطبيعة التكاملية رأسيا وأفقيا في مجال إنتاج النفط، رأسيا حيث تعتمد كل مرحلة من مراحل الإنتاج على سابقتها (كشف، استخراج، نقل، تكرير... الخ)، وأفقيا لان إنتاج النفط يعتمد على التطورات التي تحدث في إنتاج بدائل النفط؛

- تتميز الصناعة النفطية بسرعة تغير التكنولوجيا المستخدمة، مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة؛

- تتميز الصناعة النفطية بطول فترات الإنتاج مما يزيد من آثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج؛

- تتميز الصناعة النفطية باتساع نطاق نشاطها الذي يمتد ليشمل السوق الدولية وتعتمد بصورة كبيرة على الشركات العالمية الكبرى؛

- الصناعة النفطية تتطلب رؤوس أموال كبيرة وضخمة جدا لأجل القيام بجميع هذه المراحل²؛

- الصناعة النفطية في جوانبها التنظيمية والإدارية وكذلك طبيعة استغلال هذه الثروة تقوم على تركيز احتكاري عام أو خاص؛

- إن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية محدودة لأنها مرهونة بحياة المادة الأولية وهي غير متجددة.

¹ أحمد فتحي الخولي، اقتصاديات النفط، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1997: ص119.

² محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، نفس المرجع، ص07.

3- مراحل الصناعة النفطية:

يمر إنتاج النفط الخام بعدة مراحل مقسمة إلى جزئيين متمثلين في كل من مراحل المنبع ومراحل المصب، وفيما يلي موجز لهذه المراحل وهي كالتالي¹:

أ- **مراحل المنبع** : وتضم المراحل العليا للصناعة النفطية وتتمثل فيما يلي:

1. مرحلة البحث والاستكشاف:

إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة البترولية حيث يتركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن البترول نحو معرفة تواجد الثروة البترولية وتحديد أماكنها جغرافيا وجيولوجيا - في طبقات الأرض - وكذلك تقدير كمياتها وأنواعها ونوعياتها؛ وهناك عدة طرق لاستكشاف المناطق النفطية وأهم هذه الطرق هي²: (رشح النفط، تسرب الغازات، المسح الجوي، المسح الجيولوجي للسطح، والمسح الجيوفيزيائي).

2. مرحلة الحفر والتنقيب:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية، بعد أن تم تحديد المصائد النفطية أو الغازية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أم لا؛ حيث إن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط أو من عدمه، وتعد عملية الحفر من أخطر مراحل البحث عن النفط وأكثرها نفقة.

3. مرحلة الاستخراج أو الإنتاج البترولي:

وهي مرحلة تهدف إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعته إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه؛ حيث إن مرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا على المرحلة السابقة، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج البترول الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية.

¹ نفس المرجع، ص 04-05.

² أحمد فتحى الخولي، اقتصاديات النفط. مرجع سابق ص 108.

ب - مراحل المصب: وتضم المراحل الدنيا من عمليات الصناعة النفطية وهي كالاتي:

1. مرحلة النقل البترولي:

وهي المرحلة الهادفة إلى نقل البترول أو الغاز من مناطق إنتاجها إلى مناطق تصديرها أو تصنيعها التكريري وهناك نوعان في طريقة النقل، عن طريق البر من خلال الصحاريج والأنابيب أو عن طريق البحر من خلال سفن عملاقة ناقلات للنفط.

2. مرحلة التكرير أو التصفية البترولية:

وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة والمعالجة لسد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غربلة لمادة البترول من أجل الحصول على المنتجات البترولية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

3. مرحلة التسويق والتوزيع:

ويتمثل هدف هذه المرحلة في تسويق وتوزيع السلعة البترولية سواء أكانت مادة خام أو منتجات بترولية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها وعلى الصعيد الوطني أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية، إدارية، واقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة.

4. مرحلة التصنيع البتروكيماوي:

وتهدف هذه المرحلة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات سلعية بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة وعديدة، وتضم هذه المرحلة عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية على الصعيد الوطني أو العالمي.

ثانيا- المعايير الدولية الخاصة بالصناعة النفطية:

من أجل طرح الشركة منتجاتها في الأسواق العالمية والداخلية، أصبح لزاما عليها أن تركز اهتماماتها وجهودها للحصول على شهادات الجودة العالمية، حيث أن الكثير من المؤسسات والشركات تشترط على مثيلاتها من المتعاملين معها الحصول على شهادات دولية، ومن أبرزها شهادة المنظمة الدولية للتقييس (ISO)،

فحصول المؤسسة أو الشركة على هذه الشهادة يعطي لها ميزة تنافسية كبيرة ويمنح لها الحق في الدخول إلى الأسواق الضخمة.

وكباقي القطاعات الأخرى هناك مواصفات دولية تصدر عن منظمات دولية للتقييس تخص مجال القطاع النفطي، حيث تسعى الكثير من الشركات النفطية العالمية الكبرى والوطنية جاهدة للحصول على هاته الشهادات من أجل رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق الكفاءة وتحسين سمعتها، خاصة التي تريد الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ومن بين أهم مواصفة صدرت في مجال القطاع النفطي هي المواصفة "ISO/TS 29001 للنفط والغاز".

تحدد المواصفة ISO/TS 29001 المتطلبات الخاصة بنظام إدارة الجودة في عمليات التصميم والتطوير والإنتاج والتثبيت والصيانة الخاصة بمنتجات قطاعات البترول والبتروكيماويات والغاز الطبيعي، تم نشره لأول مرة في عام 2003، وتم تطويره من قبل المنظمة الدولية للتقييس (ISO) وصناعة النفط والغاز الدولية بقيادة المعهد الأمريكي للبترول (API)، وتمت مراجعة هذا المعيار وتأكيدته آخر مرة في سنة 2014.

وخصصت هذه الشهادة للمنظمات المشاركة في التنقيب، الإنتاج، خطوط الأنابيب، النقل، تكرير البترول والغاز الطبيعي، وتلك التي تقدم الخدمات الفنية والدعم لهذه الصناعات، تنطبق المواصفات أيضاً على المصنعين والمشتريين لمعدات صناعة النفط والغاز.

وتهدف هذه المواصفات الفنية إلى تجنب مراجعة شهادات المتعددة وتوفير نهج مشترك لنظام إدارة الجودة لصناعات البترول والبتروكيماويات والغاز الطبيعي¹.

وتطبق المواصفة القياسية ISO / TS 29001 على المنظمات التالية²:

- المنظمات المشاركة في الاستكشاف والإنتاج، خطوط الأنابيب والنقل، وتكرير البترول ومنتجات الغاز الطبيعي؛
- المنظمات المشاركة في تصميم وتصنيع وتركيب وخدمة وإصلاح المعدات المستخدمة في استكشاف وإنتاج ونقل وتكرير النفط والغاز الطبيعي؛

¹ <https://www.iso.org/fr/standard/55499.html>. 12/11/2018.

² <https://www.lr.org/en-gb/iso-29001/>. 12/11/2018.

- المنظمات التي تقدم الخدمات الفنية والتشغيلية والدعم لمختلف قطاعات الصناعة النفطية.
- ويطبق هذا المعيار أيضا على جميع أنواع وأحجام المؤسسات التي ترغب في مايلي¹:
- إنشاء وتنفيذ وصيانة وتحسين نظام إدارة الجودة في صناعة النفط والغاز؛
- ضمان التوافق مع سياسة الجودة المعلنة للمنظمة؛
- إظهار التوافق مع الآخرين،
- السعي للحصول على شهادة / تسجيل لنظام إدارة الجودة الخاص بها من قبل هيئة اعتماد تابعة لجهة خارجية معتمدة؛
- جعل تقرير المصير والإعلان الذاتي مطابقا مع هذه المواصفة القياسية الدولية.

المطلب الثالث: نظرة عامة حول القطاع المحروقات الجزائري

يعود تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر من سنة 1952 حين بدأت الشركات الفرنسية بعمليات التنقيب على النفط في الصحراء إلى سنة 1959، حين تم اكتشافات بسيطة من الغاز في حوض "إدجيل" و"تيقونتورين"، وفي جويلية سنة 1956 تم اكتشاف الحقل العملاق في حاسي مسعود بمدينة ورقلة جنوب العاصمة، ومن هنا تم تسجيل التاريخ النفطي للجزائر²،

وفي سنة 1958 تم اكتشاف النفط بكميات تجارية وتم تصدير أول شحنة منه، ومن هنا عمدت السلطات الاستعمارية إلى تجسيده وفق قوانين لأجل استغلاله، فأصدرت تشريعا خاص بالنفط الجزائري من نفس السنة تحت اسم **القانون البترولي الصحراوي*** وفقا لمرسوم

¹ https://pecb.com/pdf/whitepapers/20-pecb-whitepapers_iso-29001.pdf. 12/11/2018.

² <http://www.annales.org/archives/cofihgeo/sahara.html>. 11/10/2018.

* يقصد بالقانون البترولي الصحراوي كما جاء في الاتفاقية؛ مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب، الاستغلال ونقل الهيدروكربور الناتج في الواحات، الساورة، وحتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل.

1111/58¹، واستمر العمل بهذا القانون إلى غاية سنة 1971 عند تأميم المحروقات من طرف الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال وسن الأمرين 24/71-22/17، ثم تم إصدار لأول مرة القانون الخاص بالمحروقات تحت رقم 14/86 المؤرخ في سنة 1986، ثم عدل بقانون رقم 21/91 المؤرخ في 04 ديسمبر سنة 1991، وفي سنة 2005 تم إصدار قانون جديد للمحروقات تحت رقم 07/05 المؤرخ في 28 أبريل 2005، ثم عدل بعد سنة بالأمر 10/06 المؤرخ في 29 جويلية 2006، ثم عدل وتم مرة ثانية بقانون رقم 01/13 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2013. فهذه تعتبر أهم محطات التشريع القانوني التي مست قطاع المحروقات الجزائري.

ولقد قامت الدولة الجزائرية من أجل استعادة سيادتها الطاقوية والسيطرة عليها بإنشاء شركة سوناطراك المتخصصة في نقل وتسويق المحروقات بمرسوم 491/63 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963، والتي يتمثل هدفها في البداية استغلال جانب المصب فقط من الصناعة النفطية، ثم بعد مرور الزمن تغير هدفها مع تغير هدف الحكومة والتي صُوِّغَ إليها فرض التكامل والسيطرة على كافة مراحل الصناعة النفطية².

وظلت شركة سوناطراك تمارس القوة العمومية لصالح هيئة تابعة للدولة وتمارس أيضا الاحتكار في القطاع النفطي الجزائري إلى أن صدر قانون 07/05 والذي أنهى هذا الاحتكار وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية سواء حلقات المنبع أو المصب، وتم أيضا ضمن هذا القانون نزع مهام القوة العمومية من شركة سوناطراك وأسندت إلى وكالتين مستقلتين وهما³:

- وكالة سلطة ضبط المحروقات "ARH"،

- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "ALNAFT".

¹ يسرى محمد أبو الغلاء ، نظرية البترول - بين التشريع والتطبيق ، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، طبعة 2008، ص 435 . بتصرف. نقلا عن مخلفي أمينة ،أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية)،أطروحة دكتورا ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2012/2011 ، ص 293.

² Abdelatif Rebah, « Sonatrach – Une Entreprise Pas Comme Les Autres », Editions CASBAH, Alger, 2006, P 211, texte adapté.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المتعلق بالمحروقات المؤرخ في 28 جويلية 2005، ص 09.

وبعد ما قمنا في الجزء السابق بعرض تاريخ اكتشاف النفط بالجزائر و أهم المحطات التاريخية للتشريع النفطي سنورد في الجزء أهم الشركات الوطنية الفرعية الفاعلة في قطاع المحروقات الجزائري والمملوكة بالكامل لمجمع سوناطراك، وأيضا أهم الإحصائيات المهمة حول نشاط قطاع المحروقات الجزائري.

أ- أهم الشركات الوطنية الفرعية المملوكة بالكامل لمجمع سوناطراك

والجدول الموالي يوضح أهم الشركات التابعة لمجمع سوناطراك ومجال نشاطها ضمن مراحل الصناعة النفطية.

الجدول رقم (1-2): الشركات الوطنية الفرعية المملوكة بالكامل لمجمع سوناطراك

اسم الشركة	سنة التأسيس	الوظيفة
Algerian Petroleum Institute IAP	1965	يلبي احتياجات قطاع الطاقة والمناجم من الموارد البشرية الخبيرة.
Entreprise Nationale de Grands Travaux Pétroliers ENGTP	1967	تقوم بإنجاز الأعمال والأشغال البترولية الكبيرة.
Entreprise Nationale de Géophysique ENAGEO	1981	القيام بالأشغال الطبوغرافية والجيوتقنية والجيوفيزائية العامة.
Entreprise Nationale de Forage ENAFOR	1981	تقوم بعمليات الحفر والتنقيب عن النفط والغاز.
Entreprise Nationale des Travaux aux Puits ENTP	1981	تقوم بعمليات الحفر وأشغال الآبار.
Entreprise Nationale de Services aux Puits ENSP	1981	تقوم بجميع خدمات الآبار.
Entreprise Nationale de Canalisations ENAC SPA	1981	تقوم بإنجاز خطوط الأنابيب والقنوات.

تقوم بتسويق وتوزيع المنتجات البترولية ومشتقاتها.	1981	Société Nationale de Commercialisation et de Distribution des Produits Pétroliers NAFTAL
تقوم بعمليات الهندسة المدنية والبناء.	1981	Société Nationale de Génie Civil et Bâtiment GCB
تقوم بالنقل البحري للهيدروكربونات والكيماويات.	1982	Hyproc Shipping Company HYPROC SC
تقوم بعمليات التصفية والتكرير للهيدروكربونات.	1987	NAFTEC
يقوم بتطوير وتطبيق تقنيات النفط والغاز.	1990	Centre de Développement et d'application des Techniques Pétrolières et Gazières NAFTOGAZ
تقوم بمساعدة وحدات الإنتاج في منطقة البتروكيماويات في سكيكدة من حيث الصيانة الصناعية.	1991	Société de Maintenance Industrielle de Skikda SOMIK
متخصصة في مجال الهندسة والصيانة والتجديد للمنشآت الصناعية.	1991	Société de Maintenance industrielle d'Arzew SOMIZ
تقوم بإنجاز مشاريع البناء الخاصة بالبنية التحتية لعمليات الإنتاج والنقل والتخزين في صناعة النفط والغاز والطاقة.	1992	Société Algérienne de Réalisation de Projets Industriels SARPI SPA
تقوم بالاكشاف وإنتاج النفط والغاز.	1995	Groupement Sonatrach AGIP
تغليف وتسويق الغاز الصناعي.	1998	Société de Conditionnement et de

		Commercialisation des Gaz Industriels COGIZ
وهي شركة تأمين تقوم بعملية التأمين للهيدروكربونات	1999	Compagnie des assurances des hydrocarbures CASH.SPA
تقوم بالمعالجة الصناعية للغاز وعملية الاستكشاف والإنتاج للنفط.	2000	SONAHES
تقوم بإنتاج وتسويق وتصدير الهيليوم والنيتروجين.	2005	HELIOS SPA
هي شركة تأمين مسئولة عن تغطية المخاطر الصناعية والسيطرة على الآبار وأجهزة الحفر والمسؤولية المدنية.	2007	Sonatrach Re
تقوم بنقل الهيدروكربونات بإرزيو.	2012	Société de Transport d'Arzew SOTRAZ

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مواقع الرسمية للشركات والموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمناجم.

ب- أهم الإحصائيات حول قطاع المحروقات الجزائري

صرّح معالي وزير الطاقة الجزائري مصطفى قيطوني في المؤتمر الطاقة العربي الحادي عشرة¹، أن الجزائر حاليا تنتج حوالي 150 مليون طن مكافئ نفط سنويا (Mtep)*، ولديها 04 مجمعات لإسالة الغاز الطبيعي بطاقة 56 مليون متر مكعب سنويا، كما تملك 06 مصافي بطاقة تبلغ أكثر 30 مليون طن سنويا وستصل إلى 50 مليون طن سنويا على المدى المتوسط، وكما صرّح البنك المركزي أن النفط والغاز هما المصدر الرئيسي للإيرادات في الجزائر، ويشكلان 60% من الميزانية و94% من الصادرات²، وفي مايلي مجموعة من الإحصائيات المهمة حول نشاط قطاع المحروقات الجزائري:

¹ مصطفى قيطوني، مشاريع واعدة للطاقة في الجزائر، مخرجات ونتائج إيجابية تساهم في تعزيز التعاون العربي المشترك، مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشرة، النشرة الشهرية الصادرة عن الأوابك، السنة 44، العدد 8-9-10، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2018، ص 12.
* Mtep: حجم المحروقات السائلة أو الغازية التي تمتلك احتواء طاقتها قدره 5.90 جيجا جول مساويا لاحتوى برميل بتروكول حام.

² <https://www.albawaba.com/ar>. 11/10/2018.

الجدول الرقم (2-2): أهم الإحصائيات حول نشاط قطاع المحروقات الجزائري

السنة	القيمة	مكونات القطاع
2017	33.2 مليار دولار سنويا	قيمة الإيرادات من تصدير المحروقات.
2017	Mtep106,2	حجم الصادرات من المحروقات.
2017	32 % وتساوي Mtep24	نسبة صادرات النفط الخام من مجموع صادرات من المحروقات.
2017	40 % وتساوي Mtep36	نسبة صادرات الغاز الطبيعي من مجموع صادرات من المحروقات.
2017	10.5 مليار دولار	قيمة الصادرات من النفط الخام.
2017	7.3 مليار دولار	قيمة الصادرات من الغاز الطبيعي.
2017	Mtep 44	حجم الاستهلاك الوطني من الطاقة.
2017	31 مليار متر مكعب	حجم الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي.
2017-2012	65 حقلا	عدد الاستكشافات النفطية.
2017-2012	102 حقلا	عدد الاستكشافات الغازية.
2017	331 بئر	عدد الآبار المنحزة سنويا.
2018	12.2 مليار برميل	احتياطات المؤكدة من النفط الخام.
2018	4.5 تريليون متر مكعب	احتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي.
2018	39 مليون دولار	حجم الاستثمار في المحروقات.
الثلاثي الأول في 2018	9.8 مليار دولار	رقم الأعمال المتعلق بصادرات المحروقات.
2017	Mtep238	حجم نقل عبر الأنابيب جميع المنتجات النفطية.
2017	2228 مليار دينار	قيمة الجباية البترولية التي يتم دفعها للخزينة العمومية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير سوناطراك وتقرير وزارة الطاقة والمناجم لسنة 2017 والتقارير الشهرية لمنظمة الأوبك، 2017، 2018.

وكختام لهذا المبحث نستنتج أن نشاطات الصناعة النفطية جد معقدة، فهي تحتوي على مراحل عديدة ومتكاملة أفقيا ورأسيا وتتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً، نظراً لاستعمال تكنولوجيا عالية الدقة وارتفاع جانب المخاطر فيها، لذا لا نجد أي شركة تحتوي على جميع مراحل الصناعة النفطية متكاملة ومن هذا المنطلق تنوعت الشركات النفطية حسب نشاطاتها.

وحسب آخر الإحصائيات المقدمة حول قطاع المحروقات الجزائري نستنتج أنّ جميع مراحل الصناعة النفطية في تطور مستمر مقارنة بالسنوات الماضية وهذا نتيجة لعمليات الاستثمارات المخصصة من طرف الحكومة في هذا المجال والتي بلغت في سنة 2018 قيمة 8.2 مليار دولار.

وبعد ما بينا في هذا المبحث حول المؤسسات البترولية والهيكلة التنظيمية لها ومراحل الصناعة النفطية وأعطينا نظرة عامة حول إحصائيات قطاع المحروقات الجزائري، سنتطرق في المبحث الثاني منهجية تصميم الدراسة التطبيقية المخصصة حول المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية العاملة في قطاع المحروقات الجزائري.

المبحث الثاني: منهجية تصميم الدراسة التطبيقية

بعد أن تم التطرق في الإطار النظري لمفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات في الفصل السابق، سنحاول من خلال هذا المبحث ربط المعارف في الجانب النظري بواقع الأعمال قطاع المحروقات الجزائري.

حيث سنقوم بدراسة واقع ممارسات الشركات النفطية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية في قطاع المحروقات الجزائري، وذلك من خلال اختبار عينة من بعض الشركات النفطية التي تشتغل في القطاع النفطي بالجزائر، وسنورد في هذا المبحث كيفية تصميم منهجية الخاصة بالدراسة في المطالب التالية:

- **المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة،** وسنقوم فيه بوصف عينة الدراسة وصف دقيق وكامل والتعرف فيها على أهم الخصائص التي تميزها؛
- **المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات الدراسة التطبيقية،** وسنقوم من خلاله التعرف على أداة جمع البيانات والمتمثلة في أداة الاستبيان، والتعرف على محتواه وما مدى صدقه وثباته؛
- **المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات،** وسنقوم فيه بعرض أهم الأساليب الإحصائية التي تستخدم في تحليل البيانات.

المطلب الأول: وصف مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات النفطية سواء محلية أو أجنبية العاملة في القطاع المحروقات الجزائري، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب العينة العشوائية في اختيار هذه الشركات، وقد تم اختيار عينة الدراسة من مديري الشركات المبحوثة ونوابهم والمديرين الفرعيين ورؤساء المصالح ورؤساء الأقسام والإطارات من أجل الإجابة على استمارة الاستبيان.

1- مجتمع وعينة الدراسة:

كما أشرنا سابقا أن مجتمع الدراسة يشتمل على الشركات النفطية الوطنية والأجنبية التي تنشط في القطاع المحروقات الجزائري، واعتمدنا في اختيار هذه الشركات على أسلوب العينة العشوائية، وقد تم التركيز على الشركات النفطية التي تنشط في ولايات الجنوب الجزائري وخصوصا ورقلة - بضبط منطقة حاسي مسعود- وذلك نظرا لتركز جلّ نشاطات الصناعة النفطية للشركات البترولية في هذه المناطق لاحتوائها على المورد الأساسي والجوهري لعمل الشركات النفطية وهو البترول والغاز.

وبعد القيام من التأكد من صدق أداة القياس (الاستبيان) تم توزيعه على عينة الدراسة، حيث تم توزيع 330 استبانة على 38 شركة تتوزع بشكل عشوائي على ولايات الجنوب الجزائري، وتمت عملية التوزيع بالأسلوب المباشر (باليد) وعن طريق البريد.

وبعد القيام بجمع الاستبيانات الموزعة تمكنا من استرداد 282 من أصل 330 استمارة تم توزيعها، حيث بلغت نسبة الاسترجاع حوالي 85.45 %، وبعد عملية التدقيق والمراجعة تم استبعاد 62 استمارة بسبب عدم صلاحيتها للتحليل وعليه فقد تحدد عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل 220 استبانة وهي عينة الدراسة التي تتكون من مديري الشركات المبحوثة ونوابهم والمديرين الفرعيين ورؤساء المصالح ورؤساء الأقسام والإطارات، والجدول الموالي يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة لعينة الدراسة وهو كالتالي:

الجدول رقم (2 - 3): يبين عدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة:

نسبة الاسترجاع	عدد الاستبيانات المسترجعة	عدد الاستبيانات الموزعة	اسم الشركة	رقم الشركة
%86.36	19	22	SONATRACH	1
%100	15	15	GBRS	2
%84.61	11	13	NAFTAL	3
%76.92	10	13	ENAFOR	4
%83.33	10	12	ENSP	5
%100	12	12	PTTEP	6
%63.63	7	11	ENAGEO	7
%81.81	9	11	IFG	8
%100	10	10	PVEP	9
%80	8	10	ENTP	10
%90	9	10	ENGTP	11
%80	8	10	BJSP	12
%90	9	10	BEKAR	13
%80	8	10	FLASH	14
%88.88	8	9	EXPRO	15
%77.77	7	9	HYUNDAI	16
%77.77	7	9	SIPTAL	17
%88.88	8	9	GW (Great well)	18
%75	6	8	SCHLUMBERGER	19
%87.5	7	8	SNS	20
%75	6	8	GCB	21
%100	8	8	RED MED	22
%87.5	7	8	EWAMAX	23
%75	6	8	JMS	24

%85.71	6	7	BAKER HUGHES	25
%100	7	7	PVD11	26
%71.42	5	7	BMS	27
%83.33	5	6	SINOPEC	28
%100	6	6	NABROS	29
%83.33	5	6	WEATHER FORD	30
%83.33	5	6	ILAS	31
%66.66	4	6	SGS	32
%100	5	5	WESTERN ATLAS	33
%80	4	5	HALLIBURTON	34
%100	5	5	KCA	35
%100	5	5	Dyna-TERM	36
%66.66	2	3	ENAC SPA	37
%100	3	3	ETS BENALIA	38
%85.45	282	330	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب

2- وصف خصائص عينة الدراسة:

1.2- توزيع المبحوثين حسب الرتبة الوظيفية:

تتكون عينة الدراسة من المديرين العامين، نوابهم، المديرين الفرعيين، رؤساء المصالح، ورؤساء الأقسام، وأما غير ذلك من الإطارات عبّرنا عنها في الاستبيان بكلمة "أخرى" يوضح الجدول الموالي تصنيفات وظيفية عمال الشركات النفطية.

الجدول رقم (2-4): توزيع المبحوثين حسب الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية (%)
-----------------	-------	--------------------

5.0	11	مدير عام
5.9	13	نائب مدير عام
15.0	33	مدير فرعي
10.0	22	رئيس مصلحة
23.2	51	رئيس قسم
40.9	90	أخرى
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من الرتب الوظيفية لعمال الشركات المبحوثة تتكون من فئة الإطارات وجاءت بنسبة 40.9% وهذا يدل على أن الشركات المبحوثة تحتوي على إطارات عديدة مما يساهم في زيادة الأداء النوعي للإدارة، ثم تأتي في المرتبة الثانية رتبة رئيس القسم بنسبة 23.2% وتأتي آخر رتبة بنسبة 5% وهي رتبة المدير العام.

2.2- توزيع المبحوثين حسب مركزية الشركة:

ويوضح الجدول الموالي أن هناك بعض الشركات تمثل المركز وأخرى مجرد فروع

الجدول رقم (2-5): توزيع عمال الشركات النفطية عينة الدراسة حسب مركزية الشركة

النسبة المئوية (%)	العدد	مركزية الشركة
38.6	85	مركز
61.4	135	فرع
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة من عمال الشركات النفطية يعملون ضمن الشركات الفرعية حيث تبلغ نسبتها بـ 61.4%، ويعود ذلك لكون أغلب مراكز الشركات النفطية -

خاصة الأجنبية- تتركز في العاصمة وتفتح فروع لها في مناطق النشاط، لذا نجد أن نسبة مراكز الشركات النفطية في المنطقة ضئيلة والمقدرة بـ 38.6%.

3.2- توزيع المبحوثين حسب حجم الشركة:

شملت عينة الدراسة الشركات النفطية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، والجدول التالي يوضح توزيع هذه الشركات محل الدراسة حسب حجمها.

الجدول رقم (2-6): توزيع المبحوثين حسب حجم الشركة

النسبة (%)	العدد	حجم الشركة
73.2	161	شركة كبيرة
15.4	34	شركة متوسطة
11.4	25	شركة صغيرة
100	220	المجموع

المصدر: من اعداد الطالب

يظهر الجدول أن أكبر نسبة لعينة البحث تنتمي إلى الشركات الكبرى بنسبة 73.2%، ويرجع ذلك حجم نشاطات مراحل الصناعة النفطية والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا عالية وعدد كبير من العمال، ويأتي في المرتبة الثانية الشركات المتوسطة بنسبة 15.4%، والمرتبة الثالثة الشركات الصغيرة بنسبة 11.4%، والتي تكاد تكون منعدمة في الصناعة النفطية وذلك للأسباب السالفة الذكر.

4.2- توزيع المبحوثين حسب ملكية الشركة:

تضمن مجتمع الدراسة شركات خاصة وشركات عمومية وشركات أجنبية وشركات من نوع الشراكة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول الرقم (2-7): توزيع المبحوثين حسب ملكية الشركة

النسبة المئوية (%)	العدد	ملكية الشركة
17.3	38	خاصة

25.9	57	عمومية
19.1	42	أجنبية
37.7	83	شراكة
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 37.7% من المبحوثين ينتمون إلى شركات من نوع ملكية الشراكة والتي تتكون من شركتين فأكثر بين الشركات الوطنية والأجنبية، وهذا نظر لفتح مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري والذي ساهم بشكل كبير في استقطاب الشركات الأجنبية، ثم تأتي الشركات النفطية العمومية (الوطنية) بنسبة 25.9%، وتمثل أغلب هذه النسبة في الشركات النفطية التابعة لمجمع سوناطراك، وتأتي أخيرا الشركات الخاصة بنسبة 17.3%، وتمثل أغلبها في شركات المناولة والتي توفر خدمات العمالة الفنية ومستلزمات الإنتاج للشركات النفطية وتقوم بنقل المواد بتروولية بكافة أشكالها.

5.2- توزيع المبحوثين حسب نوع نشاط الشركة

يتوزع المبحوثين لكل شركة حسب نشاطات مراحل الصناعة النفطية وهي نشاطات المنبع، نشاطات المصب، الخدمات البترولية وهناك بعض النشاطات الأخرى والتي تعتبر ثانوية والجدول التالي يوضح توزيع الشركات النفطية حسب النشاط.

الجدول رقم (2-8): توزيع المبحوثين حسب نوع نشاط الشركة

النسبة المئوية (%)	العدد	نوع النشاط
21.4	47	نشاطات المنبع
3.2	7	نشاطات المصب
75.4	166	الخدمات البترولية
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

يوضح الجدول أن عدد كبير من المبحوثين وبنسبة 75.4% ينتمون إلى شركات تمارس نشاطها ضمن مراحل الصناعة النفطية في الخدمات البترولية، ويعود ذلك لأن كثير من الشركات أصبحت متخصصة في إحدى جزئيات نشاطات المنبع أو المصب عل حد سواء وهذا نتيجة تشعب

نشاطات الصناعة النفطية وتعقدتها مما يستحيل على الشركات القيام بجميع نشاطات مراحل الصناعة النفطية، ثم تأتي في المرتبة الثانية نشاطات المنبع بنسبة 21.4%، وترجع هذه النسبة إلى طبيعة المنطقة (حاسي مسعود، تقرت، وقلة، عين صالح..) والتي يتواجد بها المراحل العليا من نشاطات الصناعة النفطية وهي المنبع، وتقل نسبة الشركات التي تنشط في مجال المصب بنسبة 3.2%، وذلك لأن نشاطات هاته المرحلة تتطلب تكنولوجيا متطورة جدا وبصفة خاصة في قطاع المحروقات الجزائري والذي يفتقد لشركات متخصصة في هذا المجال.

6.2- توزيع المبحوثين بحسب عمر الشركة:

يوضح الجدول التالي توزيع الشركات النفطية بحسب عدد السنوات التي نشطت فيها منذ تأسيسها.

الجدول رقم (2-9): توزيع المبحوثين بحسب عمر الشركة

النسبة المئوية (%)	العدد	عمر نشاط الشركة
10.9	24	أقل من خمس سنوات
6.4	14	من ستة إلى عشر سنوات
82.7	182	من 11 سنة فما فوق
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

يوضح الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ينتمون إلى الشركات النفطية التي يتجاوز عمر نشاطها فوق 11 سنة بنسبة 82.7%، ويدل هذا على الخبرة المكتسبة في الممارسة لدى الشركات النفطية الناشطة في قطاع المحروقات الجزائري مما يساهم في تطوير القطاع وتنميته، وتأتي بعدها الشركات النفطية التي يتراوح عمر نشاطها أقل من خمس سنوات بنسبة 10.9% مقارنة بالشركات النفطية التي يتراوح عمر نشاطها من ستة إلى عشر سنوات بنسبة 6.4%، ويرجع ذلك

مؤخرا إلى زيادة التطور التكنولوجي المتعلق بنشاطات الصناعة النفطية مما ساهم في إنشاء شركات متخصصة في تقديم جميع أنواع خدمات التكنولوجيا المتطورة.

7.2- توزيع المبحوثين حسب الهيكل القانوني للشركة:

يوضح الجدول الموالي أن هناك ثلاثة هياكل قانونية أساسية تميز بها الشركات النفطية عينة الدراسة وهي: شركات ذات مساهمة، شركات ذات مسؤولية محدودة، وشركات فردية ذات مساهمة محدودة، والجدول التالي يوضح توزيع الشركات النفطية حسب طبيعة الهيكل القانونية الثلاثة.

الجدول رقم (2-10): توزيع المبحوثين حسب الهيكل القانوني للشركة

النسبة المئوية (%)	العدد	طبيعة الهيكل القانوني
31.4	69	شركة ذات مساهمة
57.7	127	شركة ذات مسؤولية محدودة
10.9	24	شركة فردية ذات مسؤولية محدودة
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن جل الشركات النفطية التي ينتمي إليها المبحوثين هي شركات ذات مسؤولية محدودة حيث شكلت نسبتها 57.7%، ويراجع ذلك إلى الأهمية البالغة التي تضيفها هذه الشركات على المستوى الاقتصادي الكلي عامة وقطاع المحروقات خاصة فهي تعتبر المحرك الأساسي للقطاع خصوصا في تقديم الخدمات البترولية للشركات النفطية الكبرى، ثم تأتي الشركات ذات المساهمة بنسبة 31.4% ويقل عددها مقارنة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة ذلك لأن هذا النوع من الشركات غالبا تستثمر بإحدى نشاطات المنبع أو المصب وهو ما يتطلب وجود شركات من الحجم الكبير بدل من الحجم المتوسط، وفي حين قدرت الشركات الفردية ذات المسؤولية المحدودة بحوالي 10.9%.

8.2- توزيع المبحوثين حسب عدد عمال الشركة:

يوضح الجدول الموالي أن هناك أربعة تصنيفات للشركات النفطية حسب عدد العمال وهو كالتالي:

الجدول رقم (2-11): توزيع المبحوثين حسب عدد عمال الشركة

عدد العمال	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 49 عامل	6	2.7
من 49 إلى 249 عامل	24	10.9
من 250 إلى 499 عامل	27	12.3
500 عامل فأكثر	163	74.1
المجموع	220	100

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين شركاتهم يشتغلون بها أكثر من 500 عامل فأكثر وذلك بنسبة 74.1%، ثم تأتي نسبة 12.3% للشركات التي يشتغل بها من 250 إلى 499 ثم تأتي الشركات التي تشغل من 49 إلى 249 بنسبة 10.9% وأخيراً الشركات التي تشغل أقل من 49 عامل بنسبة 2.7%؛ وتدل هذه النسب على أن الشركات التي تنشط في مجال المحروقات غالبيتها هي شركات كبرى، وذلك لأن عملية استغلال مورد النفط هي معقدة ومتراكمة وتتسم بمخاطر عالية وتتطلب رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متطورة. الخ كما بينا في خصائص الصناعة النفطية، وهذا مما لا يتأتى للشركات المتوسطة والصغيرة.

9.2- توزيع المبحوثين حسب نوع الشهادات المحلية والدولية الحاصلة عليها الشركة:

ويبين جدول التالي توزيع أفراد العينة حسب تصريحهم حول الشهادات المحلية والدولية الحاصلة عليها الشركة في مجال الجودة وحماية البيئة والخدمات المجتمعية وهي كالتالي:

الجدول رقم (2-12): يبين توزيع المبحوثين حسب نوع الشهادات المحلية والدولية الحاصلة عليها الشركة

نوع الشهادة	العدد	النسبة المئوية (%)
-------------	-------	--------------------

19,1	42	ISO26000 + ISO14000
13,6	30	ISO 26000
14,5	32	ISO 14000
52,7	116	شهادات أخرى
100	220	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أنّ حوالي نصف المبحوثين وبنسبة قدرها 52.7% أن شركاتهم حاصلة على شهادات أخرى غير محددة في خيارات الاستبيان وتشمل أغلبها شهادات الجودة، وحددت نسبة 19.1% من بين المبحوثين أن شركاتهم يمتلكون ISO26000 و ISO14000 معا، ثم تأتي الشركات التي تمتلك شهادة ISO 14000 وحدها فقط بنسبة 13.6% وتأتي أخير نسبة قدرها 13.6% من المبحوثين الذين ينتمون إلى شركات لديها ISO 26000 وحدها فقط؛ وتدل هذه النسب على أن الشركات النفطية بدأت تولي اهتماما بالغا لأجل الحصول على الشهادات الدولية والمحلية في مجال الجودة وحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية، وهذه النسب وإن كانت ضعيفة إلا أنّها في مرحلة التطور وذلك حسب ما تطلّعنا إلى بعض أهداف الشركات النفطية ضمن تقاريرها السنوية، وأيضا حسب ما أكّده لنا أحد مسؤولي إحدى الشركات محل الدراسة (شركة بئر السبع) أن عملية الحصول على الشهادات في مجال حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية أصبحت ضمن الأولويات، حيث خصص لذلك فريق بحث متطور بجميع إمكانيته وميزانية مالية خاصة مع مراعاة عملية الإفصاح عن الخدمات الاجتماعية في تقاريرها.

المطلب الثاني: أساليب جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية

تم استخدام أسلوب الاستبيان كوسيلة أساسية لجمع المعلومات الأولية، حيث تم إعدادها بعد الاستعراض والتحليل للأدبيات النظرية والدراسات السابقة العربية منها والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

1. مراحل تطوير أداة الدراسة (الاستبيان)

1.1- المرحلة الأولى:

تم الاعتماد في تطوير أداة الدراسة على عدد من الكتب والدراسات السابقة التي تناولت جوانب موضوع الدراسة وهي المسؤولية الاجتماعية والبيئية والتي قمنا باستعراضها بشكل شامل ودقيق، وتمت صياغة فقرات أداة الدراسة (الاستبيان) بما يناسب ويتوافق مع فرضيات الدراسة ويسهل من عملية اختبارها.

2.1- المرحلة الثانية:

لقد تم عرض الاستبيان في شكله الأولي على (10) محكمين من الأساتذة الجامعيين من داخل الوطن (انظر الملحق رقم 01)، والذين قدموا مجموعة من المقترحات والتعديلات الهامة وتم الالتزام بها، حيث قمنا من خلال مقترحات وتعديلات الأساتذة الأفاضل بإعادة صياغة بعض الفقرات وحذف أخرى وتعديل البعض منها بما يخدم الإشكالية المطروحة ليخرج الاستبيان في الأخير بشكله النهائي (انظر الملحق رقم 02 و03).

2. وصف أداة الدراسة (الاستبيان):

ينقسم الاستبيان المعد لدراستنا إلى جزئين:

2.1- الجزء الأول:

ويضم معلومات عامة عن الشركة (الاسم، العمر، الملكية، الهيكل القانوني، نوع النشاط، الحجم، وعدد العمال).

2.2- الجزء الثاني:

ويضم أسئلة الاستبيان وهي موزعة على ثلاثة محاور كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): وصف لفقرات الاستبيان

عدد الأسئلة	المحاور
10	المحور الأول: الفلسفة الإدارية تجاه المسؤولية الاجتماعية.
6	المحور الثاني: تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية.
5	
7	
6	
9	المحور الثالث: المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

2.2.1- المحور الأول:

و يضم مجموعة من الأسئلة التي تتعلق بفلسفة الشركة تجاه ممارسة المسؤولية الاجتماعية.

2.2.2- المحور الثاني:

وتم تقسيمه هذا المحور إلى فرعين أساسيين وهما:

- الفرع الأول: ويتعلق بتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية وهي (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية).
- الفرع الثاني: ويتضمن سؤالا مفتوحا يتعلق بماهية المبادرات الاجتماعية (الخيرية والتطوعية) التي تقوم بها الشركة ودورها.

2.2.3- المحور الثالث:

ويحتوي على مجموعة العبارات التي تتعلق بالعراقيل التي تواجهها الشركات وتحول بينها وبين الالتزام بممارستها لمسئوليتها الاجتماعية.

3. مقياس التحليل:

تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي لقياس الأبعاد المتعلقة بتبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات النفطية الوطنية والأجنبية العاملة بقطاع المحروقات الجزائري، حيث يختار الجيب إجابة واحدة من بين خمس بدائل، ويتدرج المقياس ما بين 05 درجات إلى درجة واحدة، وتكون الدرجات كالتالي:

الجدول رقم (2-14): مقياس التحليل (مقياس ليكرت الخماسي)

الدرجة	التقييم
5	موافق جدا
4	موافق
3	محايد
2	غير موافق
1	غير موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مقياس ليكرت الخماسي

وحسبت درجات مقياس ليكرت الخماسي على النحو التالي: حيث أن متدنية تبدأ من الواحد وليس من الصفر، فتصبح عندئذ لدينا أربع فئات وهي [2-1]، [3-2]، [4-3]، [5-4]، ولدينا المدى يساوي $4=1-5$ ، وطول الفئة يساوي المدى تقسيم 5، ويساوي $0.8=4/5$ وتصبح قيم الإجابات على النحو المبين في الجدول الموالي والذي يبين المعيار الذي تم على أساسه التحليل بناء على قيم المتوسط الحسابي وهو كالتالي:

الجدول رقم (2-15): معيار مقياس التحليل

التقييم	المجال
غير موافق تماما]1.8 - 1]
غير موافق]2.6 - 1.8]
محايد]3.4 - 2.6]
موافق]4.2 - 3.4]
موافق تماما]5 - 4.2]

المصدر: من إعداد الطالب

4. صدق الأداة:

صدق أداة الدراسة هو التأكد ما مدى استطاعة أداة القياس قياس ما هو مطلوب قياسه، ويتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال مايلي:

1.4- الصدق الظاهري:

تم التأكد من صدق محتوى أداة القياس (الاستبيان) المستخدمة في هذه الدراسة، من خلال عرضها على الأساتذة المحكمين (انظر الملحق رقم 01) بعد تطويرها في الشكل الأولي، وذلك من أجل التأكد من تغطيتها للجوانب الأساسية للموضوع وكذلك من أجل وضوحها وسلامة صياغتها.

وتم تعديل الأداة بناء على ملاحظات ومقترحات المقدمة من طرف الأساتذة المحكمين من خلال حذف بعض العبارات وتعديل وإضافة عبارات أخرى وإعادة صياغة بعض الفقرات لتصبح أكثر وضوحا وفهما لدى أفراد عينة الدراسة وأكثر صدقا في قياس موضوع هذه الدراسة.

2.4- ثبات الأداة:

ثبات الأداة هو الاتساق في نتائج الأداة ويقصد به إمكانية الحصول على نفس النتائج إذا تم أُعيد استخدام نفس الأداة مرة ثانية لتحليل نفس المستوى.

ومن أجل التحقق من ثبات الأداة المستخدمة في الدراسة تم استخدام "معامل الاتساق الداخلي" (ألفا كرونباخ) (Cronbach Alpha) للتأكد من عدم حصول أداة القياس على بيانات خاطئة إذا أعيدت الدراسة نفسها وباستخدام نفس الأداة في الظروف نفسها التي استخدمت فيها للمرة الأولى، وباستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, v22) تم التوصل إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول (رقم 2-16): يوضح قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ وقيمة الصدق الذاتي

المقياس	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول	10	0.701
المحور الثاني	24	0.875
المحور الرابع	9	0.863

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل SPSS, v22

تم حساب الثبات من خلال ألفا كرونباخ، فمن خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن قيمة ألفا كرونباخ في كل الحالات أكبر من 0.70، وهو ما يشير إلى ثبات النتائج في حالة إعادة تطبيق الاستبيان مرة أخرى، أو بصفة أخرى فإن عينة الدراسة ستكون ثابتة في إجاباتها في حالة ما إذا قمنا باستجوابهم من جديد وفي الظروف نفسها، وهي نسبة توضح المصادقية العالية للنتائج التي يمكن استخلاصها أي أن 70% من الأجوبة ستكون هي نفسها في حالة الإعادة.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات

من أجل تحليل البيانات المتحصل عليها بواسطة أداة الاستبيان تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, v22)، وتماشيا مع تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام عدة أساليب إحصائية في تحليل البيانات وهي:

1. اختبار الثبات:

يعتبر اختبار (ألفا كرونباخ) من بين الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل البيانات ويهدف استخدامه من التحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان، وتراوح قيمته بين 0 و1 وكلما اقترب من 1 كلما دل على ذلك على ثبات المقياس.

2. الأساليب الإحصائية الوصفية:

من أجل الحصول على معلومات تتيح فهم طبيعة عينة البحث التي خضعت للاختبار والدراسة تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، ومن بين هاته الأساليب مايلي: التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

يُستخدم التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها اتجاه العبارات التي تتضمنها أداة الدراسة.

ويستخدم المتوسط الحسابي لمعرفة ما مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ويفيدنا أيضا في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

ويستخدم أيضا الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة ولكل محور من محاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

3. اختبار (T test):

وهو اختبار يقيس الفروق في المتوسطات حيث استعملنا "اختبار ت" لعينة واحدة والذي يقيس معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الفرضي والذي يحدده الباحث.

4. تحليل التباين الأحادي (one-way analysis of variance):

ويرمز له اختصاراً بـ ANOVA، وهو اختبار معلمي يستخدم للمقارنة بين المتوسطات أو التوصل إلى قرار يتعلق بوجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الأداء عند المجموعات التي تعرضت لمعالجات مختلفة بهدف التوصل إلى العوامل التي تجعل متوسط من المتوسطات يختلف عن المتوسطات الأخرى.

وكختام لهذا البحث فقد عرضنا من خلاله منهجية تصميم الدراسة التطبيقية، حيث قمنا بالتعرف على مجتمع وعينة الدراسة والمكونة من 220 مدير ونوابهم ومديرين فرعيين ورؤساء الأقسام والمصالح لـ 38 شركة نفطية وطنية وأجنبية تعمل في قطاع المحروقات الجزائري، حيث قمنا بوصفها وصفاً دقيقاً وتعرفنا على خصائصها، كما تعرفنا على الأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية وهي أداة الاستبيان والذي تم الاعتماد في تصميمه وصياغته على الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، وكما اعتمدنا في قياس أجوبة أفراد العينة على سلم ليكرات الخماسي، وفي الأخير قمنا بعرض لأهم الأساليب الإحصائية التي سوف نعتمد عليها من أجل اختبار الفرضيات.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد ما تطرقنا في المبحث السابق لوصف مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جميع بيانات الدراسة التطبيقية والمثلة في أداة الاستبيان وكذلك أنواع الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

سنقوم من خلال هذا المبحث بالتقرب كثير من الواقع العلمي من خلال الجهود المشتركة بين الدولة ومعاهد البحث والجامعات والشركات والمؤسسات الاقتصادية، حيث سنطرق في هذا المبحث إلى الإجابة على الأسئلة المطروحة ضمن إشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة وتحليل نتائجها وسنورد كل هذا ضمن ثلاثة مطالب وهي كالتالي:

– **المطلب الأول:** عرض وتحليل إجابات أفراد العينة، وسنقوم فيه بعرض وتحليل نتائج استمارة الاستبيان من خلال تحليل آراء أفراد العينة حول فقرات الاستبيان.

– **المطلب الثاني:** اختبار الفرضيات، وسنقوم من خلاله باختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية التي وضعناها في مقدمة الدراسة.

– **المطلب الثالث:** تحليل نتائج الدراسة، وسنعرض من خلاله أهم النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض وتحليل إجابات أفراد العينة

سيتم من خلال هذا المطلب عرض وتحليل النتائج التي أظهرتها استمارات الاستبيان من خلال تحليل آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، وعليه قمنا بحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتيب لكل عبارة ضمن محاور الاستبيان وهو كالتالي:

1. عرض النتائج الخاصة بإجابات عينة الدراسة للمحور الأول

والجدول الموالي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الأول والمتعلق بالفلسفة الإدارية تجاه المسؤولية الاجتماعية وهو كالتالي:

جدول رقم (2-17) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتبة للمحور الأول

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	العبارة
موافق	1,10	3,80	4	العبارة 1
موافق	0,71	4,09	1	العبارة 2
موافق	0,73	3,94	2	العبارة 3
موافق	0,84	3,89	3	العبارة 4
موافق	1,08	3,71	8	العبارة 5
موافق	1,23	3,59	9	العبارة 6
موافق	1,04	3,72	7	العبارة 7
موافق	1,20	3,50	10	العبارة 8
موافق	0,92	3,73	6	العبارة 9
موافق	0,98	3,76	5	العبارة 10
موافق	0,52	3,77	المحور الأول	

المصدر: من إعداد الطالب بناء نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مستوى استجابة أفراد العينة عن العبارة رقم "1" المتعلقة باعتبار أن الربحية هي الهدف الوحيد من وراء نشاط الشركة تمثل قيمة (3,80) كمتوسط حسابي وهي قيمة موافقة وبانحراف معياري قدره (1,10) وبرتبة رقم (4) وهذا مما يعني أنه يوجد تشتت بين الإجابات على هذه العبارة.

أما بالنسبة للعبارة الثانية والتي تقول بأن المسؤولية الاجتماعية تشمل دور الشركة تجاه أصحاب المصلحة الداخليين فقد حصلت على متوسط حسابي قيمته (4,09) مما يدل على أن اتجاهات أفراد العينة تتوافق مع هذه العبارة، وبلغ الانحراف المعياري (0,71) وبرتبة رقمها (1) وهذا يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة على هاته العبارة.

وبلغ متوسط الحسابي للعبارة الثالثة (3,94) والتي تدل على أن المسؤولية الاجتماعية تشمل دور الشركة تجاه أصحاب المصلحة الخارجيين مما يدل على أن اتجاهات أفراد العينة تتوافق مع هذه العبارة، وبلغ الانحراف المعياري (0.73) وبرتبة رقمها (2) مما يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة على هذه العبارة.

ونجد أن موافقة أفراد العينة على العبارة الرابعة والتي تتعلق بأنه يتعين على الشركة ممارسة دور اجتماعي فعال في المجتمع كانت عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,89) على مقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري قدره (0.73) وبرتبة رقمها (3) وهذا يعني وجود إجماع في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

أما العبارة رقم "5" والتي مفادها أن المسؤولية الاجتماعية تتمثل في الهبات والمساعدات الخيرية التي تمنحها الشركة للمحتاجين في مكان تواجدها محليا ووطنيا فقد حصلت على متوسط حسابي قدره (3,71) وهذا يدل على موافقة جميع أفراد العينة حول العبارة، وبلغ الانحراف المعياري ما قيمته (1,08) وبرتبة ثامنة مما يعني وجود تشتت في إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة السادسة حوالي (3,59)، وهذا يعني وجود موافقة تجاه العبارة والتي تدل على أن برامج المسؤولية الاجتماعية هي برامج هامشية بالنسبة للشركة وتقوم بها في حال توفر الموارد المالية اللازمة، وبلغ الانحراف المعياري بـ (1.23) وبرتبة رقمها (9) مما يعني لا يوجد تجانس لإجابات العينة بخصوص هذه العبارة.

وعلى مستوى العبارة رقم "7" والمتعلقة باعتبار أن الهدف من برامج المسؤولية الاجتماعية هو تحسين صورة الشركة لدى المجتمع، فنجدها حصلت على الموافقة من طرف عينة الدراسة بقيمة متوسط حسابي قدره (3.72)، ومع انحراف معياري قدره (1.04) وبترتيب رقمه (7) مما يعني تشتت في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وكما نجد أن هناك موافقة جيدة على الفقرة الثامنة وحصلت على الرتبة العاشرة، والتي تعتبر أن برامج المسؤولية الاجتماعية تمثل تكلفة إضافية بالنسبة للشركات عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.50)، أما الانحراف المعياري فبلغ (1.20) مما يعني وجود تشتت في الإجابات حول هذه العبارة.

أما بالنسبة للعبارة رقم "9" والتي تفيد بأن الشركات عينة الدراسة تشارك في الملتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.73) وبرتبة سادسة من بين العبارات وهذا مما يعني أن هناك موافقة حول هذه العبارة، وبلغ الانحراف المعياري (0.92) ويدل هذا على وجود تجانس في الإجابات على هذه الفقرة.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة العاشرة (3.76) برتبة خامسة والتي مفادها اهتمام الشركة بالتجارب الدولية للشركات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للاقتداء، وتدل قيمة المتوسط الحسابي على موافقة إجابات أفراد العينة على هاته الفقرة، ويدل أيضا قيمة الانحراف المعياري (0.98) على تجانس في الإجابات على هذه الفقرة.

وكختام حصل المحور الأول على موافقة في إجابات أفراد العينة على جميع فقراته حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.77)، وبلغ الانحراف المعياري الكلي لهذا المحور (0.52) وهذا يدل على تجانس في إجابات أفراد العينة على جميع فقرات المحور الأول.

2. عرض النتائج الخاصة بإجابات عينة الدراسة للمحور الثاني

والجدول الموالي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثاني والمتعلق بتقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية وهو كالتالي:

جدول رقم (2-18) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثاني

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	العبارة
موافق تماما	0,82	4,26	1	العبارة 11
موافق تماما	0,75	4,22	2	العبارة 12
موافق	0,88	4,05	4	العبارة 13
موافق	0,93	4,10	3	العبارة 14
موافق	0,84	3,94	5	العبارة 15
موافق	0,97	3,85	6	العبارة 16
موافق	0,59	4,07	المسؤولية الاقتصادية	
موافق تماما	0,94	4,22	1	العبارة 17
موافق	1,02	3,95	5	العبارة 18
موافق	0,85	4,17	3	العبارة 19
موافق	0,96	4,09	4	العبارة 20
موافق تماما	0,94	4,20	2	العبارة 21
موافق	0,63	4,13	المسؤولية القانونية	
موافق	0,86	4,03	2	العبارة 22
موافق	0,95	3,96	3	العبارة 23

العبارة 24	1	4,06	0,83	موافق
العبارة 25	7	3,79	0,96	موافق
العبارة 26	5	3,94	1,02	موافق
العبارة 27	4	3,96	0,98	موافق
العبارة 28	6	3,85	0,97	موافق
المسؤولية الأخلاقية				موافق
العبارة 29	5	3,58	1,00	موافق
العبارة 30	4	3,60	0,99	موافق
العبارة 31	3	3,64	1,07	موافق
العبارة 32	6	3,51	1,10	موافق
العبارة 33	2	3,72	1,02	موافق
العبارة 34	1	3,81	0,93	موافق
المسؤولية الخيرية				موافق
المحور الثاني				موافق

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى إجابة أفراد العينة على العبارة رقم "11" و التي تدل على أن الشركة تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والوطني كان مستوى عال وبموافقة تماما، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4,26)، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0,82) و برتبة رقمها (1) من بين العبارات المتعلقة بالمسؤولية الاقتصادية وتعكس قيمة الانحراف المعياري تجانسا جيدا لأفراد العينة بخصوص إجاباتهم على هذه الفقرة.

أما المتوسط الحسابي للعبارة العبارة رقم "12" و التي مفادها أن هدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في العمل فقد بلغ (4.26) ويعكس هذا اتجاه

أفراد العينة بالموافقة العالية على هذه الفقرة، وحصلت هاته الفقرة على الرتبة الثانية بانحراف معياري قدره (0.82) ويعكس هذا وجود إجماع في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وحصلت العبارة رقم "13" والتي تدل على أن تساهم الشركة في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي على الموافقة في إجابات أفراد العينة حيث بلغ المتوسط الحسابي لهاته العبارة (4.05)، وحصلت الرتبة الرابعة من بين العبارات التي تقيس المسؤولية الاقتصادية بانحراف معياري قدره (0.88) وتدلل هاته القيمة على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وحققت العبارة رقم "14" والتي مفادها تخلق الشركة فرص عمل جديدة على درجة الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي بـ (4.10)، وكما حصلت على الرتبة الثالثة بانحراف معياري قدره (0.93) مما يدل على تجانس أفراد العينة في إجاباتهم حول هاته الفقرة.

وحصلت العبارة رقم "15" على الموافقة في إجابات أفراد العينة والتي تدل على أن الشركة تحرص على تحقيق الربح بأساليب مشروعة وبلغ متوسطها الحسابي (3.85)، وكما حصلت على الرتبة (5) بانحراف معياري قدره (0.84) ويدل هذا على إجماع في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

وحصلت آخر عبارة ضمن عبارات المسؤولية الاقتصادية على درجة الموافقة في إجابات أفراد العينة بمتوسط حسابي قيمته (3.85) والتي تدل على أن الشركة تسعى إلى التميز عن الشركات الأخرى بالأساليب المشروعة، وحصلت أيضا هاته العبارة على الرتبة (6) بانحراف معياري قدره (0.97) مما يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع عبارات المسؤولية الاقتصادية ما قيمته (4.07) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة، وبلغ أيضا الانحراف المعياري الكلي (0.59) ويدل هذا على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارات.

ونلاحظ من خلال الجدول أن العبارة رقم "17" والتي مفادها أن الشركة تلتزم بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في الدولة والمجتمع حصلت على الموافقة تماما في إجابات أفراد العينة بمتوسط حسابي قيمته (4.22)، وكما حصلت أيضا هاته العبارة على الرتبة الأولى ضمن العبارات التي تقيس المسؤولية القانونية بانحراف معياري قدره (0.94) وهذا مما يدل على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم "18" والتي تدل على أن الشركة تتحمل مسؤوليتها تجاه أفراد المجتمع المحلي ككل دون تمييز ما قيمته (3.95) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحصلت هاته العبارة أيضا على الرتبة (5) بانحراف معياري قدره (1.02) وهذا يعني وجود تشتت في إجابات أفراد العينة حول العبارة.

وسجلت العبارة رقم "19" والتي مفادها أن الشركة تلتزم بتطبيق متطلبات الصحة والسلامة أثناء أداء العمل متوسطا حسابيا بقيمة (4.17) وهي درجة متوسطة من الموافقة، كما أن إجابات أفراد العينة على هذه العبارة كانت متجانسة حيث بلغ الانحراف المعياري (0.85) وبرتبة ثالثة من بين العبارات التي تقيس المسؤولية القانونية.

كما اتجهت إجابات أفراد العينة على العبارة رقم "20" و المتعلقة بالتزام الشركة بالأنظمة الخاصة بحماية البيئة اتجهت الى التوافق بمتوسط حسابي قدره (4.09)، وحصلت على الرتبة الرابعة بانحراف معياري قدره (0.96) ويعكس هذا تجانس الإجابات المتعلقة بهذه العبارة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم "21" والتي مفادها بأن حماية البيئة تعد من أهم مرتكزات ثقافة الشركة ما قيمته (4.20) مما يدل على توافق عالي في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحققت الرتبة الثانية من بين العبارات بانحراف معياري قدره (0.94) مما يدل على إجماع في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

وأخيرا بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع العبارات المتعلقة بالمسؤولية القانونية ما قيمته (4.13) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة، وبلغ أيضا الانحراف المعياري الكلي (0.63) ويدل هذا على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارات.

ونلاحظ من خلال الجدول أن العبارة رقم "22" والتي مفادها أن الشركة تروج لأعمالها وفق أخلاقيات المهنة حصلت على التوافق في إجابات أفراد العينة بمتوسط حسابي قيمته (4.03)، وكما حصلت أيضا هاته العبارة على الرتبة الثانية ضمن العبارات التي تقيس المسؤولية الأخلاقية بانحراف معياري قدره (0.86) وهذا مما يدل على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم "23" والتي تدل على أن الشركة تتجزز أعمالها بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي ما قيمته (3.95) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحصلت هاته العبارة أيضا على الرتبة (3) بانحراف معياري قدره (0.95) وهذا يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

وسجلت العبارة رقم "24" والتي مفادها أن الشركة تؤكد على السلوك والتعامل الأخلاقي الذي يتطابق مع القوانين والأنظمة السائدة متوسطا حسابيا بقيمة (4.06) وهي تدل على الاتفاق في الإجابات، كما أن إجابات أفراد العينة على هذه العبارة كانت متجانسة حيث بلغ الانحراف المعياري (0.83) وبرتبة ثالثة من بين العبارات التي تقيس المسؤولية الأخلاقية.

كما اتجهت إجابات أفراد العينة على العبارة رقم "25" والمتعلقة بالتزام الشركة بتوفير فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع اتجهت إلى التوافق بمتوسط حسابي قدره (3.79)، وحصلت على الرتبة السابعة بانحراف معياري قدره (0.96) ويعكس هذا تجانس الإجابات المتعلقة بهذه العبارة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم "26" والتي مفادها بأن أهداف الشركة تتوافق مع قيم المجتمع ما قيمته (3.94) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحصلت الرتبة الخامسة من بين العبارات بانحراف معياري قدره (1.02) مما يدل على تشتت في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

أما بالنسبة للعبارة رقم "27" والتي تفيد بأن الشركة تمتلك نظاماً صارماً لمحاربة الفساد الإداري فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.96) وهذا مما يعني أن هناك موافقة حول هذه العبارة، وحصلت على الرتبة الرابعة من بين العبارات وبلغ الانحراف المعياري (0.98) ويدل هذا على وجود تجانس في الإجابات على هذه الفقرة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.85) للعبارة رقم "28" والتي مفادها تمتلك الشركة دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها وتدل قيمة المتوسط الحسابي على موافقة إجابات أفراد العينة على هاته الفقرة، ويدل أيضا قيمة الانحراف المعياري (0.98) وبرتبة سادسة على تجانس في الإجابات على هذه الفقرة.

وأخيرا بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع العبارات المتعلقة بالمسؤولية الأخلاقية ما قيمته (3.94) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة، وبلغ أيضا الانحراف المعياري الكلي (0.99) ويدل هذا على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارات.

ونلاحظ من خلال الجدول أن العبارة رقم "29" والتي مفادها أن الشركة تقدم منح وهبات لدعم المجتمع المحلي (كالتعليم والصحة). بمتوسط حسابي قيمته (3.58) ومما يدل هذا على توافق في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة، وكما حصلت أيضا هاته العبارة على الرتبة الخامسة ضمن العبارات التي تقيس المسؤولية الخيرة بانحراف معياري قدره (1.00) وهذا مما يدل على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم "30" والتي تدل على أن الشركة تخصص جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية (كمراكز الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين) ما قيمته (3.60) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحصلت هاته العبارة أيضا على الرتبة (4) بانحراف معياري قدره (0.99) وهذا يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

وسجلت العبارة رقم "31" والتي مفادها أن الشركة تساهم الشركة في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي (كالطرق والمراكز الصحية والمدارس وغيرها) متوسطا حسابيا بقيمة (3.64) وهي تدل على الاتفاق في الإجابات، كما أن إجابات أفراد العينة على هذه العبارة كانت متشعبة حيث بلغ الانحراف المعياري (1.07) وبرتبة ثالثة من بين العبارات التي تقيس المسؤولية الخيرة.

كما اتجهت إجابات أفراد العينة على العبارة رقم "32" والمتعلقة بمساهمة الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة اتجهت إلى التوافق بمتوسط حسابي قدره (3.51)، وحصلت على الرتبة السادسة بانحراف معياري قدره (1.10) ويعكس هذا عدم تجانس الإجابات المتعلقة بهذه العبارة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم "33" والتي مفادها أن الشركة تساهم في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات ما قيمته (3.72) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحقق الرتبة السادسة من بين العبارات بانحراف معياري قدره (1.02) مما يدل على تشتت في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

أما بالنسبة للعبارة رقم "34" والتي تفيد بأن الشركة تساهم في توفير فرص عمل للمرأة إيماناً منها بدورها في زيادة مستويات الدخل للمواطنين وتحسين معيشتهم فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.81) وهذا مما يعني أن هناك موافقة حول هذه العبارة، وحصلت على الرتبة الأولى من بين العبارات وبلغ الانحراف المعياري (0.93) ويدل هذا على وجود تجانس في الإجابات على هذه الفقرة.

وأخيراً بلغ المتوسط الحسابي الكلي لجميع العبارات المتعلقة بالمسؤولية الأخلاقية ما قيمته (3.94) مما يدل على توافق في إجابات أفراد العينة، وبلغ أيضاً الانحراف المعياري الكلي (0.48) ويدل هذا على تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارات.

وكختام حصل المحور الثاني على توافق في إجابات أفراد العينة على جميع فقراته حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.94)، وبلغ الانحراف المعياري الكلي (0.52) وهذا يدل على تجانس في إجابات أفراد العينة على جميع فقرات المحور الثاني.

3. عرض النتائج الخاصة بإجابات عينة الدراسة للمحور الثالث

والجدول الموالي يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات المحور الثالث والمتعلقة بأهم المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية وهو كالتالي:

جدول رقم (2-19) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والرتبة للمحور الثالث

الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الرتبة	العبارة
محايد	1,19	3,36	3	العبارة 35
محايد	1,06	3,35	4	العبارة 36
محايد	1,28	3,28	6	العبارة 37
محايد	1,31	2,82	9	العبارة 38
محايد	1,22	3,18	8	العبارة 39
محايد	1,21	3,22	7	العبارة 40
موافق	1,29	3,49	1	العبارة 41
محايد	1,27	3,35	5	العبارة 42
موافق	1,18	3,41	2	العبارة 43
محايد	0,85	3,27	المحور الثالث	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج تحليل SPSS, v22

ونلاحظ من خلال الجدول أن العبارة رقم "35" والتي مفادها أن من بين المعوقات أمام الشركة للمبادرة بالمسؤولية الاجتماعية هي عدم إدراك المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية للشركات قد بلغ متوسطها الحسابي ما قيمته (3.36) ومما يدل هذا على درجة التحايد في إجابات أفراد عينة البحث حول هاته العبارة، وكما حصلت أيضا هاته العبارة على الرتبة الثالثة ضمن عبارات المحور الثالث بانحراف معياري قدره (1.19) وهذا مما يدل على تشتت في إجابات أفراد العينة حول هذه العبارة.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة رقم "36" والتي تدل على أن من بين المعوقات الخلط بين العمل التطوعي الخيري وبين برامج المسؤولية الاجتماعية ما قيمته (3.35) مما يدل على تحايد أفراد العينة في إجاباتهم حول العبارة، وحصلت هاته العبارة أيضا على الرتبة (4) بانحراف معياري قدره (1.06) وهذا يعني عدم وجود تجانس في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

وسجلت العبارة رقم "37" والتي مفادها أن من بين المعوقات عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية متوسطا حسابيا بقيمة (3.28) وهي تدل على التحايد في الإجابات، كما أن إجابات أفراد العينة على هذه العبارة كانت متشعبة حيث بلغ الانحراف المعياري (1.28) وبرتبة سادسة من بين عبارات المحور الثالث.

كما اتجهت إجابات أفراد العينة على العبارة رقم "38" والمتعلقة بالمعوقات التي أمام الشركة والمتمثلة في نقص برامج التوعية والإعلام بالدور الاجتماعي للقطاع الاقتصادي اتجهت إلى التحايد بمتوسط حسابي قدره (2.82)، وحصلت على الرتبة التاسعة بانحراف معياري قدره (1.31) ويعكس هذا عدم تجانس الإجابات المتعلقة بهذه العبارة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة رقم "39" والتي تفيد بأن من بين المعوقات هي نقص ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مدراء الشركات ما قيمته (3.18) مما يدل على درجة التحايد في إجابات أفراد العينة حول العبارة، وحقت هاته العبارة الرتبة الثامنة من بين العبارات بانحراف معياري قدره (1.22) مما يدل على تشتت في إجابات أفراد العينة حول هاته العبارة.

أما بالنسبة للعبارة رقم "40" والتي تنص بأن من بين المعوقات عدم اهتمام الشركة ببرامج المسؤولية الاجتماعية لعدم اعتبارها برامج إلزامية بقوة القانون فقد بلغ متوسطها الحسابي (3.22) وهذا مما يعني أن هناك محايدة حول هذه العبارة، وكما حصلت على الرتبة السابعة من بين العبارات حيث بلغ انحرافها المعياري (1.21) ويدل هذا على عدم وجود تجانس في الإجابات على هذه الفقرة.

وبلغت قيمة المتوسط الحسابي (3.49) للعبارة رقم "41" والتي تدل على أن من بين المعوقات هي نقص الموارد المالية للشركة والتي لا تمكنها من تخصيص ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية وتدل قيمة المتوسط الحسابي لهاته الفقرة على توافق أفراد العينة في إجاباتهم حولها، ويدل أيضا قيمة الانحراف المعياري (1.29) على تشتت في الإجابات على هذه الفقرة وكما حققت هذه العبارة الرتبة الأولى من بين عبارات المحور الثالث.

وسجلت العبارة رقم "42" متوسطا حسابيا بقيمة (3.35) ومفادها أن من بين المعوقات عدم وجود أي تنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة وقطاعات الأعمال من جهة

أخرى مما يعرقل وصول الكثير من المفاهيم إلى الشركات، وتدل قيمة المتوسط الحسابي على درجة التحايد في الإجابات حول هاته العبارة، كما أن إجابات أفراد العينة على هذه العبارة كانت متشعبة حيث بلغ الانحراف المعياري (1.27) وبرتبة خامسة من بين العبارات التي تقيس المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية.

وبلغ المتوسط الحسابي للعبارة الأخيرة والتي تدل على أن أهم المعوقات هي عدم وجود تكوين في مجال المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال ما قيمته (3.41) وهذا يعني وجود توافق في إجابات أفراد العينة، وحصلت هاته العبارة على الرتبة الثانية بالانحراف المعياري قدره (1.18) ويدل هذا على عدم تجانس أفراد العينة في إجاباتهم حول هاته العبارات.

وكختام حصل المحور الثالث على درجة التحايد في إجابات أفراد العينة حول فقراته حيث بلغ متوسط الحسابي الكلي (3.27)، و الانحراف المعياري الكلي (0.85) وهذا يدل على تجانس في إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الثالث.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

بعد أن تم التطرق في المطلب السابق إلى عرض وتحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان، سنقوم في هذا المطلب بعملية اختبار فرضيات الدراسة وهي كالتالي:

1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

محتوى الفرضية: هناك وعي واهتمام لدى الشركات النفطية عينة الدراسة بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

من أجل اختبار هذه الفرضية قمنا بحساب اختبارات لعينة واحدة، حيث تم استخدام الوسط الحسابي الفرضي (3) معياراً لقياس الدرجة المتحصل عليها لاستجابة أفراد العينة وذلك ضمن التقدير اللفظي لأوزان الاستبيان الخمسة، حيث أن أعلى درجة في المقياس هي (5) وأقل درجة فيه هي (1) أي أن: $(1+5=6 \div 2=3)$ ، ومنه فإن الوسط الفرضي هو (3)، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-20): يبين الفروق في متوسط المحور الأول مقارنة بالمتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.77	0.52	22.032	219	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائياً بين المتوسط الحسابي (3.77) لأفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي (3).

وهذا يدل أن هناك مستوى مرتفع من الوعي والاهتمام لدى الشركات النفطية عينة الدراسة بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2. اختبار الفرضية الرئيسية الثاني

محتوى الفرضية: توجد ممارسة إلى حد معين للمسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة، وهناك توجه منخفض للشركات النفطية عينة الدراسة بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

وتم تقييم ممارسات الشركات النفطية للمسؤولية الاجتماعية والبيئية حسب الالتزام بالأبعاد الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية عند Carroll ومنه تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى فرضيات فرعية وهي كالتالي:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية القانونية.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الخيرية.

1.2- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية.

لاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب اختبار ت لعينة واحدة، والنتائج مبيّنة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-21): يبين الفروق في متوسط بعد المسؤولية الاقتصادية مقارنة بالمتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	4.07	0.59	26.807	219	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائياً بين المتوسط الحسابي (4.07) لأفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي (3).

وهذا يدل أن هناك مستوى مرتفع لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الأولى.

2.2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية القانونية.

ولاختبار هاته الفرضية تم حساب اختبارات لعينة واحدة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-22): يبين الفروق في متوسط بعد المسؤولية القانونية مقارنة بالمتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	4.13	0.63	26.290	219	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائياً بين المتوسط الحسابي (4.13) لأفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي (3).

وهذا يدل أن هناك مستوى مرتفع لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية القانونية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية.

3.2- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لالتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية.

وتم اختبار هذه الفرضية من خلال حساب اختبارات لعينة واحدة كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-23): يبين الفروق في متوسط بعد المسؤولية الأخلاقية مقارنة بالمتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.94	0.61	23.043	219	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائياً بين المتوسط الحسابي (3.94) لأفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي (3).

وهذا يدل أن هناك مستوى مرتفع لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

4.2- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: لالتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الخيرة.

وقمنا بحساب اختبارات لعينة واحدة لاختبار هذه الفرضية والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-24): يبين الفروق في متوسط بعد المسؤولية الخيرة مقارنة بالمتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.64	0.65	14.590	219	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائيا بين المتوسط الحسابي (3.64) لأفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي (3).

وهذا يدل أن هناك مستوى مرتفع لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الخيرية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

والجدول التالي يبين نتائج الفرضية الرئيسية الثانية وهي كالتالي:

الجدول رقم: (2-25): يبين نتائج الفرضيات الفرعية لتقييم ممارسات المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة

الاتجاه	المتوسط الحسابي	الفرضيات الفرعية
ممارسة جيدة	4.07	الفرضية الفرعية الأولى: لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية.
ممارسة جيدة	4.13	الفرضية الفرعية الثانية: لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية القانونية.
ممارسة جيدة	3.94	الفرضية الفرعية الثالثة: لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية.
ممارسة جيدة	3.64	الفرضية الفرعية الرابعة: لالتزام الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الخيرية.
ممارسة جيدة	3.94	المتوسط الحسابي الكلي

المصدر: من إعداد الطالب.

تبين نتيجة المتوسط الحسابي الكلي (3.94) أن هناك ممارسة جيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات النفطية عينة الدراسة، أما على مستوى كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية فنلاحظ أن الشركات النفطية عينة الدراسة تمارس مسؤوليتها ضمن كل من: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية. ممارسة جيدة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي كانت تفيد بأن هناك توجه منخفض للشركات النفطية عينة الدراسة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

حيث تبين من خلال اختبار هذه الفرضية أن توجه الشركات النفطية عينة الدراسة نحو الالتزام بممارساتها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية كانت بشكل عام بمستوى مرتفع، حيث أنها لا تختلف هاته الممارسة على مستوى كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

3. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

محتوى الفرضية: لا تدرج البرامج الاجتماعية التي تقوم بها الشركات النفطية عينة الدراسة في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ولأجل اختبار هاته الفرضية لجأنا إلى نتائج الفرع الثاني من المحور الثاني والذي يتضمن سؤالاً مفتوحاً يتعلق بمهية المبادرات الاجتماعية (الخيرية والتطوعية) التي تقوم بها الشركات النفطية عينة الدراسة وتم التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (2-26): عدد الشركات عينة الدراسة التي تتبنى مبادرات ذات طبيعة تطوعية وخيرية

النسبة المئوية (%)	العدد	
100	220	العدد الكلي للمبحوثين.
96.81%	213	عدد المبحوثين الذين تتبنى شركاتهم مبادرات ذات طبيعة تطوعية وخيرية.

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد (213) من أصل (220) وبنسبة 96.81% من المبحوثين تتبنى شركاتهم برامج خيرية وتطوعية مختلفة، وأهم هذه البرامج هي تلك الموجهة في مجال الموارد البشرية والتي تتضمن مساهمة الشركة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم، وإتباع أيضا نظام أجور وحوافز يحقق للعاملين مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في الشركات الأخرى في القطاع أو في المجتمع.

بالإضافة إلى تبني برامج في مجال المساهمات العامة والتي تشمل تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية، وأيضا برامج في مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية من خلال تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف ومنع التدهور البيئي والاقتصاد في استخدام المواد الخام ومصادر الطاقة.

انطلاقا من تحليلنا لطبيعة هذه البرامج نلاحظ أنها برامج مبنية على سياسة تابعة للإستراتيجية العامة للشركة، وتقوم بها الشركات النفطية عينة الدراسة بشكل دوري ومنتظم، وهي تدرج ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية وذلك لأنها تعتبر جزء من المهام والسياسات التي تحظى باهتمام الشركات النفطية عينة الدراسة وهذا ما ينفى صحة الفرضية الرئيسية الثالثة.

4. اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

محتوى الفرضية: لا يوجد أثر لكل من المتغيرات: العمر، الملكية، الحجم، والنشاط على ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة، وستتحقق من هذه الفرضية من خلال تحققنا من الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها وهي كالتالي :

- **الفرضية الفرعية الأولى:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى عمر الشركات النفطية عينة الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة الملكية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة حجم الشركات النفطية عينة الدراسة.
- **الفرضية الفرعية الرابعة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة النشاط لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

1.4- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى عمر الشركات النفطية عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية (تأثير عمر الشركة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة) قمنا بحساب اختبار التحليل التباين الأحادي لفيشر (ANOVA)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 27): يبين الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب عمر الشركات

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة فيشر	المتوسط الحسابي	التكرار	عمر الشركة
0.053	2	2.972	3.72	24	أقل من 5 سنوات
			3.90	14	من 5 إلى 10 سنوات
			3.97	182	أكثر من 10 سنوات

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر (ANOVA) غير دال إحصائياً لأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.053) أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائية في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب عمر الشركات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الأولى.

ومزيد من التفصيل أردنا معرفة تأثير عمر الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادئها (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرية)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (2- 28): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب عمر الشركة

ممارسات المسؤولية الاجتماعية	الخيارات	المتوسط الحسابي	قيمة (F)	مستوى الدلالة sig	النتيجة
المسؤولية الاقتصادية	أقل من 5 سنوات	3.82	2.471	0.087	لا توجد فروق
	من 5 إلى 10 سنوات	4.07			
	أكثر من 10 سنوات	4.10			
المسؤولية القانونية	أقل من 5 سنوات	4.14	0.361	0.697	لا توجد فروق
	من 5 إلى 10 سنوات	3.99			
	أكثر من 10 سنوات	4.13			
المسؤولية الأخلاقية	أقل من 5 سنوات	3.43	10.515	0.000	توجد فروق
	من 5 إلى 10 سنوات	3.98			
	أكثر من 10 سنوات	4.01			
المسؤولية الخيرية	أقل من 5 سنوات	3.60	0.121	0.886	لا توجد فروق
	من 5 إلى 10 سنوات	3.58			
	أكثر من 10 سنوات	3.65			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.087) وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل هذا على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاقتصادية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب العمر.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة المسؤولية القانونية (0.697) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية، ويدل هذا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب العمر.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ومما يدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الأخلاقية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب العمر.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب العمر ما قيمته (0.856) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05، ويدل هذا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هاته الممارسة.

2.4- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة الملكية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية (تأثير ملكية الشركة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة) قمنا بحساب اختبار التحليل التباين الأحادي لفيشر (ANOVA)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-29): يبين الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب طبيعة الملكية

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة فيشر	المتوسط الحسابي	التكرار	طبيعة الملكية
0.000	3	25.561	3.43	38	مؤسسة خاصة
			4.07	57	مؤسسة عمومية
			3.87	42	مؤسسة أجنبية
			4.10	83	مؤسسة الشراكة

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر ANOVA دال إحصائياً لأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق دالة إحصائية في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب طبيعة الملكية.

حيث أن مؤسسة الشراكة (4.10) والمؤسسة العمومية (4.07) أكثر ممارسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية مقارنة بالمؤسسة الأجنبية (3.87) والمؤسسة الخاصة (3.43)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية.

ومزيد من التفصيل أردنا معرفة تأثير ملكية الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادئها (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرية)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (2-30): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب ملكية الشركة

النتيجة	مستوى الدلالة sig	قيمة (F)	المتوسط الحسابي	الخيارات	ممارسات المسؤولية الاجتماعية
لا توجد فروق	0.358	1.033	3.55	مؤسسة خاصة	المسؤولية الاقتصادية
			4.10	مؤسسة عمومية	
			4.04	مؤسسة أجنبية	
			4.30	مؤسسة شراكة	
توجد فروق	0.006	5.222	3.48	مؤسسة خاصة	المسؤولية القانونية
			3.47	مؤسسة عمومية	
			3.94	مؤسسة أجنبية	
			4.28	مؤسسة شراكة	
توجد فروق	0.002	6.241	3.45	مؤسسة خاصة	المسؤولية الأخلاقية
			3.98	مؤسسة عمومية	
			4.04	مؤسسة أجنبية	
			4.09	مؤسسة شراكة	
توجد فروق	0.007	5.035	3.26	مؤسسة خاصة	المسؤولية الخيرة
			3.82	مؤسسة عمومية	
			3.46	مؤسسة أجنبية	
			3.79	مؤسسة شراكة	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.358) وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل هذا على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاقتصادية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب الملكية.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة المسؤولية القانونية (0.006) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية، ويدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب الملكية.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 حيث بلغت (0.002)، ومما يدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الأخلاقية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب الملكية.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب الملكية ما قيمته (0.007) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، ويدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هاته الممارسة.

3.4- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة حجم الشركات النفطية عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية وهي (تأثير حجم الشركة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة) قمنا بحساب اختبار التحليل التباين الأحادي لفيشر (ANOVA)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-31): يبين الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب حجم الشركة

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة فيشر	المتوسط الحسابي	التكرار	حجم الشركة
0.000	2	14.299	3.56	25	مؤسسة صغيرة
			3.77	34	مؤسسة متوسطة
			4.03	161	مؤسسة كبيرة

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر ANOVA دل إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق دالة إحصائية في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب حجم الشركة.

حيث نلاحظ كلما زاد حجم الشركة زاد مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية وهي ممثلة فيما يلي: المؤسسات الصغيرة تقدر بـ (3.56)، والمؤسسات المتوسطة تقدر بـ (3.77)، والمؤسسات الكبيرة تقدر بـ (4.03)، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

ومزيد من التفصيل أردنا معرفة تأثير حجم الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادئها (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرة)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم : (2-32): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب حجم الشركة

النتيجة	مستوى الدلالة sig	قيمة (F)	المتوسط الحسابي	الخيارات	ممارسات المسؤولية الاجتماعية
توجد فروق	0.002	6.444	3.73	صغيرة	المسؤولية الاقتصادية
			3.96	متوسطة	
			4.15	كبيرة	
توجد فروق	0.041	3.250	4.03	صغيرة	المسؤولية القانونية
			3.90	متوسطة	
			4.19	كبيرة	
توجد فروق	0.000	32.569	3.17	صغيرة	المسؤولية الأخلاقية
			3.81	متوسطة	
			4.09	كبيرة	
توجد فروق	0.016	4.239	3.46	صغيرة	المسؤولية الخيرة
			3.42	متوسطة	
			3.72	كبيرة	

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.002) وهي قيمة أقل من 0.05، مما يدل هذا على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاقتصادية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب الحجم.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة المسؤولية القانونية (0.041) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية، ويدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب الحجم.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ومما يدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الأخلاقية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب الحجم.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب الحجم ما قيمته (0.016) وهذه القيمة أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05، ويدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هاته الممارسة.

4.4- الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية تعزى إلى طبيعة النشاط لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

ولاختبار هذه الفرضية وهي (تأثير طبيعة نشاط الشركة على ممارسة المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة) قمنا بحساب اختبار التحليل التباين الأحادي لفيشر (ANOVA)، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-33): يبين الفروق في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب طبيعة نشاط الشركة

الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	قيمة فيشر	المتوسط الحسابي	التكرار	طبيعة النشاط
0.371	2	0.995	3.87	47	نشاطات منبع
			4.12	7	نشاطات المصب
			3.95	166	الخدمات البترولية

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول السابق نجد أن اختبار فيشر ANOVA غير دال إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية (0.371) أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائية في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية حسب طبيعة نشاط الشركة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الفرعية الرابعة.

ومزيد من التفصيل أردنا معرفة تأثير طبيعة نشاط الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال مبادئها (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، المسؤولية الخيرة)، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (2-34): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبار معنوية الفروق للممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية حسب طبيعة النشاط الشركة

ممارسات المسؤولية الاجتماعية	الخيارات	المتوسط الحسابي	قيمة (F)	مستوى الدلالة sig	النتيجة
المسؤولية الاقتصادية	نشاطات المنع	3.96	1.421	0.244	لا توجد فروق
	نشاطات المصب	4.31			
	خدمات بترولية	4.09			
المسؤولية القانونية	نشاطات المنع	4.35	6.204	0.002	توجد فروق
	نشاطات المصب	4.54			
	خدمات بترولية	4.04			
المسؤولية الأخلاقية	نشاطات المنع	3.64	8.994	0.000	توجد فروق
	نشاطات المصب	3.37			
	خدمات بترولية	4.01			
المسؤولية الخيرة	نشاطات المنع	3.65	0.943	0.391	لا توجد فروق
	نشاطات المصب	3.31			
	خدمات بترولية	3.65			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الدلالة الإحصائية بلغت (0.244) وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل هذا على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة المسؤولية الاقتصادية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة المسؤولية القانونية (0.002) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية، ويدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب طبيعة النشاط.

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ومما يدل هذا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ممارسة الأخلاقية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة حسب طبيعة النشاط.

وبلغت قيمة الدلالة الإحصائية عند ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية القانونية حسب الحجم ما قيمته (0.391) وهذه القيمة أكبر من قيمة مستوى المعنوية 0.05، ويدل هذا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هاته الممارسة.

والجدول التالي يبين نتائج الفرضيات الفرعية الأربعة وهو كالتالي:

الجدول رقم (2-35): يبين نتائج اختبار الفرضيات الفرعية التابعة للفرضية الرئيسية الرابعة

نتيجة الاختبار	نتيجة التحليل	الفرضيات الفرعية
قبول الفرضية	لا توجد فروق	الفرضية الفرعية الأولى
رفض الفرضية	توجد فروق	الفرضية الفرعية الثانية
رفض الفرضية	توجد فروق	الفرضية الفرعية الثالثة
قبول الفرضية	لا توجد فروق	الفرضية الفرعية الرابعة

المصدر: من إعداد الطالب

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ في ممارسات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية) تعزى إلى عمر وطبيعة نشاط الشركات النفطية عينة الدراسة.

وتشير النتائج أيضا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha=0.05)$ في ممارسات المسؤولية الاجتماعية (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية) تعزى إلى ملكية وحجم الشركات النفطية عينة الدراسة.

ويعني هذا أن هناك متغيرين مستقلين وهما: الملكية، والحجم الشركة يؤثران في ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وأما المتغيرين: العمر، وطبيعة نشاط الشركة فهما لا يؤثران في ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

وفيما يلي عرض نتائج العلاقة الارتباطية بين (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، وطبيعة النشاط) وممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

الجدول رقم: (2- 36) يبين قيمة معامل الارتباط بين (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، وطبيعة النشاط) وممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة

معامل الارتباط	معامل الارتباط المفسر	الدلالة الإحصائية
0.518	0.268	0.02

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

يتبين من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، وطبيعة النشاط) والمتغيرات التابعة وهي ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة بلغت (0.518) باحتمالية (0.02) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يؤكد وجود ارتباط طردي متوسط بين المتغيرين ودال إحصائياً.

ويوضح الجدول أن قيمة الارتباط المفسر قدرت بـ (0.268). بمعنى أن التغيرات في قيمة (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، وطبيعة النشاط) تفسر (26.8%) من التغيرات في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ومن خلال الجدول التالي سنقوم باستخراج مؤشرات نموذج معادلة الانحدار الخطي وهي كالتالي:
الجدول رقم (2-37): يبين مؤشرات جودة نموذج معادلة الانحدار الخطي

النتيجة	الدلالة الإحصائية	قيمة f	المتغيرات	
			التابع	المستقل
دال	0.000	19.695	ممارسات المسؤولية الاجتماعية	حجم الشركة عمر الشركة طبيعة النشاط طبيعة الملكية

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة F تساوي 19.695 بقيمة دلالة إحصائية قدرت بـ 0.000 وهي أقل من 0.05 وبذلك فالانحدار ذو دلالة إحصائية، وهذا يدل على جودة النموذج وأن النموذج الخطي جيد في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، بمعنى أن (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، وطبيعة النشاط) تفسر فعلا التغيرات في مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية. ومنه يمكن استخراج قيم معادلة الانحدار من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-38): يبين القيم الخاصة بمعاملات الانحدار ومعنوية معاملات النموذج

النتيجة	الدلالة الإحصائية	قيمة T المحسوبة	قيمة B	طبيعة المعامل
دال	0.000	16.199	2.741	المقدار الثابت
دال	0.000	3.775	0.180	حجم الشركة
دال	0.000	6.367	0.173	عمر الشركة
دال	0.015	-2.442	-0.091	طبيعة النشاط
دال	0.000	3.800	0.174	طبيعة الملكية

المصدر: من إعداد الطالب بناءً نتائج تحليل SPSS, v22.

يشير الجدول إلى أن كل معلمات النموذج دالة إحصائيا لأن قيمة الدلالة الإحصائية كانت في جميع المعاملات أقل من 0.05.

وكما يشير الجدول إلى أن حجم الشركة يؤثر بقيمة (0.180) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في حالة ثبات باقي العوامل، وهذا يعني أن الزيادة بدرجاة واحدة في حجم الشركة يؤدي إلى الزيادة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بقيمة (0.180).

ويشير الجدول أيضا إلى أن عمر الشركة يؤثر بمقدار (0.173) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في حالة ثبات باقي العوامل، وهذا يعني أن الزيادة بدرجاة واحدة في عمر الشركة يؤدي إلى الزيادة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بقيمة (0.173).

ومن خلال الجدول نلاحظ أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية تتأثر بطبيعة النشاط بمقدار (0.091-) في حالة ثبات باقي العوامل، وهذا يعني أن الزيادة بدرجاة واحدة في نشاط الشركة يؤدي إلى النقصان في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بقيمة (0.091-).

وأيا من خلال الجدول نلاحظ أن متغير طبيعة الملكية تؤثر بمقدار (0.174) في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في حالة ثبات باقي العوامل، وهذا يعني أن الزيادة بدرجاة واحدة في طبيعة الملكية يؤدي إلى الزيادة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بقيمة (0.174).

وكما يشير الجدول إلى أن قيمة المقدار الثابت بلغت (2.741) وتدلل على القيمة الموجودة والثابتة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية في حالة انعدام جميع العوامل.

وبذلك يمكن وضع المعادلة التنبؤية لممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة بدلالة (عمر الشركة، طبيعة الملكية، حجم الشركة، طبيعة النشاط) باستعمال معادلة الانحدار الخطي المتعدد على النحو التالي:

$$Y = 2.74 + (0.180)x_1 + (0.173)x_2 - (0.091)x_3 + (0.174)x_4$$

حيث أن:

$2.74 =$ المقدار الثابت

$X1 =$ حجم الشركة

$X2 =$ عمر الشركة.

$X3 =$ طبيعة النشاط

$X4 =$ طبيعة الملكية

5. اختبار الفرضية الرئيسية الخامسة:

محتوى الفرضية: تشكل العراقيل المالية أكبر عائق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

لاختبار هذه الفرضية قمنا بحساب اختبارات لعينة واحدة، والنتائج مبينة في

الجدول التالي:

الجدول رقم (2-39): يبين الفروق في متوسط المحور الرابع مقارنة بالمتوسط الفرضي

المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبارات	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
3	3.27	0.85	4.787	219	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج تحليل SPSS, v22.

من خلال الجدول السابق نجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 وعليه نقول أن هناك فرق دال إحصائياً بين المتوسط الحسابي (3.27) لأفراد عينة الدراسة والمتوسط الفرضي (3).

وهذا يدل أن هناك مستوى مرتفع من المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية عينة الدراسة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

والجدول الموالي يبين نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة:

الجدول رقم (2-40): ملخص نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضيات الرئيسية	الفرضيات الفرعية	اختبارها	النتيجة
الفرضية الأولى		صحيحة	هناك وعي واهتمام لدى الشركات النفطية عينة الدراسة بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
الفرضية الثانية	الفرضية الفرعية الأولى	خاطئة	لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية.
	الفرضية الفرعية الثانية	خاطئة	لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية القانونية.
	الفرضية الفرعية الثالثة	خاطئة	لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية.
	الفرضية الفرعية الرابعة	خاطئة	لا تلتزم الشركات النفطية عينة الدراسة بالمسؤولية الخيرية.
الفرضية الثالثة		خاطئة	لا تندرج البرامج الاجتماعية التي تقوم بها الشركات النفطية عينة الدراسة في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
الفرضية الرابعة	الفرضية الفرعية الأولى	صحيحة	لا يؤثر عمر الشركات عينة الدراسة على ممارستها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
	الفرضية الفرعية الثانية	خاطئة	لا يؤثر ملكية الشركات عينة الدراسة على ممارستها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
	الفرضية الفرعية الثالثة	خاطئة	لا يؤثر حجم الشركات عينة الدراسة على ممارستها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
	الفرضية الفرعية الرابعة	صحيحة	لا يؤثر طبيعة نشاط الشركات عينة الدراسة على ممارستها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية.
الفرضية الخامسة		صحيحة	تشكل العراقيل المالية أكبر عائق في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة.

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على نتائج تحليل SPSS, v22.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

بعد ما تطرقنا في المطالب السابقة إلى عرض وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية واختبار فرضياتها، سنعرض من خلاله هذا المطلب أهم النتائج التي تم التوصل إليها نتيجة اختبار الفرضيات وهي كالتالي.

1. هناك وعي واهتمام لدى الشركات النفطية عينة الدراسة بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، حيث تبنى أغلب الباحثين في إجاباتهم على العبارات المتعلقة بامتلاك شركاتهم فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية والبيئية موقفاً موافقاً، ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تبين أن الشركات عينة الدراسة لديها وعي واهتمام بفلسفة المسؤولية الاجتماعية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

وتتفق نتيجة هاته الفرضية مع دراسة الباحث مروان سليم إبراهيم الأغا (العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة)¹، ودراسة الباحث العايب عبدالرحمن (التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة)²، حيث توصل الباحثان من خلال دراستهم إلى أن المؤسسات عينة الدراسة لديها وعي واهتمام وتوجه نحو فلسفة المسؤولية الاجتماعية.

ويمكن أن نفسر سبب اكتساب الشركات النفطية عينة الدراسة فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية بالأسباب التالية:

- زيادة اكتساب الوعي بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية خصوصاً المديرين؛
- زيادة الدور الإعلامي بالتعرض للمواضع المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية نتيجة حدوث الأزمات البيئية المتسببة فيها الشركات؛
- الرقابة الشديدة المفروضة على نشاطات الشركات النفطية من قبل الحكومة؛

¹ مروان سليم إبراهيم الأغا، العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، رسالة منشورة، جامعة أسبوط، مصر، 2007.

² العايب عبدالرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، رسالة منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

- استفادة الشركات النفطية من الأبحاث العلمية والمكتبيات والندوات الوطنية والدولية في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
 - اهتمام الشركات النفطية بالاطلاع على التجارب الدولية للشركات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
 - الضغوطات التي تتعرض لها الشركات النفطية من طرف مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الغير الحكومية في مجال المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
2. تبين نتيجة الفرضية الرئيسية الثانية أن هناك ممارسة جيدة لممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات النفطية عينة الدراسة بشكل عام، أما على مستوى كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية فنلاحظ أن الشركات النفطية عينة الدراسة تمارس مسؤوليتها ضمن كل من: المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرة بممارسة جيدة، ويدل هذا أن هناك مستوى مرتفع في توجه الشركات النفطية عينة الدراسة نحو الالتزام بممارستها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وهذا ما نفى صحة الفرضية الرئيسية الثانية والتي كانت تفيد بأن هناك توجه منخفض للشركات النفطية عينة الدراسة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ويعود السبب في الممارسة الجيدة من قبل الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية بشكل عام إلى قناعة أفراد العينة بأن شركاتهم تولي كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية اهتماما بالغاً وهذا ما تبين من خلال حساب المتوسط الحسابي المرجح لكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية والذي جاء أعلى من المتوسط الفرضي (3).

وأما بالنسبة لنتائج الفرعية فهي كالتالي:

- حققت نتائج الفرضية الفرعية الأولى متوسطاً حسابياً قدره (4.07) وهو يدل على الممارسة الجيدة للمسؤولية الاقتصادية من قبل الشركات النفطية عينة الدراسة ويرجع ذلك إلى مساهمة الشركات النفطية عينة الدراسة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني وذلك من خلال: سعي الشركات عينة الدراسة في تحقيق الربح والتميز عن الشركات الأخرى بأساليب مشروعة وأيضاً من خلال التزام الشركات عينة الدراسة بمبدأ عدم التهرب الضريبي إضافة إلى الجباية البترولية التي تدفعها هاته الشركات والتي تساهم بشكل أكبر

في دعم ميزانية الدولة، وأيضا تساهم الشركات عينة الدراسة في تحقيق فرص عمل جديدة للمجتمع وبالتالي فهي تسعى للقضاء على البطالة؛

- وحقت نتائج الفرضية الفرعية الثانية متوسطا حسابيا قدره (4.13) وهو يدل على الممارسة الجيدة للمسؤولية القانونية التي تلتزم بها الشركات النفطية عينة الدراسة، ويرجع ذلك الى التزام هاته الشركات بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في الدولة والمجتمع ككل وذلك من خلال احترام الشركات لقوانين العمل وقانون المستهلك وقوانين التعاقد مع الموردين والقوانين المتعلقة بحماية حقوق المساهمين وقانون البيئة والتي تعد من أهم مرتكزات ثقافة الشركة؛

- وكما حققت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة متوسطا حسابيا قدره (3.94) وهو يدل على الممارسة الجيدة للمسؤولية الأخلاقية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة، ويرجع ذلك وحسب ما صرح به أحد الإطارات بإحدى الشركات عينة الدراسة¹ الى مايلي:

- أن الشركات تروج أعمالها وفقا لأخلاقيات المهنة المطلوبة؛
- وأن الشركات تقوم بإنجاز أعمالها بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي وخصوص المجتمع الصحراوي والذي يتواجد بمحيطه أغلب الشركات النفطية؛
- أن الشركات توفر مناصب عمل متكافئة وعادلة للمجتمع ما يساهم في توفير الحياة الكريمة لهم؛
- أن جل الشركات النفطية عينة الدراسة لديها دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها.

- وأيضا حققت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة متوسطا حسابيا قدره (3.64) وهو يدل على الممارسة الجيدة للمسؤولية الخيرة التي تلتزم بها الشركات النفطية عينة الدراسة، ويرجع ذلك إلى مايلي:

- التزام الشركات بتقديم المنح والهيئات لدعم المجتمع المحلي في التعليم والصحة (انظر ملحق 14 و15 و16)؛
- التزام الشركات بدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية لمراكز الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين (انظر الملحق رقم 17 و18)؛
- مساهمة الشركات في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي (كالطرق و المراكز الصحية)؛
- مساهمة الشركات في توفير مناصب عمل لذوي الاحتياجات الخاصة؛

¹ الجمع النفطي ليتر السبع بحاسي مسعود، ورقلة، الجزائر.

- مساهمة الشركات في حل مشاكل البيئة والتخفيف من أضرارها كالحد من عملية تلوث التربة والهواء بنفايات البترول وأدخنة المشاعل، وأيضا تعويض مربي الجمال لسكان المنطقة عن جميع خسائرهم المادية التي تسببت فيها الشركة، وأيضا القيام الشركة بعمليات تشجير واسعة لمنطقة نشاطها والمناطق المجاورة لها(انظر ملحق رقم 22 و21)؛
- مساهمة الشركات في توفير فرص عمل للمرأة.

وتتفق نتائج الفرضية الرئيسية الثانية مع دراسة مسان كرومية¹ والتي توصلت الى أن المؤسسات عينه الدراسة تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع والبيئة، وكذلك تلتزم هاته المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية من خلال الإنفاق على الموارد البشرية.

وتتفق هاته الفرضية أيضا مع دراسة قدري عثمان² والذي توصل الى أن الشركات المساهمة السورية تلتزم بإبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي: (المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرة)، وتوصل الباحث أيضا إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية بين المسؤولية الاجتماعية والرضا الوظيفي للعاملين فيها.

وتتفق أيضا نتائج هذه الفرضية مع دراسة ضيافي نوال³ والتي أثبتت أن هناك اهتمام واسع توليه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة للمسؤولية الاجتماعية بمختلف أبعادها.

وتتفق كذلك نتائج هاته الفرضية مع نتائج دراسة (KATEB Karim et 2017 SALEM Abdelaziz)⁴ والتي توصلت إلى أن تحسين صورة الشركة يعتمد على تحسين المصالح الرئيسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما توصلت أيضا إلى أن هناك تعاون جيد بين الشركات محل الدراسة والمنظمات المحلية للتوظيف،

¹ مسان كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، رسالة منشورة، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، 2014.

² قدري عثمان إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص إدارة الأعمال، رسالة منشورة، جامعة دمشق، سورية، 2015.

³ ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، رسالة منشورة، تلمسان، 2010.

⁴ KATEB Karim et SALEM Abdelaziz, La Responsabilité Sociale des Entreprises : « Cas de quelques entreprises Algériennes », **Les Cahiers du MECA**, Université de Tlemcen, vol. 13, n. 2 , 2017, p.p 123-135.

وتوصلت أيضا إلى أن هناك توازن جيد بين العمل والحياة الخاصة لدى الشركات عينة الدراسة، وكذلك توصلت إلى أن جميع الشركات عينة الدراسة تقوم بنشر المعلومات المتعلقة بالسياسات البيئية.

3. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة بأن الشركات النفطية عينة الدراسة لديها برامج اجتماعية تدرج في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي برامج خيرية وتطوعية مختلفة، حيث أن جل الباحثين صرحوا بأن شركاتهم لديها شهادات ISO26000 و ISO14000 و SA8000 وهذا يقتضي أن الشركات تلتزم بالبرامج في المجالات التالية:

1.3- مجال الموارد البشرية: وتتضمن مساهمة الشركة في توفير فرص عمل متكافئة لجميع الأفراد دون تفرقة بينهم خصوص الجنس والعرق، وإعداد برامج تدريب لكل العاملين لزيادة مهاراتهم، وإتباع سياسة عادلة في الترقى لتحقيق الرضا الوظيفي، وإتباع أيضا نظام أجور وحوافز يحقق للعاملين مستوى معيشي مناسب يتفق مع المستويات الموجودة في الشركات الأخرى في القطاع أو في المجتمع.

2.3- مجال المساهمات العامة: وترتبط أنشطة الشركة في هذا المجال بالمساهمة في تدعيم المؤسسات العلمية والثقافية والخيرية والمساعدة في التسهيلات الخاصة بالعناية الصحية وبرامج الحد من الأوبئة والأمراض (انظر الملحق رقم 17، 18، 19)، والعمل أيضا على حل المشاكل الإنسانية فيما يتعلق بتوظيف الأقليات والمعوقين والعناية بالطفولة وتوفير وسائل النقل للعاملين بما يؤدي إلى تخفيف الضغط على وسائل النقل العامة، والاشتراك في برامج التخطيط الحضاري والمساعدة في تنفيذ برامج الإسكان. (انظر الملحق رقم 14، 15، 16).

3.3- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: ويتضمن مساهمة الشركة في مجال تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى التخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال الاقتصاد في استخدام المواد الخام والاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة والمساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام والطاقة، والعمل على تجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء والتخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث (انظر الملحق 20، 21، 22، 23).

وتتفق نتائج هاته الفرضية مع (دراسة مقدم وهيبة)¹ والتي أخلصت إلى أن بعض المؤسسات الاقتصادية التي شملتها الدراسة تمارس برامج ذات طابع خيري وتطوعي وإنما لا يرتبط بالمفهوم الحقيقي للمسؤولية الاجتماعية.

وتتفق نتائج هاته الفرضية أيضا مع دراسة (بشير بن عيشي وعمار بن عيشي 2017)² واللذين توصلا إلى أن المؤسسة المبحوثة تهتم بأبعاد المسؤولية الاجتماعية من خلال تأكيدها على السلوك والتعامل الأخلاقي الذي يتطابق مع القوانين والأنظمة السائدة، وكذلك ممارستها لأنشطة الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دعمها لأنشطة المؤسسات الخيرية.

وكما تتفق أيضا مع دراسة (Jesus Ernesto Rocha, Yashiro. Danahi 2018 Cisneros)³ والذي توصل من خلالها الباحثان إلى أن مشاريع المسؤولية الاجتماعية للشركات المخططة والمنظمة بطريقة متعددة الأبعاد لها نتائج إيجابية لكل من القضايا الاجتماعية والشركة معا، وكما أكد أن الشركات لديها دور بشكل متزايد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المضيفة من خلال المبادرات الخاصة التي تضطلع بها هاته الشركات.

4. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة بأن هناك متغيرين مستقلين يؤثران في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وهما: الملكية، وحجم الشركة؛ ويوجد متغيرين آخرين لا يؤثران في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة وهما: العمر، وطبيعة نشاط الشركة.

¹ مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، رسالة منشورة جامعة وهران، 2014.

² بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، دور أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات البترولية باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك-، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و 28 نوفمبر 2017، ص.ص 41-54.

³ Jesus Ernesto Rocha-Ibarra, Yashiro. Danahi Cisneros-Reyes, Safety and Labor Health, Corporate Social Responsibility with Return of Economic Benefits, **European Scientific Journal**, Vol.14, No.13 May 2018, p.p37-50. OnLine: <http://dx.doi.org/10.19044/esj.2018.v14n13p37> (Visited 06/06/2018).

ويمكن تفسير تأثير الملكية وحجم الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى مايلي:

- **متغير الملكية:** نلاحظ من خلال نتائج الاستبيان أن أكبر متوسط حسابي قدره (4.10) قد حققته شركات ملكيتها من نوع الشراكة والتي تحتوي على ازدواجية الملكية بين الشريك الأجنبي والوطني، لذا فهي تجمع بين الثقافات التنظيمية الراسخة والفلسفات والقناعات الموجودة لدى مالكي هاته الشركات، ولهذا فإن نوع ملكية الشركة تلعب دورا مهما في إنتاج مستوى الفكر الراقي الذي يهتم بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهذا ما يجعل درجة الوعي بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية متفاوتة بين الدول النامية والبلدان المتقدمة.

- **متغير الحجم:** تظهر نتائج الاختبار أنه توجد علاقة طردية بين حجم الشركة وممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة، حيث أنه كلما كبر حجم الشركة كلما ازدادت معها درجة الالتزام بممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وهذا يدل على أن متغير الحجم ذو تأثير فعال وكبير في ممارسة الشركات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويعني هذا أن كبر حجم رأسمال الشركة يعطي ويوفر لها المزيد من القدرة والاستطاعة على تحمل تكاليف الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي والبيئي، ولهذا أصبح يتحتم على الشركات من أجل زيادة سمعتها وتوسعها أكثر في الأسواق العالمية أن تولي اهتماما بالغا بممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ويتجسد هذا في كثير من الشركات التي تسعى جاهدة للحصول على شهادات الايزو خاصة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والجودة.

وتتفق هاته النتيجة من الفرضية الرئيسية الرابعة مع دراسة (مروان سليم إبراهيم الأغا 2007)¹ والذي توصل إلى أن هناك اختلافات جوهرية بين المنظمات الصناعية من حيث التزامها بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك تبعاً لطبيعة منتجاتها وتبعاً لحجم تلك المنظمات، سواء كان ذلك الحجم متعلق بعدد العاملين أو بقيمة أصولها.

وتتفق أيضا نتائج الفرضية مع دراسة (David Polášek 2010)² والذي توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركات ودرجة مشاركتها في ثلاثة مجالات: تربيّات الصحة والسلامة الكافية في مكان

¹ مروان سليم إبراهيم الأغا، العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، رسالة منشورة، جامعة أسيوط، مصر، 2007.

² David Polášek, *Corporate Social Responsibility in Small and Medium-Sized Companies in the Czech Republic*, Doctoral Thesis in the Doctor of Business Administration Programme, CZECH MANAGEMENT INSTITUTE PRAHA, Czech Republic, 2010.

العمل، وتحفيز الموظفين ونظام التعليم، والقواعد التي تمنع أشكال التمييز المختلفة (مجالات المساهمة في المسؤولية الاجتماعية).

وتختلف نتائج هاته الفرضية مع دراسة (منذر نائل الكرداشة 2010)¹ والذي توصل من خلال نتائج التحليل الإحصائي الذي قام به إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لنوع الملكية في الشركات الصناعية الأردنية وتبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية الاجتماعية البيئية.

ويمكن تفسير عدم تأثير العمر وطبيعة نشاط الشركة على ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى مايلي:

- **متغير العمر:** ويرجع عدم وجود تأثير متغير العمر في ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية إلى كون أن الالتزام بمبادئ وأبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات لا يرتبط بعمر الشركة وإنما يرتبط بقناعات وثقافات المسيرين بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، ولهذا فان توجه الشركة نحو تحقيق أهدافها له علاقة ارتباط قوية بالمدرء والمسيرين الذين يضعون الخطط و البرامج الإستراتيجية لسير الشركة نحو تحقيق أهدافها المستقبلية؛ حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية والبيئة اليوم استثمارا طويل الأجل يؤدي إلى مزايا تنافسية جديدة وسمعة حسنة وعلاقات جيدة مع أصحاب المصلحة، ومن هنا ينبغي على المسيرين أن يدرجوا المسؤولية الاجتماعية والبيئية كمكون رئيسي للإدارة الإستراتيجية.

- **متغير النشاط:** أكدت نتائج الفرضية أن نشاط الشركة ضمن مراحل الصناعة النفطية لا يؤثر في التزام الشركات عينة الدراسة بممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وفي حين نجد أن بعض الأنشطة ضمن مراحل الصناعة النفطية لها تأثير كبير على المسؤولية الاجتماعية والبيئية وخصوصا المتعلق بالجانب البيئي ومن بين هاته الأنشطة هي : (عملية الحفر والتنقيب وعملية الاستخراج والإنتاج وعملية النقل عبر البحار)، فالشركات التي تنشط ضمن هاته المراحل لها تأثير كبير على مكونات البيئة الرئيسية ولهذا فإذا كانت الشركات لا تقوم بالالتزام ضمن أي نوع من أنواع أنشطة مراحل الصناعة النفطية بممارسات المسؤولية والبيئية فإنها يتحتم عليها الاستجابة للالتزام القانوني ومهما اختلف نشاطها.

¹ منذر نائل الكرداشة، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية- دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى- ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.

وتتفق نتائج هذا الجزء من الفرضية الرئيسية الرابعة مع دراسة (مقدم وهيبة 2014) والتي توصلت إلى أن المتغيرات: العمر، الحجم، الملكية، وطبيعة النشاط لا تؤثر على ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة.

وتتفق أيضا نتائج هذا الجزء من الفرضية مع دراسة (سلمى عائشة كيجلي والزهرة رحمانى وآخرون 2017)¹ واللاقي توصلن إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة اختلاف تأثير الأطراف ذات المصلحة على تبني البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية ترجع لعمر المؤسسة.

5. أظهرت نتائج الفرضية الرئيسية الخامسة أن هناك مستوى مرتفع من المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية عينة الدراسة، وعند تحليل العراقيل التي تحول دون ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وجدنا أن جميع العراقيل الواردة لها دورة في عدم ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالشكل المطلوب، ولكن العراقيل المالية حظيت بأعلى متوسط حسابي قدره (3.49) من بين العراقيل الواردة، وهذا يدل على أن نقص الموارد المالية للشركة لا يمكنها من تخصيص ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية وخاصة في الفترات التي تعاني انخفاض في أسعار النفط والتي قد تؤثر على بقاء كيان الشركة ككل، وأكثر الشركات المتضررة من جراء هبوط أسعار النفط ومن نقص الموارد المالية هي الشركات المتوسطة والصغيرة والتي قد يؤدي بها إلى الإفلاس وعرض أسهمها للبيع. وكما أن هناك عراقيل أخرى بالإضافة للعراقيل المالية وهي:

- عدم وجود تكوين في مجال المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال.
- عدم إدراك المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية للشركات.
- الخلط بين العمل التطوعي الخيري وبين برامج المسؤولية الاجتماعية.
- نقص ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مدراء الشركات.
- نقص برامج التوعية والإعلام بالدور الاجتماعي للقطاع الاقتصادي.
- عدم وجود أي تنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة وقطاعات الأعمال من جهة أخرى، مما يعرقل وصول الكثير من المفاهيم إلى الشركات.

¹ سلمى عائشة كيجلي والزهرة رحمانى وآخرون، تأثير أصحاب المصلحة على تبني البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات العاملة في قطاع النفط في الجزائر، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و28 نوفمبر 2017، ص.139-154.

وتتفق نتائج هاته الدراسة مع (دراسة مقدم وهيبة 2014) والتي توصلت إلى أن هناك العديد من العراقيل التي تحُول دون ممارسة المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة لمسؤولياتها الاجتماعية بشكل جيد، وأكبر العراقيل التي تتعلق بنقص المصادر المالية لتمويل برامج المسؤولية الاجتماعية.

وتتفق نتائج هاته الدراسة مع دراسة (فؤاد محمد عيسى 2010)¹، والذي أكد أن الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها العالم في 2008 قد أثرت على استمرار مجتمع الأعمال في ما يقوم به من دور في المسؤولية الاجتماعية من حيث التبرع والدعم المقدم لفئات المجتمع، وكما أكد الباحث أيضا أنه من تداعيات الأزمة المالية أن أصبح شعار الشركات الجديد هو البقاء أولا ثم المسؤولية الاجتماعية، ويدل هذا على أن نقص الموارد المالية تشكل أكبر عائق في وجه ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات.

وتتفق نتائج هاته الفرضية أيضا مع دراسة (David Polášek 2010) والذي أخلص إن أكثر العوائق التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة التشيكية عن ممارسة أنشطتها بطريقة مسؤولة اجتماعيا تجاه المجتمع والبيئة هو نقص الموارد المالية، وأكدت الدراسة أيضا أن أكثر الشركات المتضررة من العراقيل التي تحُول بينها وبين ممارستها للمسؤولية الاجتماعية والبيئية هي الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وختاماً لهذا البحث فقد أظهرت نتائج الدراسة أن العينة العشوائية التي تم اختيارها من الشركات النفطية العاملة في القطاع المحروقات الجزائري، أن لديها مستوى مرتفع من الوعي والاهتمام بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهو ما ينعكس على جميع أنشطتها.

¹ فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010.

وكما أظهرت نتائج الدراسة أيضا أن الشركات النفطية عينة الدراسة تمارس مسؤوليتها ضمن كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي: المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية القانونية والمسؤولية الأخلاقية والمسؤولية الخيرية بمستوى مرتفع وجيد.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات النفطية عينة الدراسة لديها برامج خيرية وتطوعية مختلفة تدرج في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية والمتمثلة في المساهمة في مجال المساهمات العامة وفي مجال الموارد البشرية وفي مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية.

وكما أخلصت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرين المستقلين: الملكية، وحجم الشركة يؤثران في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ ويوجد متغيرين آخرين لا يؤثران في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة وهما: العمر، وطبيعة نشاط الشركة.

وتبين من خلال نتائج الدراسة أن هناك مستوى مرتفع من المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية عينة الدراسة، وجاءت في مقدمة العوائق الكثيرة التي تؤثر على ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية هي العوائق المالية، ذلك أن هاته البرامج لها تكاليف محددة تحتاج إلى تخصيص ميزانية كافية للقيام بها، وهو ما لا يتناسب مع الوضع المالي المتعسر للشركات وخصوصا في فترة الأزمات والتقلبات المالية والاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني

تطرقنا في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى تحديد الإطار العام للمؤسسة البترولية وقطاع المحروقات الجزائري، حيث قمنا بتحديد مفهوم المؤسسة البترولية وأكدنا أنها تختلف عن باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى لكونها تحتوي على أنشطة مقسمة حسب مراحل متكاملة ضمن مراحل الصناعة النفطية.

وكما تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة البترولية والذي يتكون من مجموعة الأنشطة والمهام التي توكل إلى أفراد المؤسسة لتنفيذها من أجل تحقيق الهدف الأساسي، حيث ينقسم الهيكل الكلي للمؤسسة البترولية إلى عدة هياكل منفصلة وهي: الهيكل العامل البشري وهيكل العامل المادي وهيكل العامل القانوني وهيكل العامل المالي.

وكما تطرقنا أيضا ضمن المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الصناعة النفطية والتي هي مجموعة من الأنشطة الاقتصادية أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية مشكلة مراحل الصناعة النفطية، والتي تتسم بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم مراحلها وتتسم أيضا بالتكامل الرأسي والأفقي في مجال الإنتاج النفطي وكما تتطلب رؤوس أموال كبيرة وضخمة أيضا تكنولوجيا متطورة لأجل القيام بجميع هاته المراحل.

وتطرقنا أيضا في هذا المبحث إلى المواصفات الدولية الخاصة بالقطاع المحروقات حيث وكباقي القطاعات الأخرى هناك مواصفات دولية تصدر عن منظمات دولية للتقييس تخص مجال القطاع النفطي وهي المواصفة "ISO/TS 29001 للنفط والغاز".

وكما أوجزنا ضمن المبحث الأول نظرة عامة حول قطاع المحروقات الجزائري، حيث قمنا بإعطاء لمحة تاريخية عامة حول الاكتشاف النفطي واستغلاله بالجزائر بدءا من فترة الاحتلال الفرنسي ومرورا بفترة الاستقلال ثم فترة التأميمات وبعد فترة الإصلاحات إلى غاية اليوم، وكما أوجزنا في هذا المبحث أيضا مجموعة من آخر الإحصائيات حول قطاع المحروقات الجزائري متمثلة أهمها في قيمة الواردات من تصدير المحروقات وحجم الصادرات النفطية ونسبة الاحتياطات والإنتاج من النفط والغاز.. الخ

وتطرقنا في المبحث الثاني ضمن هذا الفصل إلى منهجية تصميم الدراسة التطبيقية، حيث قمنا بالتعرف على مجتمع وعينة الدراسة والمكونة من 220 مدير ونوابهم ومديرين فرعيين ورؤساء الأقسام والمصالح لـ 38 شركة نفطية وطنية وأجنبية تعمل في القطاع المحروقات الجزائري، حيث قمنا بوصفها وصفاً كاملاً ودقيقاً وتعرفنا على خصائصها، كما تعرفنا على الأداة المستعملة في جمع البيانات الأولية وهي أداة الاستبيان والذي تم الاعتماد في تصميمه وصياغته على الكتب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث اعتمدنا في قياس أجوبة أفراد العينة على سلم ليكرات الخماسي، وفي الأخير قمنا بعرض لأهم الأساليب الإحصائية التي سوف نعتمد عليها من أجل اختبار الفرضيات.

وتطرقنا أيضاً في هذا الفصل ضمن المبحث الثالث إلى نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها، حيث قمنا بعرض وتحليل النتائج التي أظهرتها استمارة الاستبيان من خلال تحليل آراء أفراد العينة حول متغيرات الدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والدرجة والترتيب لكل عبارة من عبارات محاور الاستبيان ثم قمنا بعدها بعملية اختبار فرضيات الدراسة وأخلصنا إلى النتائج التالية:

- أن العينة العشوائية التي تم اختيارها من الشركات النفطية العاملة في القطاع المحروقات الجزائري لديها وعي واهتمام بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- أن الشركات النفطية عينة الدراسة تمارس مسؤوليتها ضمن كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهي: المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الخيرية. بمستوى مرتفع وجيد؛
- أن الشركات النفطية عينة الدراسة لديها برامج خيرية وتطوعية مختلفة تدرج في إطار برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية وأهمها متمثلة في المساهمة في مجال الموارد البشرية؛
- أن المتغيرين المستقلين: الملكية، وحجم الشركة يؤثران في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والمتغيرين الآخرين لا يؤثران وهما: العمر، وطبيعة نشاط الشركة؛
- أن هناك مستوى مرتفع من المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية عينة الدراسة، وجاءت في مقدمة العوائق الكثيرة التي تؤثر على ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية هي العوائق المالية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن أحد التحدّيات الرئيسية في دراسة وتنفيذ الممارسات المسؤولة اجتماعيا هو الافتقار إلى تعريف متفق عليه بشكل عام للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث غالبا ما يستخدم مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات بالتبادل مع المصطلحات الأخرى، بما في ذلك مسؤولية الشركات، المواطنة المؤسسية، الأعمال التجارية في المجتمع، المشاريع الاجتماعية، الاستدامة، التنمية المستدامة، القيمة المضافة للمجتمع، الأعمال الخيرية الإستراتيجية، وأخلاقيات الشركات، وفي بعض الحالات أيضاً حوكمة الشركات، كما توجد روابط واضحة بين هذه الشروط وتلك المتعلقة بالاستثمارات المسؤولة اجتماعياً، الاستثمار المجتمعي، رأس المال الاجتماعي، والحوكمة التعاونية؛ يشار إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات في مجتمع الأعمال على أنها "المواطنة المؤسسية"، وهو ما يعني بالضرورة أن الشركة يجب أن تكون "جارية وضييفة جيدة" داخل مجتمعها المضيف؛

وعلى غرار الأعمال والسلوكيات غير مسؤولة اجتماعيا، فإن ممارسات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات تتجاوز نطاق الأعمال الخيرية لكونها جزءاً من إستراتيجية الشركة التي تحددها الإدارة العليا ويتم تنفيذها في جميع أنحاء الشركة بأكملها، وحتى في بعض الأحيان يمكن اعتبار الأعمال الخيرية للشركات غير مسؤولة عندما يتم إساءة استخدامها من قبل الإدارة إلى أغراض التهرب الضريبي.

وتعد إدارة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات أشبه بإدارة أي جانب آخر من جوانب العمل، سواء أكانت الشركة توظف خمسة أشخاص أم هي شركة متعددة الجنسيات، فهناك عدد من المبادئ الأساسية التي تطبق بشكل عام تعمل على ضمان أن الشركة لديها السياسات الصحيحة، والعمليات الصحيحة، وأن تتحصل على الأداء الصحيح؛ حيث أن الالتزام بهذه المبادئ إما أن يجلب للشركات أكبر ميزة تنافسية في جذب واستبقاء الموظفين المؤهلين و/ أو يمكنهم إلحاق الشركات بأكبر قدر من الضرر (المالي والسمعة) وبخاصة إذا كان النشاط المعني مفقوداً أو خاضعاً للإدارة دون المعايير العامة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات.

وبما أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير على مجال الإدارة الإستراتيجية وتعتبر وظيفة عمل أساسية محورية لإستراتيجية الشركة، فهي لا تزال حقل مهم للأبحاث وممارسة متزايدة التطبيق للشركات اليوم في جميع أنحاء العالم واستثمار طويل الأجل يمكن أن يؤدي إلى مزايا تنافسية؛ وربما لم تفهم العديد من الشركات أو

يمكن أنهما قد قللت من أهمية الإدارة الإستراتيجية، إذ أن الشركة بدون إستراتيجية تشبه سفينة بدون بوصلة المخاطر غير معروفة ، الاتجاه غير واضح ، ومرفاً السلامة بعيداً.

وخلاصة القول أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات تحتاج إلى دمجها مع عملية اتخاذ القرارات الأساسية للشركة، إستراتيجيتها، عملياتها، وأنشطتها، سواء أكان ذلك بصورة تدريجية أو بشكل شامل.

1. نتائج الدراسة:

بناء على ما تقدم في الدراسة فقد أخلصنا إلى نتائج على الجانب النظري ونتائج على الجانب التطبيقي وهي كالآتي:

1.1 - نتائج الجانب النظري:

1- إن بروز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية بجوانبها المختلفة ليست وليدة اليوم وإنما نتيجة لتفاعل عدة عوامل عبر مراحل زمنية متعاقبة، بدأ بمرحلة الثورة الصناعية والإدارة العلمية مروراً بمرحلة تجارب "هورثون" ومرحلة تأثير الأفكار الاشتراكية إلى مرحلة بروز جماعة الضغط ومرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية؛

2- ورد مصطلح "المسؤولية الاجتماعية" لأول مرة في سنة 1923، حين أشار (أوليفر شيلدون "Sheldon") إلى أن مسؤولية أي منظمة هي بالدرجة الأولى هي مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤوليتها الاجتماعية عند أدائها لوظائفها المختلفة؛

3- يعتبر أول كتاب صدر في المسؤولية الاجتماعية هو كتاب لـ(هوارد بوين "Howard Bowen") والذي يعتبر الأب للمسؤولية الاجتماعية بعنوان: "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال" في سنة 1953 حيث أسس أول تعريف لهذا المفهوم بأنه: "التزام منظمات الأعمال بأداء أنشطتها بحيث تتوافق مع أهداف وقيم المجتمع"، حيث لقي هذا المفهوم اهتماماً من قبل الباحثين الأكاديميين والمنظمات الدولية نظراً للتأثير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسة في محيطها الداخلي والخارجي من خلال التأثير في سلوك مختلف المتعاملين معها؛

4- إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات هو مفهوم واسع ومتعدد وذو تركيبة معقدة وذلك نظرا للأهمية التي يكتسبها يوما بعد يوم، إلا أنه وحتى وقتنا الراهن لم يُتوصل إلى مفهوم بشكل محدد وقاطع يكتسب قوة إلزامية قانونية وطنية ودولية، حيث مازال المفهوم في جوهره المعنوي والأدبي الذي يكتسي قوته من الطبيعة الاختيارية؛

5- نستنتج من خلال تعريف مفوضية الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية للشركات بمفهوم "دمج الشركات للقضايا الاجتماعية والبيئية ذات الاهتمام ضمن عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع مالكي حصصها وذلك بشكل طوعي" أن المسؤولية البيئية هي جزء ضمني من المسؤولية الاجتماعية حتى لو لم تدرج كلمة "البيئة" في اختصار المسؤولية الاجتماعية للشركات ومن حجج ذلك أن البيئة الطبيعية تعتبر من أصحاب المصلحة العديدة، وبالتالي إذا كانت إحدى الشركات تتصرف بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة فإن المساءلة تجاه البيئة الطبيعية هي جزء من هذه المسؤولية الأكبر؛

6- من خلال تعاريف منظمات القطاع الخاص والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للمسؤولية الاجتماعية والبيئية يمكن أن نحصر غاية المطالبة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية من قبل الشركات ورجال الأعمال، في محاولة تنظيم وإدارة الأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والعمل على حماية البيئة وتطويرها ورعاية مواردها الأساسية، والالتزام بحقوق الإنسان، وحل مشاكل المجتمع وتطويره، ومراعاة أخلاقيات العمل، وتحسين ظروف العمال ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية؛

7- قسم الباحث "Carroll" المسؤولية الاجتماعية في جوهرها إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: (الاقتصادي، الأخلاقي، القانوني، والخيري) ووظيفتها بشكل هرمي متسلل لتوضيح الترابط بينها مشكلة أهم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في حالة ما إذا أرادت الشركات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية؛

8- هناك أربعة مجالات للمسؤولية الاجتماعية والبيئية تقوم الشركات بالمساهمة ضمنها وهي: (مجال المساهمات العامة، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، ومساهمات المنتج أو الخدمة)؛ وهناك ثلاثة مبادئ أساسية تشكل مجتمعة جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات وهي: (الاستدامة، المساءلة، والشفافية)؛

9- هناك معيارين دوليين أطلقتتهما المنظمة الدولية للمعايير (إيزو) وهما: **ISO26000**: وتقدم إرشادات حول كيفية عمل الشركات والمؤسسات بغض النظر عن حجمها وموقعها من أجل التصرف بطريقة مسؤولة اجتماعياً؛

- **ISO14000**: وهي سلسلة من معايير الإدارة البيئية الطوعية والأدلة والتقارير الفنية التي وضعتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والتي توفر أدوات عملية للشركات والمؤسسات من جميع الأنواع التي تتطلع إلى إدارة مسؤولياتهم البيئية.

10- ساهمت المبادرات والمنظمات الدولية في تنمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال، وكما ساهمت في توضيح الممارسات الصحيحة من خلال وضع إرشادات وتوجيهات علمية لمنظمات الأعمال؛ ومن بين هاته المبادرات: الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية، مبادئ منظمة العمل الدولية بخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، ومبادئ إدارة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

11- إن منظمات الأعمال اليوم لم تعد تعتمد في بناء صورتها الذهنية على مراكزها المالية فقط، بل تنبعت إلى ضرورة توسيع نشاطها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية الربحية البحتة مثل مراعاة احتياجات المجتمع الذي تنشط فيه والحفاظ على بيئته والحرص على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

12- إن التزام الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه أصحاب المصلحة يساهم في تحسين صورة الشركة ومركزها في أعين العملاء والجمهور مما ينعكس إيجاباً على عائدات الشركة في الآجال المتوسطة والطويلة، ولذلك تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات استثماراً طويل الأجل له عائد على الشركة.

13- إن التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية يعطي قيمة مضافة للمساهمين وتكسبهم ثقة كبيرة بالشركة نتيجة السياسة الاجتماعية التي تتعامل بها تجاه العاملين والمجتمع والبيئة، إذ أنه كلما تحسنت نظرة الآخرين للشركة كان هذا أفضل بالنسبة للشركة؛

14- إن التكاليف الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية التي تلتزم بها الشركة نتيجة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئة، تتمكن الشركة من تعويضها على المدى البعيد من خلال ارتفاع هامش الربح الذي يفوق التكاليف بسبب تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية التي تؤدي إلى تحسين سمعة الشركة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع وحصولها على عديد من المزايا التنافسية؛

15- أثبت التاريخ الحديث أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات عولمة مثل جميع المجالات الأخرى للنشاط البشري، فعولمة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مدفوعة بالمشاكل والقضايا العالمية مثل تغير المناخ العالمي، نقص وتلوث المياه العذبة ومياه الشرب، تلوث البيئة، انخفاض التنوع البيولوجي، انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة، والجوع والفقر المدقع، وبما أن الحل لهذه القضايا الشديدة التعقيد لن يكون فعالاً على المستوى المحلي، فقد يتطلب الأمر الحاجة إلى نهج عالمي تشارك فيه جميع القطاعات الربحية وغير الربحية والحكومات في جميع أنحاء العالم، ذلك أن النهج العالمي للمسؤولية الاجتماعية للشركات والذي يتم تنفيذه على المستوى العالمي هو أكثر كفاءة من المسؤولية الاجتماعية للشركات التي تتم محلياً فقط،

16- من المرجح أن تختلف التوقعات المجتمعية للشركات من صناعة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال تعد صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات بطبيعتها واحدة من أكثر القطاعات تعرضاً للمخاطر الكارثية، فإذا تعرضت مثلاً السوائل والغازات الخطرة لمعاملة سيئة أو تمت إدارتها بشكل غير صحيح فقد تتسبب في أضرار جسيمة على البيئة والأشخاص، فلهذا تعتبر الشركات النفطية هي المسؤول الأكبر عن هذه الأضرار البيئية وخير دليل كارثة التسرب النفطي في خليج المكسيك سنة 2010 بعد انفجار وغرق "منصة بحرية لاستخراج النفط" تابعة لشركة "بريتش بيتروليوم" البريطانية؛

17- إن مراحل نشاطات الصناعة النفطية عديدة وجد معقدة ومتكاملة أفقياً ورأسياً وتتطلب رؤوس أموال ضخمة جداً وتكنولوجيا عالية الدقة وذلك لارتفاع جانب المخاطر فيها، فلهذا لا نجد إلا الشركات الكبرى العالمية التي تحوي على جميع مراحل الصناعة النفطية ومن هذا المنطلق تنوعت الشركات النفطية حسب نشاطاتها؛

18- وحسب آخر الإحصائيات المقدمة حول قطاع المحروقات الجزائري نستنتج أن جميع مراحل الصناعة النفطية في تطور مستمر مقارنة بالسنوات الماضية وهذا نتيجة لتطور عمليات الاستثمارات المخصصة من طرف الحكومة الجزائرية في هذا المجال والتي بلغت آخر مرة في سنة 2018 ما قيمته 8.2 مليار دولار.

2.1 - نتائج الجانب التطبيقي:

- 1- يوجد لدى الشركات النفطية محل الدراسة سواء الوطنية أو الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات الجزائري وعي واهتمام بفلسفة المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتبين ذلك من خلال تحليل نتائج الاستبيان في إجابات أغلب المدراء والمسيرين بامتلاك شركاتهم فلسفة تجاه المسؤولية الاجتماعية والبيئية؛
- 2- يوجد هناك مستوى مرتفع من الالتزام بالمسؤولية الاقتصادية لدى الشركات النفطية محل الدراسة وبمتوسط حسابي قدره (4.07)، وهذا يدل على الممارسة الجيدة للمسؤولية الاقتصادية من قبل الشركات النفطية محل الدراسة متمثلة من خلال مساهمة الشركات محل الدراسة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني؛
- 3- يوجد لدى الشركات النفطية عينة الدراسة مستوى مرتفع من الالتزام بالمسؤولية القانونية، حيث بلغ متوسطها الحسابي ما قيمته (4.13)، ويدل هذا على الممارسة الجيدة للمسؤولية القانونية التي تلتزم بها الشركات النفطية محل الدراسة، وتمثل من التزام الشركات النفطية محل الدراسة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين السارية في الدولة والمجتمع ككل؛
- 4- يوجد مستوى مرتفع من التزام الشركات النفطية محل الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية وبمتوسط حسابي قدره (3.94)، وهو يدل على الممارسة الجيدة من قبل الشركات النفطية محل الدراسة للمسؤولية الأخلاقية، ويتمثل ذلك من التزام الشركات النفطية محل الدراسة بترويج أعمالها وفقا لأخلاقيات المهنة المطلوبة وبأسلوب يتوافق مع القيم والمبادئ الأخلاقية للمجتمع، وأن توفر له مناصب عمل متكافئة وعادلة؛
- 5- يوجد لدى الشركات النفطية عينة الدراسة مستوى مرتفع من الالتزام بالمسؤولية الخيرية، وبلغ متوسطها الحسابي ما قيمته (3.64)، ويدل هذا أيضا على الممارسة الجيدة للمسؤولية الخيرية التي تلتزم بها الشركات النفطية محل الدراسة، وتمثل ذلك من التزام الشركات محل الدراسة بتقديم المنح والهبات لدعم المجتمع المحلي في مجال التعليم والصحة، وأيضا الالتزام بدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية، والمساهمة في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي؛
- 6- إن الشركات النفطية عينة الدراسة لديها برامج اجتماعية تدرج في إطار المسؤولية الاجتماعية والبيئية وهي برامج خيرية وتطوعية مختلفة، حيث أن جل الباحثين صرحوا بأن شركاتهم لديها شهادات ISO26000 وISO14000 وSA8000 وهذا يقتضي أن الشركات تلتزم بالبرامج في المجالات

التالية: (مجال المساهمات العامة، مجال الموارد البشرية، مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية، مجال مساهمات المنتج أو الخدمة)

- 7- أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك متغيرين مستقلين يؤثران في ممارسة الشركات النفطية عينة الدراسة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية وهما: الملكية، وحجم الشركة؛ ويوجد متغيرين آخرين لا يؤثران في ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية لدى الشركات النفطية عينة الدراسة وهما: العمر، وطبيعة نشاط الشركة.
- 8- يوجد هناك مستوى مرتفع من المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية محل الدراسة، وعند تحليل العراقيل التي تحول دون ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية وجدنا أن جميع العراقيل الواردة لها دور في عدم ممارسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية بالشكل المطلوب، ولكن العراقيل المالية حظيت بأعلى متوسط حسابي قدره (3.49) من بين العراقيل الواردة.

2. المقترحات:

من خلال عرض النتائج التي توصلنا إليها سابقاً يمكننا أن نقوم بصياغة بعض المقترحات والتي نرى بأنها قد تكون ضرورية لمعالجة مشكل الدراسة لدى الشركات وهي كالتالي:

- 1- إنشاء مؤسسة متخصصة في الدولة تقوم بتحويل المساهمات الاجتماعية لشركات القطاع العام والخاص ورجال الأعمال وتبرعاتهم إلى مشروعات مستدامة، وذلك لأن عدداً كبيراً من الشركات والمؤسسات والتجار ورجال الأعمال يقدمون مساهمات خيرية في مجالات عدة داخل الدولة، وتمتد أحياناً إلى خارجها، لكن يغلب على هذه المساهمات الطابع الشخصي السري غير المنظم وغير المؤسسي، وهو ما يفقدها فاعليتها وتوسيع نطاقها إلى أكثر المجالات احتياجاً؛
- 2- وفي حالة إيجاد مؤسسة تُعنى بتنظيم الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الشركات والمؤسسات، أن تقوم بتحديد أفضل السبل لهذا الدعم والجهات المستحقة له، وأن تلتزم أيضاً بالإجابة عن طلب استفسارات الشركات والمؤسسات عن أوجه إنفاق هذا الدعم، ذلك لأن من بين أسباب تردد بعض الشركات والمؤسسات في تقديم الدعم الاجتماعي هو عدم معرفتها بأفضل الجهات المستحقة له؛
- 3- تحفيز الشركات والمؤسسات خصوصاً حديثة النشأة الالتزام أكثر بالمساهمات الاجتماعية من خلال إعطاء بعض المزايا في التراخيص، فعلى سبيل المثال الإعفاءات من بعض أنواع الضرائب والرسوم وغيرهما، إلى جانب تكريم الشخصيات ذات المساهمات المجتمعية الكبيرة بشكل علني سنوياً أو لكل فترة

- محددة، وهذا مما يركي روح المنافسة بين الشركات ومن شأنه أن يؤدي إلى زيادة عدد الشركات المنخرطة في المسؤولية الاجتماعية فضلاً عن تعظيم حجم الإسهامات خلال الفترات المقبلة؛
- 4- على الحكومة أن تبذل جهوداً كبيرة من أجل زرع وتأسيس مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الكثير من الشركات والمؤسسات، إذ أن أي إعفاءات أو مزايا أو أموال تنفقها الحكومة في هذا الصدد، ستعود على المجتمع والبيئة أضعاف مضاعفة؛
- 5- حبد لو تخصص الشركات والمؤسسات نسبة مقتطعة من الأرباح سنويا لا تتجاوز نسبة 5% كمبادرة ذاتية ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية، وهذه المبادرة تخص حتى الشركات الصغيرة والمتوسطة وليست مقتصرة على الشركات الكبيرة والعملاقة، وذلك لأن المبادرات الذاتية تكون أفضل من الحصول على هذه المساهمات الاجتماعية عبر فرض ضرائب أو ما شابهه، خصوصاً أن بعض الشركات غير مسئولة قد تغير بياناتها متعمدة لأجل التهرب من الضرائب؛ ومن بين رواد المبادرات الذاتية شركة مايكروسوفت والتي بدأت برنامج المنح في سنة 1983 والتي تمت بمشاركة ما يقارب 200 موظف في تجميع 17000 دولار للمؤسسات غير الربحية، أما اليوم فيشارك أكثر من 35000 موظف في الحملة وهو ما يقرب من 65% من إجمالي القوى العاملة الأمريكية في مايكروسوفت؛
- 6- نقترح على السلطات الحكومية بإدراج وتفعيل مواد ضمن قانون الاستثمار تنص على وجوب الشركات بعد انقضاء سنتين ماليتين من تاريخ تأسيسها وتحقيقها أرباحاً أن تسهم بقوة القانون في المبادرات الاجتماعية، ويجب ألا تزيد أو تقل على نسبة 2% من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها المساهمة التطوعية، ونسبة 2% هي نسبة ضئيلة مقارنة بما ستحصل عليه جراء هاته المبادرة (تحسين الصورة والسمعة، وإضافة إلى المزايا التنافسية)؛
- 7- يمثل قطاع المحروقات عنصراً مهماً وحيوي بالنسبة لاقتصاد الدولة، غير أن آثاره الجانبية الكبيرة على البيئة تستوجب العمل على وضع تشريعات وقوانين أكثر صرامة تحد من التجاوزات البيئية التي تقوم بها الشركات النفطية؛
- 8- ضرورة هيكلة نشاطات المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركات خصوصاً النفطية الكبرى ضمن الهيكل التنظيمي وإنشاء وحدات تنظيمية تختص بنشاطات المسؤولية الاجتماعية على أن ترتبط بشكل مباشر بالإدارة العليا من خلال الاستعانة بهيئة استشارية متخصصة بدراسة وتحليل الهيكل التنظيمي للشركة وتحديد موقع المسؤولية الاجتماعية؛

9- ضرورة إدراك الشركات والمؤسسات أهمية التفريق بين العمل الخيري التطوعي وبرامج المسؤولية الاجتماعية فالأولى هي برامج اجتماعية على فترات متقطعة ولكن لاتندرج ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية وليس لها علاقة برسالة المنظمة وأهدافها الإستراتيجية، وأما الثانية فهي جزء من إستراتيجية الشركة العامة التي تحددها الإدارة العليا وتشمل المشاريع التي تسهم في الخطط التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛

10- ضرورة تعزيز التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال والقيام بإجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة بمجال المسؤولية الاجتماعية وإنشاء مخابر تعني بدراسة واقع الالتزام الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ببرامج المسؤولية الاجتماعية وسبل تطويرها.

11- ضرورة إعداد تقارير حول المساهمات التي تقوم بها الشركات في مجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها من أجل كشف واقع التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية والذي بدوره يسهم في زيادة سمعتها المحلية والدولية.

3. الآفاق المستقبلية للبحث:

بعد دراستنا لموضوع البحث وتوصلنا الى النتائج السابقة تراءت لنا مجموعة من النقاط والتي تكون من الممكن مواضيع لمشاريع بحثية مستقبلية نذكر من بينها:

- 1- أثر الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية والبيئية على أداء الشركات النفطية بالجزائر؛
- 2- تقييم دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية في تنمية المجتمع المحلي للشركات النفطية بقطاع المحروقات الجزائري؛
- 3- دور الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ضمن التقارير والقوائم المالية المنشورة في تحسين صورة وسمعة الشركات النفطية الجزائرية؛
- 4- العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وإدارة الجودة الشاملة في أداء الشركات النفطية (دراسة مقارنة بين الشركات الوطنية والأجنبية بالجزائر)؛
- 5- أثر المعوقات المالية أمام المبادرات الاجتماعية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات النفطية العاملة بقطاع المحروقات الجزائري.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أبو قحف، عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1993.
2. أحمد فتحي الخولي، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، 1997.
3. إدريس، وائل محمد والغالبي، طاهر محسن منصور، **الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
4. أسيل زهير رشيد التوك، ميسر إبراهيم الجبوري، **المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالجودة وانعكاساتها على القيم المنظمة، العلاقة التبادلية بين قضاياها الجوهرية وفقاً للمواصفة ISO 26000/SR.2007**، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2014.
5. الحجار، صلاح محمود وصقر داليا عبد الحميد، **نظام الإدارة البيئية و التكنولوجيا**، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، 2005.
6. الحناوي، محمد صالح و العبد، جلال إبراهيم، **الإدارة المالية: مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2002.
7. الخولي، أسامة، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع: دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر 2002.
8. الدباغ، أسامة والجومرد، أثيل عبد الجبار، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
9. الزبيدي، محمد حمزة، **التحليل المالي: تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق عمان، الأردن، 2000.
10. السلمي، علي، **تطوير أداء و تجديد المؤسسات الاقتصادية**، دار قباء للطباعة و النشر والتوزيع، مصر، 1998.
11. الصيرفي، محمد، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، جمهورية مصر العربية، 2007.

12. الطائي، يوسف حجيم وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
13. العزاوي، محمد عبد الوهاب، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
14. بني حمدان، خالد محمد وإدريس وائل محمد صبحي، الإستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي : منهج معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
15. تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2001.
16. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2006.
17. حامد، محمد صلاح الدين عباس، نظم الإدارة البيئية و المواصفات القياسية العالمية أيزو 14000 ، دار الكتب العالمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
18. حريم، حسين، إدارة المنظمات :منظور كلي، دار الحامد للنشر و التوزيع، جمهورية مصر العربية، 2003.
19. حماد، طارق عبد العال، حوكمة الشركات، المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 2005.
20. داودي، الطيب، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
21. طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الطبعة الثانية، دار وائل النشر، عمان، 2008.
22. عبد اللطيف، رشاد أحمد، التنمية الاجتماعية، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007.
23. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية (إطار فكري وتطبيقي)، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع، غزة، 2012.
24. كميل حبيب، جان بولس، أخلاقيات الأعمال الإدارية والاقتصادية في عالم متغير، طبعة ثانية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.
25. محمد احمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة عنابة، 1983.

26. محمد الفيومي محمد، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1984.
27. محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، الإسكندرية، جمهورية مصر، 2000.
28. نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
29. وليام هشاو، أخلاقيات منظمات الأعمال، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر، 2005.
30. يسرى محمد أبو العلاء، نظرية البترول – بين التشريع والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر، طبعة 2008.
31. سالم، مؤيد سعيد، نظرية المنظمة: الهيكل والتصميم، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.
32. أحمد محيي خلف صقر، المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والعالمي دراسة تحليلية: مقارنة بين الفكرين الإسلامي والوطني مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، جمهورية مصر، طبعة 01، 2019.

ب- التظاهرات والمقالات العلمية

1. أزهرى الطيب الفكي أحمد، الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية الماهية والمجالات والتطور التاريخي، المؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصارف الإسلامية، دولة قطر، الأول من أكتوبر 2018.
2. إلهام موساوي علاء الدين بوزشة وآخرون، إستراتيجية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة اتجاه الموارد البشرية مدخل حديث لزيادة الالتزام الوظيفي وتفعيل الإبداع داخل المؤسسة، المؤتمر الدولي الثالث عشر حول: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة – الواقع والرهنات-، جامعة حسبية بن علي الشلف، يومي 14 و15 نوفمبر 2016.
3. آمنة تونسي إبراهيم بورنان، المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، دراسات مجلة دولية علمية محكمة جامعة الأغواط، العدد 28، جانفي 2017.

4. بجدة شهرزاد، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - دراسة حالة مؤسسة موبليس فرع بشار-، *مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد 28، السنة التاسعة، سبتمبر 2017.
5. بسام فتحي الذيابات، تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء التنظيمي للبنوك الإسلامية الأردنية، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، العدد 07، أبريل 2017.
6. بن الزاوي عبد الرزاق مسعودي جميلة، دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية - دراسة حالة شركة سيفيتال-، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، العدد 12(3)، جوان 2017.
7. بن الزاوي عبد الرزاق ومسعودي جميلة، دور تطبيق مبادئ الحوكمة في تفعيل أبعاد المسؤولية الاجتماعية- دراسة حالة شركة سيفيتال-، *مجلة الاقتصاد الصناعي*، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلد 03، العدد 12، جوان 2017.
8. بن فرج زويينة، الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ضرورة للحكم على المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمقاول، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد 18، 2017.
9. جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية- دراسة ميدانية-، *مجلة العلوم الاقتصادية*، المجلد 17 العدد 01، 2016.
10. حاج بن زيدان عبدالقادر طارئ، تبني المؤسسة الاقتصادية الجزائرية المسؤولية الاجتماعية تجاه رأس المال البشري- دراسة حالة شركة الكوابل سيدي بن ذهبية بمستغانم، *الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية*، جامعة ورقلة، 27 و28 نوفمبر 2017.
11. خالد قاشي رمزي بدرجة، واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية في ظل الحوكمة المؤسسية - دراسة حالة عينة من مؤسسات الصناعات الغذائية الجزائرية-، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، العدد 17، 2017.
12. حولة زياني وإلهام بوغليطة، دور سياسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية ميلة، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة البليدة 2 لونيبي علي- الجزائر، المجلد 09، العدد 01، جوان 2017.

13. خولة زياني وإلهام بوغليطة، دور سياسات إدارة الموارد البشرية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية ميله، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، جامعة البليدة2 لونيبي علي- الجزائر، المجلد09، العدد01، جوان2017.
14. دراسة بشير بن عيشي وعمار بن عيشي، دور أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسات البترولية باستخدام أبعاد بطاقة الأداء المتوازن - دراسة حالة مؤسسة سوناطراك-، *الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و28 نوفمبر2017.
15. دراسة حليلة السعدية قريشي وعفاف خويلد، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات البترولية العاملة في المنطقة العربية على تطبيق التسويق الأخضر، *الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و28 نوفمبر2017.
16. الراشيد، صالح، التميز في الأداء: ماهيته و كيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال، *مجلة آفاق اقتصادية*، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد 29 العدد 116، 2009.
17. رضوان محمد العناني، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الأردنية، *قدم هذا البحث للمشاركة في مؤتمر الدولي السابع المنعقدة في الفترة 10-11/11/2009*، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.
18. سلمى عائشة كيحلي والزهرة رحامي وآخرون، تأثير أصحاب المصلحة على تبني البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات العاملة في قطاع النفط في الجزائر، *الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و28 نوفمبر2017.
19. صالح، رضا إبراهيم، دور الإفصاح المحاسبي عن الأداء النسي في ترشيد القرارات وتحسين جودة التقارير المالية، *مجلة البحوث التجارية: دورية علمية نصف سنوية* تصدر عن كلية التجارة -جامعة الزقازيق، الجامعة المصرية، جمهورية مصر العربية، المجلد31، العدد الأول، جانفي2009.
20. صديق زكرياء بن حيمة عمر، المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص ودورها في تحقيق الأمن الاقتصادي بالجزائر، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد الثالث، العدد02، جوان2017.

21. عبد الحليم، نادية راضي، دمج مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمال في التنمية المستدامة، *مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، كلية التجارة جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية، العدد 21، ديسمبر 2005*.
22. عبد الغفور دادن، حفصي رشيد، المؤسسة بين تحقيق التنافسية ومحددات المسؤولية الاجتماعية والبيئية، *الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012*.
23. عقون شراف كافي فريدة وآخرون، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: فلسفتها ومؤشرات قياسها، *مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(3)، جوان 2017*.
24. غول فرحات بسكري شهرزاد، تحديد قياس المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 05، العدد 02، 2016*.
25. كامل أحمد إبراهيم أبو ماضي، أثر الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على أداء مؤسسات القطاع العام في قطاع غزة، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الثاني، يونيو 2015*.
26. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركتي- سوناطراك الجزائرية و أرامكو السعودية- أمودجا، *مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد 12، 2013*.
27. محمد فوجيل وأحمد سلامي، العوامل المؤثرة على تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجزائرية- دراسة ميدانية لأراء بعض العاملين في المؤسسات الجزائرية. *منطقتي تقرت وحاسي مسعود، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثالثة: أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27 و 28 نوفمبر 2017*.
28. مراد كواشي مفيدة سعدي، المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحسين الأداء البيئي في المؤسسات الصناعية- دراسة حالة مؤسسة الاسمنت الماء الأبيض تبسة-، *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ديسمبر 2017*.
29. مصطفى قيطوني، مشاريع واعدة للطاقة في الجزائر، *مخرجات ونتائج ايجابية تساهم في تعزيز التعاون العربي المشترك، مؤتمر الطاقة العربي الحادي عشرة، النشرة الشهرية الصادرة عن الأوابك، السنة 44، العدد 8-10، أغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2018*.

30. يجاوي نعيمة بن عرامة عبلة، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المورد البشري في المؤسسة الإستشفائية- دراسة حالة المركز الإستشفائي الجامعي بباتنة-، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12(2)، جوان 2017.

ثالثا: الدراسات والرسائل الجامعية:

1. حداد رويده حنا إبراهيم، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان- دراسة ميدانية، جامعة آل البيت، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009.
2. بوخلوة باديس، أثر تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على منتجات النفطية - دراسة ميدانية في مؤسسة سوناطراك(قسم التكرير)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
3. فؤاد محمد حسين الحمدي، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة المستنصرية، جمهورية اليمن، 2003.
4. شريف بوقصبة، انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة- دراسة حالة شركة سوناطراك-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
5. فياض علان فياض المساعد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة جرش، 2013.
6. السعيدة، منصور إبراهيم، نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2005.
7. مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة وهران، 2014.
8. مروان سليم إبراهيم الأغا، العلاقة بين الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتوجه بالتسويق والأداء في المؤسسات الصناعية بغزة، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، جامعة أسبوط، مصر، 2007.

9. العايب عبدالرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
10. ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
11. مسان كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
12. قدرى عثمان إبراهيم، أثر المسؤولية الاجتماعية في الأداء: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تخصص إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سورية، 2015.
13. حمودة أحمد نور الدين، نحو تطوير نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي للأداء البيئي والاجتماعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005.
14. عليان، مازن عبد القادر خليل، واقع المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي و أثرها على الأداء، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994.
15. منذر نائل الكرداشة، واقع تبني منظمات الأعمال الصناعية للمسؤولية البيئية - دراسة تطبيقية لآراء عينة من مديري الوظائف الرئيسية لدى الشركات الصناعية داخل حدود أمانة عمان الكبرى - ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2010.
16. العناتي، رضوان محمد، بناء نموذج قياس وتقويم أداء شركات المقاولات الأردنية باستخدام بطاقة العلامات المتوازنة - رسالة دكتوراه غير منشورة- ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2004.
17. العواملة، نائل، مؤشرات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1990.
18. ماهر، شعشاعة، محاسبة المسؤولية الاجتماعية بتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، -رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1991.
19. مسان كرومية، المسؤولية الاجتماعية وحماية المستهلك في الجزائر دراسة حالة المؤسسات العاملة بولاية سعيدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
20. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة" حالة سوناطراك"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

21. مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية)، أطروحة دكتورا، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012/2011.
22. نورا محمد عماد الدين أنور، المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، دراسة تطبيقية مقدمة إلى مركز المديرين المصري، مسابقة الأبحاث السنوية، 2010.
23. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع - الاتجاهات والقضايا الراهنة -، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2004.
24. حسين عبد الجليل آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة، بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.
25. فؤاد محمد عيسى، المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام 2010 حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات، جامعة أسيوط، 2010.

رابعاً - القوانين والمراسيم :

1. الأمر 22/71 العدد 30 والمتعلق بـ "تحديد الإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله".
2. الأمر 24/71 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 13 أبريل 1971 العدد 30 والمتعلق بـ "بالبحث عن الوقود واستغلاله ونقله بواسطة القنوات وبالنظام الجبائي الخاص بهذه النشاطات".
3. القانون رقم 07/05 المتعلق بالحروقات المؤرخ في 28 أبريل 2005 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 لسنة 2005.
4. الأمر 10/06 المؤرخ في 29 جويلية 2006 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 في 30 يوليو 2006.
5. القانون رقم 01/13 المؤرخ في 20 فبراير 2013 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11 في 24 فبراير 2013.

خامساً: التقارير الإحصائية:

1. تقرير سوناطراك السنوي لسنة 2017.
2. تقرير وزارة الطاقة والمناجم لسنة 2017.
3. التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوابك) سنة 2017.

4. النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، ماي وأغسطس وسبتمبر وأكتوبر 2018.

5. تقرير شركة BP لسنة 2017.

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

- 1- AUTISSIER David et autres. **L'Atlas du Management - L'encyclopédie du management en 100 dossiers-clés**, Edition d'organisation, Paris, France, 2007.
- 2- AZZERI, Franck et autres. **Organiser le développement Durable**, Editions Vuibert, Paris, France, 2005.
- 3- BRILMAN, Jean. **Les meilleures pratiques en management**, Editions d'Organisation, Paris, France, 1998.
- 4- BURGENMIER, Beat. **Economie du développement durable, 2eme édition, Edition DE BOECK**, Bruxelles, Belgique, 2005.
- 5- CAPRON, Michel et QUAIREL-LANOIZELEE, Françoise, **la responsabilité sociale de l'entreprise**, Edition la découverte, Paris, France, 2007.
- 6- CAPRON, Michel. **Comptabilité sociale et sociétale, dans Bernard COLASSE "Encyclopédie de comptabilité, contrôle de gestion et audit"**, Editions Economica, Paris, France.
- 7- Carroll, Archie B, **The Pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders**, Business Horizons, July-August 1991.
- 8- Centre des jeunes dirigeants d'entreprise, **le guide de la performance globale: 100 questions pour faire votre diagnostic et établir votre plan d'action**, Editions d'Organisation, Paris, France, 2004.

- 9- CHARDONNET, André et THIBAUDON, Dominique. **Le guide du PDCA de Deming : progrès continu et management**, Editions d'Organisation, Paris, France, 2003.
- 10- COSTA Nathalie. **Gestion du développement durable**, Ellipses Edition Marketing, Paris, France, 2008.
- 11- David Crowther & Güler Aras, **Corporate Social Responsibility**, First Edition, Download Free Books At bookboon.com, 2008.
- 12- DAYAN Armand. **Manuel de gestion**, Editions Ellipses/ Agence universitaire de la francophonie, « universités francophones AUF », France, 1999.
- 13- **GUIDANCE DOCUMENT FOR SOCIAL ACCOUNTABILITY 8000 (SA8000®:2014)**, SOCIAL ACCOUNTABILITY INTERNATIONAL, NEW YORK, MAY 2016.
- 14- **United Nations Research Institute for Social Development to clarify the meaning of corporate social responsibility**, <https://books.google.dz/books>.

ثانياً: المقالات

- 1- ACQUIER, Aurélien et GOND, Jean-Pascal. Aux sources de la responsabilité sociale de l'entreprise : à la (re)découverte d'un ouvrage fondateur, Social Responsibilities of the Businessman d'Howard Bowen, **revue Finance Contrôle Stratégie**, Paris, France, Volume 10, n° 2, juin 2007.
- 2- ARABECHE Zina Et TABETI Habib, L'orientation entrepreneuriale des dirigeants et la responsabilité sociale des entreprises –Application aux PME algériennes, **Strategy and Development Review**, Université Abdelhamid Ben Badis MOSTAGANEM, Vol.06, N11, 2017.

- 3– Armando García-Chiang, Corporate social responsibility in the Mexican oil industry: Social impact assessment as a tool for local development, **International Journal of Corporate Social Responsibility**, (2018) 3.15 <https://doi.org/10.1186/s40991-018-0038->.
- 4– Arpita Agnihotri, Saurabh Bhattacharya, Communicating CSR practices – Role of internationalization of emerging market firms, **Journal of Marketing Communications**, Volume 24, – Issue 6, 2018.
- 5– Asian A Umobong, Uche T Agburuga, Corporate Tax and Corporate Social Responsibility of Firms in Nigeria, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.09, No.10, 2018, p.p8–25.
- 6– Asllan HAJDERI, On the reduction of environmental pollution caused by gases automobile emissions, **Journal of Studies in Economics and Society**, FACULTY OF BUSINESS, ALEKSANDËR MOISIU UNIVERSITY DURRËS, ALBANIA, Vol.02, No.02, 2010.
- 7– BEN YEDDER, Moez et ZADDEM, Férid. La Responsabilité Sociale de l'Entreprise (RSE), voie de conciliation ou terrain d'affrontements?, **Revue multidisciplinaire sur l'emploi le syndicalisme et le travail (REMEST)**, France, vol. 4, N° 1, 2009.
- 8– CAROLL Archie B et SHABANA, Kareem M. The business case for corporate social responsibility: a review of concepts, research and practice, **International journal of Management review**, USA, 2010.
- 9– Carroll Archie B, **A three–dimensional conceptual model of corporate performance**, Academy of Management Review, Vol. 4 No. 4, 1979 .
- 10– David Crowther, **The Maturing of Corporate Social Responsibility: A Developmental Process**, De Montfort University, UK, 2008: p06.
- 11– Dima Jamali and Charlotte Karam, Corporate Social Responsibility in Developing Countries as an Emerging Field of Study, **International**

- Journal of Management Reviews**, American University of Beirut, Olayan School of Business, Vol. 20, 2018,
- 12– G.T. AKINLEYE, FAUSTINA T. ADEDAYO & M. J. AKINLEYE, Corporate Social Responsibility, Profit After Tax and Return on Asset of Selected Multinational Companies: A Granger Causality Approach, **European Journal of Business and Management**, Vol.10, No.9, 2018.
- 13– Güler Aras, Evaluating Sustainability: a Need for Standards, Issues in Social and Environmental Accounting, Institute of Social Science, **Yildiz Technical University**, Turkey, Vol. 2, No. 1 June 2008.
- 14– Herman Aguinis, Ante Glavas, On Corporate Social Responsibility, Sensemaking, and the Search for Meaningfulness Through Work, **Journal of Management** Vol. XX No. X, Month XXXX 1–30 DOI: 10.1177/0149206317691575, 2017.
- 15– Ifzal Ahmad, Ammara Mujtaba, The dark side of Corporate Social Responsibility: Evidence from a Public Sector Oil Company, **NUML International Journal of Business & Management**, Vol. 12, No: 1. June, 2017 ISSN 2410-5392.
- 16– Jennifer K lynes, Mark Andrachuk," motivations for corporate social and environmental responsibility: A case study of Scandinavian airlines", **Journal of international management**, Vol.14, No. 05, 2008.
- 17– Jesus Ernesto Rocha-Ibarra, Yashiro. Danahi Cisneros-Reyes, Safety and Labor Health, Corporate Social Responsibility with Return of Economic Benefits, **European Scientific Journal**, Vol.14, No.13 May 2018.
- 18– Joseph Ikechukwu Uduji, Elda Nduka Okolo-Obasi, Multinational Oil Firms' CSR Initiatives in Nigeria: The Need of Rural Farmers in Host Communities, **Journal of International Development banner**, Volume 29, Issue3, April 2017.

- 19– JouAnna–Lena Kühn, Markus Stiglbauer, Matthias S. Fifka, Contents and Determinants of Corporate Social Responsibility Website Reporting in Sub-Saharan Africa: A Seven–Country Study, **Journal of Business & Society**, Vol 57, Issue 3, 2018.
- 20– KATEB Karim et SALEM Abdelaziz, La Responsabilité Sociale des Entreprises : « Cas de quelques entreprises Algériennes », **Les Cahiers du MECA**, Université de Tlemcen, vol. 13, n. 2 , 2017, p.p 123–135
- 21– KATEB Karim et SALEM Abdelaziz, La Responsabilité Sociale des Entreprises : « Cas de quelques entreprises Algériennes », **Les Cahiers du MECA**, Université de Tlemcen, vol. 13, n. 2 , 2017.
- 22– Kwang–Ho Kim, MinChung Kim, Cuili Qian, Effects of Corporate Social Responsibility on Corporate Financial Performance: A Competitive–Action Perspective, **Journal of Management**, Vol 44, Issue 3, 2018.
- 23– M. Duynhouwer, What are the effects of globalization on the application of business ethics in corporate governance?, **Tilburg University**, 2017.
- 24– Mariana Cristina GANESCU, Corporate social responsibility, a strategy to create and consolidate sustainable businesses, **University Constantin Brâncoveanu, theoretical and Applied Economics**, Volume XIX, No. 11, 2012.
- 25– Mauricio Andrés Latapí Agudelo , Lára Jóhannsdóttir and Brynhildur Davídsdóttir, A literature review of the history and evolution of corporate social responsibility, **International Journal of Corporate Social Responsibility**, (2019) 4:1 <https://doi.org/10.1186/s40991-018-0039-y>.
- 26– Mei Peng Low, Corporate Social Responsibility and the Evolution of Internal Corporate Social Responsibility in 21st Century, **Asian journal of social sciences and Management studies**, Universiti Tunku Abdul Rahman, Malaysia, Vol 3, No 1, 2016.

- 27– Nazamul Hoque, Abdul Rahim Abdul Rahman, Is corporate social responsibility pursuing pristine business goals for sustainable development?, **Journal of Corporate Social responsibility and Environmental Management**, Volume25, Issue6, November/December 2018.
- 28– Valentina–Mariana Mănoiu, Alexandru Valeriu Gadiuta, The Environmental Responsibility of Two Major Oil Companies in Romania, **European Scientific Journal**, July 2017 /SPECIAL/ edition ISSN: 1857 – 7881 (Print) e – ISSN 1857– 7431.
- 29– Van Bommel, H.W.M, A conceptual framework for analyzing sustainability strategies in industrial supply networks from an innovation perspective, **Journal of Cleaner Production**, Volume 19, Issue 8, May 2011,
- 30– Yorbana Seign–Goura, La responsabilité sociale des entreprises dans le secteur pétrolier au Tchad, **CONFERENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE DEVELOPPEMENT**, CNUCED Projet 1415P: Renforcement des capacités dans les secteurs pétrolier et minier dans les économies des pays de la CEEAC, Atelier de formation sur l'implication du secteur privé dans les activités pétrolières et minières au Tchad N'Djaména, Tchad, 6–8 décembre 2016.

ثالثا: الرسائل العلمية

- 1– Anna Cournac, **LA RESPONSABILITE SOCIALE DE L'ENTREPRISE MULTINATIONALE A L'EGARD DE SES TERRITOIRES D'IMPLANTATION**, thèse de doctorat Gestion et management. Université de Pau et des Pays de l'Adour, France, 2013.
- 2– DAMAK, AYADI Salma. **La publication des rapports sociétaux par les entreprises françaises**, thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Université de Paris Dauphine, France, 2004.
- 3– David Polášek, **Corporate Social Responsibility in Small and Medium–Sized Companies in the Czech Republic**, Doctoral Thesis

- in the Doctor of Business Administration Programme, CZECH MANAGEMENT INSTITUTE PRAHA, Czech Republic, 2010.
- 4– DELCHET, Karen. **La prise en compte du développement durable par les entreprises, entre stratégies et normalisation : étude de la mise en oeuvre des recommandations du guide AFNOR SD 21000 dans un échantillon de PME françaises**, Thèse de doctorat, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint Etienne et Université Jean MONNET de Saint Etienne, 2006.
 - 5– ESSID Moez. **Les mécanismes de contrôle de la performance globale : le cas des indicateurs non financiers de la RSE**, Thèse pour l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion, Université Paris-Sud-, France 2009.
 - 6– GONDRAN N, **Evaluation et représentation des enjeux environnementaux dans une perspective de transitions écologique et énergétique**, Thèse de doctorat, Université Jean Monnet de Saint-Etienne, France, 2015
 - 7– GUYLAINE VIGNOLA, **Le discours de responsabilité sociale des compagnies pétrolières et son application dans le secteur du transport de produits pétroliers**, MÉMOIRE DE LA MAÎTRISE EN SCIENCE POLITIQUE, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, Canada, 2008.
 - 8– Jawed Akhtar Mohammed, **Corporate Social Responsibility in Islam**, unpublished Ph.D. dissertation, Auckland University of Technology, New Zealand, 2007.
 - 9– Korathotage Kamal Tilakasiri, **Corporate Social Responsibility and Company Performance: Evidence from Sri Lanka**, Thesis submitted in fulfilment of the requirement of the degree of Doctor of Philosophy, Victoria University Melbourne, Australia, 2012.

- 10– Lars Isaksson, **Corporate Social Responsibility: A Study of Strategic Management and Performance in Swedish Firms**, A Dissertation submitted to the graduate faculty in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy, Bond University School of Business Gold Coast, Australia, 2012.
- 11– Olabisi Shoaga, **La responsabilité sociale des entreprises au Nigéria depuis la crise des Ogonis : de la réalité au discours**, thèse de doctorat Science politique. Université de Bordeaux, France, 2014.
- 12– Rajat Panwar, **Corporate Social Responsibility in the Forest Products Industry: An Issues Management Approach**, Doctor of Philosophy, Oregon State University, USA, 2008.
- 13– Rajat Panwar, **Corporate Social Responsibility in the Forest Products Industry: An Issues Management Approach**, Doctor of Philosophy, Oregon State University, USA, 2008.
- 14– Suman Sen, **CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY IN SMALL AND MEDIUM ENTERPRISES: APPLICATION OF STAKEHOLDER THEORY AND SOCIAL CAPITAL THEORY**, A RESEARCH THESIS SUBMITTED TO SOUTHERN CROSS UNIVERSITY AUSTRALIA IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF DOCTOR OF BUSINESS ADMINISTRATION, Southern Cross University, AUSTRALIA, 2011.
- 15– Yahya Alzahrani, **La responsabilité sociale et environnementale des entreprises en Arabie saoudite : approche de droit international**, Thèse de doctorat, Université d'Avignon et des Pays de Vaucluse, Avignon, France, 2011.
- 16– Yahya Alzahrani, **La responsabilité sociale et environnementale des entreprises en Arabie saoudite : approche de droit international**,

Thèse pour obtenir le grade de Docteur en Droit Public, Université d'Avignon et des Pays de Vaucluse, France, 2011.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
2. www.afnor.org
3. <https://www.marefa.org>
4. <https://www.lcps.org>.
5. www.iosjournals.org
6. <https://www.lr.org/en-gb/iso-29001/>.
7. <https://www.iso.org/fr/standard/55499.html>
8. www.inpots-dz.org
9. www.audencia.edu
10. www.bas-sagepub.com
11. www.communicationresponsable.fr
12. <http://www.mediaterre.org/france/actu,20020705102716.html>
13. <http://www.mipi.dz>
14. www.actu-environnement.com
15. <https://firstindustrialrevolution.weebly.com>
16. <http://www.economist.com/node/12510632>
17. <https://www.thehenryford.org/collections-and-research/digital-collections/expert-sets/7139>
18. https://libcom.org/files/negri_keynes.pdf
19. <http://www.yourarticlelibrary.com/hrm/industrial-democracy-in-management/75373>.
20. <https://www.noonpost.org/content/5149>
21. <http://ar.sweden.se/business/ethics-and-business-facts-csr>

22. <http://www.csr-online.cz/en/15-questions-answers-about-csr/>
23. https://www.sourcewatch.org/index.php/International_Chamber_of_Commerce.
24. www.un.org/frnch/ecosoc
25. <https://infotechaccountants.com/topic/1320>
26. <https://www.lr.org/en-gb/iso->
27. https://pecb.com/pdf/whitepapers/20-pecb-whitepapers_iso-29001.pdf.
28. <http://www.annales.org/archives/cofrhigeo/sahara.html>.
29. <https://www.albawaba.com/ar>
30. <http://www.sonatrach.com/ar/organisation>
31. <https://www.iso.org/structure.html>
32. <https://www.iso.org/iso-26000-social-responsibility.html>.
33. <https://www.iso.org/structure.html>
34. <https://asq.org/quality-resources/iso-26000>
35. <https://www.iso.org/standard/42546.html>
36. <https://asq.org/quality-resources/quality-glossary/i#iso14000>
37. <https://asq.org/quality-resources/iso-14000>
38. <https://www.gso.org.sa/ar/knowledge/gulf-encyclopedia/iso-14001-basis-and-principles-of-environmental-management-systems>
39. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D9%8A%D8%B2%D9%88_14000
40. https://www.paltrade.org/ar_SA/page/social-accountability-sa8000
41. <http://www.saintl.org/index.cfm?fuseaction=Page.ViewPage&pageId=1689>
42. <https://www.gso.org.sa/ar/knowledge/gulf-encyclopedia/ohsas-18001-basis-and-principles-of-management-systems-for-occupational-health-and-safety/>
43. <https://www.globalreporting.org/information/about-gri/governance-bodies/Pages/default.aspx>

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: قائمة الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة (الاستبيان)

الرقم	الاسم واللقب الأستاذ	الرتبة العلمية	جهة العمل
1.	أ.د/ بن قرينة محمد حمزة	أستاذ	جامعة ورقلة
2.	أ.د/ لعمى أحمد	أستاذ	جامعة ورقلة
3.	أ.د/ إلياس بن ساسي	أستاذ	جامعة ورقلة
4.	أ.د/ علاوي محمد لحسن	أستاذ	جامعة ورقلة
5.	د/ مخلفي أمينة	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة ورقلة
6.	د/ بن مالك محمد حسان رحمه الله	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة ورقلة
7.	د/مولاي لخضر عبدالرزاق	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة ورقلة
8.	د/ سياغ أحمد رمزي	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة ورقلة
9.	د/ دويس محمد الطيب	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة ورقلة
10.	د/ خامرة الطاهر	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة ورقلة
11.	د/ طارق شنقال	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة عنابة

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

سيدي المدير تحية طيبة، أما بعد :

يسعى الباحث من خلال الاستبيان المرفق إلى جمع البيانات حول الدراسة الموسومة
(المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات النفطية - دراسة حالة مجموعة من
الشركات النفطية العاملة في الجزائر) والتي يقوم الباحث من خلالها كإعداد جزء من
مستلزمات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية .

لذا نرجو من سيادتكم وضع علامة (X) أمام الفقرة التي ترونها مناسبة لحالة
الشركة من فقرات الاستبيان وفقا لتقديركم لذلك، ومع تقديري لانشغالكم ووقتكم
الثمين نأمل من سيادتكم كل الأمل الاستجابة بموضوعية ودقة لهذا الاستبيان لما له من
أهمية بالغة لمنظمات الأعمال في قطاع المحروقات الجزائري وكذا البحث العلمي.

وكما نؤكد لكم بأن المعلومات المقدمة لن تستعمل إلا من أجل أغراض البحث
العلمي.

وأخيرا تقبلوا منا خالص التقدير والاحترام، ونشكركم على حسن تجاوبكم
وتعاونكم معنا.

الجزء الأول : معلومات عامة عن الشركة :

1- المستوى الإداري (الوظيفي) لمالئ الاستبيان:

- مدير عام

- نائب مدير عام

- مدير فرعي

- رئيس مصلحة

- رئيس قسم

.....: أخرى يرجى ذكرها:

2- اسم الشركة بالكامل:

- مركز

- فرع

3- عمر الشركة :

- أقل من 05 سنوات

- من 06 إلى 10 سنوات

- من 11 سنة فما فوق

4- ملكية الشركة :

- مؤسسة خاصة

- مؤسسة عمومية

- مؤسسة أجنبية

- مؤسسة شراكة

5- الهيكل القانوني للمؤسسة :

- شركة ذات مساهمة

- شركة ذات مسؤولية محدودة

- شركة فردية ذات مساهمة محدودة

6- الأعمال التي تنشط فيها الشركة :

- نشاطات المنبع
 - نشاطات المصب
 - الخدمات البترولية
- أنشطة أخرى:.....

7- حجم الشركة :

- صغيرة
 - متوسطة
 - كبيرة

8- عدد العاملين :

- أقل من 49 عامل
 - من 50 إلى 249 عامل
 - من 250 إلى 499 عامل
 - أكبر من 500 عامل

9- الشهادات المحلية والدولية التي حصلت عليها الشركة في مجال الجودة وحماية البيئة والخدمات

المجتمعية :

- إيزو 26000
 إيزو 14000

شهادات أخرى.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الجزء الثاني : محاور الاستبيان

المسؤولية الاجتماعية للشركات (**Corporate Social Responsibility**): هي الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للعاملين، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف.

المحور الأول : الفلسفة الإدارية تجاه المسؤولية الاجتماعية:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					1-الربحية هي الهدف الوحيد من وراء نشاط الشركة الاقتصادية.
					2-تشمل المسؤولية الاجتماعية دور الشركة تجاه أصحاب المصلحة الداخليين (العاملون، المساهمون أو المالكون).
					3- تشمل المسؤولية الاجتماعية دور الشركة تجاه أصحاب المصلحة الخارجيين (الزبائن، المجتمع، البيئة، الحكومة).
					4-يتعين على الشركة ممارسة دور اجتماعي فعال في المجتمع بصفتها جزء منه.
					5-تتمثل المسؤولية الاجتماعية في الهبات والمساعدات الخيرية التي تمنحها الشركة للمحتاجين في مكان تواجدها محلياً ووطنياً.
					6-برامج المسؤولية الاجتماعية تعتبر برامج هامشية، تقوم بها الشركة عندما يتوفر التمويل اللازم لها.

					7-تهدف برامج المسؤولية الاجتماعية إلى تحسين صورة الشركة في المجتمع وبالتالي حصولها على ميزة تنافسية.
					8-تعتبر الشركة القيام ببرامج المسؤولية الاجتماعية تكلفة إضافية بالنسبة لها.
					9-تقوم الشركة بالمشاركة في المنتقيات العلمية والندوات الوطنية والدولية التي تهتم بموضوع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.
					10-تهتم الشركة بالإطلاع على التجارب الدولية للشركات الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للاقتداء.

المحور الثاني: تقييم ممارسة المسؤولية الاجتماعية:

الفرع الأول: ممارسات المسؤولية الاجتماعية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
المسؤولية الاقتصادية					
					11-تساهم الشركة في دعم الاقتصاد المحلي والوطني.
					12-تهدف الشركة للوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة في العمل.
					13- تساهم الشركة في توفير مصادر الحياة الكريمة للمجتمع المحلي.
					14-تخلق الشركة فرص عمل جديدة .
					15-تحرص الشركة على تحقيق الربح بأساليب مشروعة.
					16- تسعى الشركة إلى التميز عن الشركات الأخرى

					بالأساليب المشروعة.
المسؤولية القانونية					
					17-تلتزم الشركة بممارسة الأعمال التي تتوافق مع القوانين المحلية السارية في الدولة والمجتمع.
					18-تتحمل الشركة مسؤوليتها تجاه أفراد المجتمع المحلي ككل دون تمييز.
					19-تلتزم الشركة بتطبيق متطلبات الصحة والسلامة أثناء أداء العمل.
					20-تلتزم الشركة بالأنظمة الخاصة بحماية البيئة.
					21-تعد حماية البيئة من أهم مرتكزات ثقافة الشركة.
المسؤولية الأخلاقية					
					22-تروج الشركة لأعمالها وفق أخلاقيات المهنة.
					23-تتجز الشركة أعمالها بأسلوب يتوافق مع القيم الأخلاقية للمجتمع المحلي.
					24-تؤكد الشركة على السلوك والتعامل الأخلاقي الذي يتطابق مع القوانين والأنظمة السائدة.
					25-توفر الشركة فرص وظيفية متكافئة وعادلة للجميع.
					26-تتوافق أهداف الشركة مع قيم المجتمع.
					27-تمتلك الشركة نظاماً صارماً لمحاربة الفساد الإداري.
					28-تمتلك الشركة دليل عمل أخلاقي واضح ومعلن لجميع العاملين لديها.
المسؤولية الخيرية					
					29- تقدم الشركة منح وهبات لدعم المجتمع المحلي

					(كالتعليم والصحة).
					30- تخصص الشركة جزء من أرباحها لدعم المؤسسات الخيرية والاجتماعية (كمراكز الطفولة ودور المسنين ومراكز رعاية المعاقين).
					31- تساهم الشركة في دعم البنى التحتية للمجتمع المحلي (كالطرق والمراكز الصحية والمدارس وغيرها).
					32- تساهم الشركة في توفير فرص عمل لذوي الاحتياجات الخاصة.
					33- تساهم الشركة في حل المشاكل والتخفيف من الأضرار التي تحل بالمجتمع المحلي أثناء الأزمات.
					34- تساهم الشركة في توفير فرص عمل للمرأة إيماناً منها بدورها في زيادة مستويات الدخل للمواطنين وتحسين معيشتهم.

الفرع الثاني : طبيعة برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتم ممارستها:

ما هي المبادرات الاجتماعية (الخيرية والتطوعية) التي تقوم بها شركتكم؟ وهل تقومون بها بشكل دوري؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

المحور الثالث: المعوقات أمام مبادرات المسؤولية الاجتماعية :

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					35-عدم إدراك المفهوم الصحيح للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
					36-الخلط بين العمل التطوعي الخيري وبين برامج المسؤولية الاجتماعية.
					37- عدم وجود خطط واستراتيجيات واضحة لممارسة المسؤولية الاجتماعية.
					38- نقص برامج التوعية والإعلام بالدور الاجتماعي للقطاع الاقتصادي.
					39- نقص ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى مدراء المؤسسات.
					40-لا تعتبر برامج المسؤولية الاجتماعية برامج إلزامية بقوة القانون لذلك لا تهتم بها الشركات.
					41-نقص الموارد المالية للمؤسسة لا تمكنها من تخصيص ميزانية لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
					42-عدم وجود أي تنسيق بين الجامعات ومراكز البحث العلمي من جهة وقطاعات الأعمال من جهة أخرى، مما يعرقل وصول الكثير من المفاهيم إلى المؤسسات.
					43- عدم وجود تكوين في مجال المسؤولية الاجتماعية لقطاعات الأعمال.

Université de Kasdi Merbah - Ouargla

**Faculté des sciences économiques, des sciences commerciales et des sciences
de gestion**

Département des sciences économiques

Monsieur,

Etudiant en 3eme année du doctorat en économie dans le domaine pétrolier cherche à travers le questionnaire ci-joint de recueillir des données sur l'étude étiquetée (responsabilité sociale et environnementale dans les compagnies pétrolières - une étude de cas d'un groupe de sociétés pétrolières opérant en Algérie), à travers lequel le chercheur travaille dans le cadre des exigences de l'obtention d'un doctorat sciences économiques.

Nous vous demandons donc de bien vouloir mettre une marque (X) devant le paragraphe que vous jugez approprié à la société à partir des paragraphes du questionnaire selon votre propre jugement. Cependant, j'apprécie votre temps précieux et nous espérons que vous répondrez objectivement à l'exactitude du questionnaire, car il est d'une haute importance pour les organisations des entreprises du secteur pétrolier algérien, ainsi pour la recherche scientifique.

Comme nous vous assurons que les informations fournies ne seront utilisées qu'à des fins des recherches scientifiques.

Enfin, veuillez accepter notre sincère appréciation et notre respect, et nous vous remercions de votre réaction rapide et de votre coopération avec nous.

Partie I: Informations générales sur l'entreprise:

1. Le niveau administratif (carrière) de qui remplira le questionnaire:

- Directeur général
- Directeur Général Adjoint
- Un sous-gestionnaire
- Chef du Administration
- Chef de department
- Autre s'il vous plaît mentionné:.....

2. Nom complet de l'entreprise:.....

- Centre
- Section

3. Âge de l'entreprise:

- Moins de 5 ans
- De 6 à 10 ans
- 11 ans et plus

4. Propriété de l'entreprise:

- établissement privé
- Institution publique
- Institution étrangère
- Institution commune

5. La structure juridique de l'entreprise:

- une société anonyme
- Une société à responsabilité limitée
- Entreprise individuelle à contribution limitée

6. Le travail dans lequel l'entreprise est active:

- Activités en amont
- Activités en aval
- Services pétroliers
- D'autres activités:.....

7. La taille de l'entreprise:

- Petit
- Moyen
- Gros

8. Le nombre d'employés:

- Moins de 49 travailleurs
- 50 à 249 travailleurs
- 250 à 499 travailleurs
- Plus de 500 travailleurs

9. Certificats locaux et internationaux acquis par l'entreprise dans le domaine de la qualité, de la protection de l'environnement et des services communautaires:

- ISO 26000
- ISO 14000
- autres

certificats:.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

Partie II: les axes du questionnaire

Responsabilité sociale des entreprises: engagement continu des entreprises à se comporter de manière éthique et à contribuer au développement économique et à la protection de l'environnement et à améliorer la qualité des conditions de vie des travailleurs. La communauté locale et la société dans son ensemble afin d'améliorer la qualité de la vie pour toutes ces parties.

Le premier axe: la philosophie administrative vers la responsabilité sociale:

La phrase	Entièrement d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Entièrement pas d'accord
1- La rentabilité est le seul objectif de l'activité économique de l'entreprise.					
2- Le rôle de l'entreprise comprend la responsabilité sociale envers les parties prenantes internes (employés, actionnaires ou propriétaires).					
3- Inclure le rôle de la responsabilité sociale de l'entreprise auprès des parties prenantes externes (clients, communauté, environnement, gouvernement).					
4- L'entreprise doit jouer un rôle social efficace dans la société.					
5- Responsabilité sociale dans les dons de bienfaisance accordés par l'entreprise aux nécessiteux à sa place localement et nationalement					
6- Les programmes de responsabilité sociale sont des programmes marginaux, pour l'entreprise lorsque le financement est disponible pour elle.					
7- Des programmes de responsabilité sociale visant à améliorer l'image de l'entreprise dans la communauté et, par conséquent, leur accès à un avantage concurrentiel.					
8- L'entreprise considère les programmes de responsabilité sociale comme un coût supplémentaire.					
9- L'entreprise participe à des réunions scientifiques, à des séminaires nationaux et à des rencontres internationales sur le thème de la responsabilité sociale des entreprises.					
10- L'entreprise concernée par l'accès à une expérience internationale menant des entreprises dans le domaine de la responsabilité sociale à imiter.					

Le deuxième axe: évaluer l'exercice de la responsabilité sociale:

La phrase	Entièrement d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Entièrement pas d'accord
La Responsabilité Economique					
11- Contribuer à l'entreprise pour soutenir l'économie locale et nationale.					
12- L'entreprise vise à atteindre un niveau d'efficacité plus élevé dans le travail					
13- L'entreprise contribue à assurer une vie décente à la communauté locale.					
14- L'entreprise crée de nouveaux emplois					
15- La société porte attention aux méthodes légitimes de profit.					
16- La société cherche à différencier les méthodes légitimes des autres sociétés.					
Responsabilité Juridique					
17- L'entreprise est engagée envers les entreprises compatibles avec les lois locales en vigueur dans l'État et la société.					
18- La société assume ses responsabilités envers la communauté locale dans son ensemble sans discrimination					
19- L'entreprise s'engage à appliquer les exigences de santé et de sécurité au travail.					
20- L'entreprise est engagée dans la réglementation pour la protection de l'environnement.					
21- La protection de l'environnement est l'une des plateformes les plus importantes pour la culture d'entreprise					
La Responsabilité Morale					
22- L'entreprise promeut son travail selon l'éthique de la profession.					
23- La société fait son travail de manière compatible avec les valeurs morales de la communauté.					
24- La société réaffirme le comportement moral					

conformément aux lois et règlements en vigueur.					
25- L'entreprise offre des opportunités d'emploi équitables et égales pour tous.					
26- Les objectifs de l'entreprise sont compatibles avec les valeurs de la communauté.					
27- L'entreprise dispose d'un système strict de lutte contre la corruption administrative.					
28- La société a une morale claire et a déclaré tous ses travailleurs.					
La Responsabilité Bienveillante					
29- L'entreprise offre des subventions et des dons pour soutenir la communauté locale (comme l'éducation et la santé)					
30- L'entreprise alloue une partie de ses bénéfices au soutien des institutions caritatives et des centres sociaux pour personnes âgées (centres de soins aux enfants et centres pour handicapés).					
31- L'entreprise contribue au soutien des infrastructures communautaires locales (routes, centres de santé, écoles, etc).					
32- L'entreprise contribue à fournir des opportunités de travail aux personnes handicapées.					
33- L'entreprise contribue à la résolution des problèmes et à l'atténuation des dommages causés à la communauté locale lors des crises.					
34- L'entreprise contribue à offrir des opportunités d'emploi aux femmes, convaincue de son rôle dans l'augmentation des revenus des citoyens et l'amélioration de leur vie.					

Le troisième axe: la nature des programmes de responsabilité sociale à exercer:

Quelles sont les initiatives sociales (volontaires et caritatives) de votre entreprise? Est-ce que vous le faites périodiquement?.....
.....
.....
.....
.....

Le quatrième axe: les obstacles aux initiatives de responsabilité sociale:

La phrase	Entièrement d'accord	D'accord	Neutre	Pas d'accord	Entièrement pas d'accord
35- Ne réalisant pas le concept correct de responsabilité sociale des entreprises.					
36- La confusion entre bénévolat et philanthropie et programmes de responsabilité sociale.					
37- Absence de stratégies et de plans clairs pour exercer une responsabilité sociale.					
38- Le manque de programmes d'information et de sensibilisation sur le rôle du secteur social et économique.					
39- L'absence d'une culture de responsabilité sociale vis-à-vis des directeurs des institutions.					
40- Les programmes de responsabilité sociale ne sont pas des programmes obligatoires ayant force de loi.					
41- Le manque de ressources financières de l'institution ne permet pas un budget systématique pour les programmes de responsabilité sociale.					
42- Absence de coordination entre les universités et les centres de recherche scientifique d'une part et les secteurs d'activité d'autre part, ce qui entrave l'arrivée de nombreux concepts dans les institutions.					
43- Il n'y a pas de formation dans le domaine de la responsabilité sociale des secteurs d'activité.					

الملحق رقم 04: معامل الثبات

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,701	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,863	9

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,875	24

الملحق رقم 05: اختبار الفرضية الأولى

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور_الأول	220	3,7718	,51959	,03503

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المحور_الأول	22,032	219	,000	,77182	,7028	,8409

الملحق رقم 06: اختبار الفرضية الثانية

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المسؤولية_الاقتصادية	220	4,0705	,59228	,03993
المسؤولية_القانونية	220	4,1255	,63497	,04281
المسؤولية_الأخلاقية	220	3,9422	,60648	,04089
المسؤولية_الخبرية	220	3,6432	,65386	,04408

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
المسؤولية_الاقتصادية	26,807	219	,000	1,07045	,9918	1,1492
المسؤولية_القانونية	26,290	219	,000	1,12545	1,0411	1,2098
المسؤولية_الأخلاقية	23,043	219	,000	,94221	,8616	1,0228
المسؤولية_الخبرية	14,590	219	,000	,64318	,5563	,7301

الملحق رقم 07: اختبار الفرضية الرابعة

Descriptives

المحور_الثاني

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
سنوات من 5 أقل	24	3,7188	,31643	,06459	3,5851	3,8524	2,96	4,21
سنوات إلى 10 من 5	14	3,9048	,43468	,11617	3,6538	4,1557	3,17	4,50
سنوات من 10 أكثر	182	3,9691	,49501	,03669	3,8967	4,0415	2,83	4,96
Total	220	3,9377	,48000	,03236	3,8739	4,0015	2,83	4,96

ANOVA

المحور_الثاني

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	1,345	2	,673	2,972	,053
Intragroupes	49,111	217	,226		
Total	50,457	219			

Descriptives

المحور_الثاني

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
خاصة مؤسسة	38	3,4353	,34641	,05619	3,3214	3,5492	2,83	4,46
عمومية مؤسسة	57	4,0738	,43309	,05736	3,9589	4,1887	3,00	4,88
أختيعة مؤسسة	42	3,8720	,48025	,07410	3,7224	4,0217	3,04	4,96
شراكة مؤسسة	83	4,1074	,39567	,04343	4,0210	4,1938	2,96	4,79
Total	220	3,9377	,48000	,03236	3,8739	4,0015	2,83	4,96

ANOVA

المحور_الثاني

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	13,220	3	4,407	25,561	,000
Intragroupes	37,237	216	,172		
Total	50,457	219			

Descriptives

المحور_الثاني

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
صغيرة	25	3,5633	,29441	,05888	3,4418	3,6849	3,00	4,04
متوسطة	34	3,7696	,57261	,09820	3,5698	3,9694	2,83	4,88
كبيرة	161	4,0313	,44498	,03507	3,9621	4,1006	2,96	4,96
Total	220	3,9377	,48000	,03236	3,8739	4,0015	2,83	4,96

ANOVA

المحور_الثاني

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	5,875	2	2,938	14,299	,000
Intragroupes	44,581	217	,205		
Total	50,457	219			

Descriptives

المحور_الثاني

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
المنهج نشاطات	47	3,8732	,52797	,07701	3,7182	4,0282	3,00	4,96
المصيب نشاطات	7	4,1250	,55486	,20972	3,6118	4,6382	3,00	4,63
البرولية الخدمات	166	3,9480	,46272	,03591	3,8771	4,0190	2,83	4,79
Total	220	3,9377	,48000	,03236	3,8739	4,0015	2,83	4,96

ANOVA

المحور_الثاني

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,459	2	,229	,995	,371
Intragroupes	49,998	217	,230		
Total	50,457	219			

الملحق رقم 08: اختبار الفرضية الخامسة

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
المحور_الرابع	220	3,2732	,84662	,05708

الملحق رقم 09: نتائج التحليل التباين الأحادي حسب عمر الشركة

Descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum	
					Borne inférieure	Borne supérieure			
المسؤولية الاقتصادية	سنوات من 5 أقل	24	3,8194	,51056	,10422	3,6039	4,0350	2,33	4,50
	سنوات إلى 10 من 5	14	4,0714	,73005	,19511	3,6499	4,4929	3,00	5,00
	سنوات من 10 أكثر	182	4,1035	,58617	,04345	4,0177	4,1892	2,50	5,00
	Total	220	4,0705	,59228	,03993	3,9918	4,1492	2,33	5,00
المسؤولية القانونية	سنوات من 5 أقل	24	4,1417	,74479	,15203	3,8272	4,4562	2,80	5,00
	سنوات إلى 10 من 5	14	3,9857	,56276	,15041	3,6608	4,3106	2,80	5,00
	سنوات من 10 أكثر	182	4,1341	,62688	,04647	4,0424	4,2258	2,60	5,00
	Total	220	4,1255	,63497	,04281	4,0411	4,2098	2,60	5,00
المسؤولية الأخلاقية	سنوات من 5 أقل	24	3,4286	,62056	,12667	3,1665	3,6906	2,71	4,71
	سنوات إلى 10 من 5	14	3,9796	,37108	,09917	3,7653	4,1938	3,29	4,43
	سنوات من 10 أكثر	182	4,0071	,58897	,04366	3,9209	4,0932	2,57	5,00
	Total	220	3,9422	,60648	,04089	3,8616	4,0228	2,57	5,00
المسؤولية الخبرة	سنوات من 5 أقل	24	3,6042	,34687	,07080	3,4577	3,7506	3,00	4,00
	سنوات إلى 10 من 5	14	3,5833	,59107	,15797	3,2421	3,9246	2,33	4,33
	سنوات من 10 أكثر	182	3,6529	,69017	,05116	3,5520	3,7539	1,50	5,00
	Total	220	3,6432	,65386	,04408	3,5563	3,7301	1,50	5,00

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.	
المسؤولية الاقتصادية	Intergruppes	1,711	2	,855	2,471	,087
	Intragruppes	75,114	217	,346		
	Total	76,825	219			
المسؤولية القانونية	Intergruppes	,293	2	,147	,361	,697
	Intragruppes	88,004	217	,406		
	Total	88,297	219			
المسؤولية الأخلاقية	Intergruppes	7,117	2	3,558	10,515	,000
	Intragruppes	73,434	217	,338		
	Total	80,551	219			
المسؤولية الخبرة	Intergruppes	,104	2	,052	,121	,886
	Intragruppes	93,525	217	,431		
	Total	93,629	219			

الملحق رقم 10: نتائج التحليل التباين الأحادي حسب ملكية الشركة

Descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum	
					Borne inférieure	Borne supérieure			
المسؤولية الاقتصادية	خاصة مؤسسة	38	3,5526	,46998	,07624	3,3982	3,7071	2,50	4,50
	عمومية مؤسسة	57	4,1023	,53707	,07114	3,9598	4,2448	2,67	5,00
	أجنبية مؤسسة	42	4,0357	,60434	,09325	3,8474	4,2240	2,83	5,00
	تراكة مؤسسة	83	4,3032	,52650	,05779	4,1882	4,4182	2,33	5,00
	Total	220	4,0705	,59228	,03993	3,9918	4,1492	2,33	5,00
المسؤولية القانونية	خاصة مؤسسة	38	3,4789	,53532	,08684	3,3030	3,6549	2,60	4,60
	عمومية مؤسسة	57	4,4667	,45722	,06056	4,3454	4,5880	3,00	5,00
	أجنبية مؤسسة	42	3,9381	,66478	,10258	3,7309	4,1453	2,60	5,00
	تراكة مؤسسة	83	4,2819	,51612	,05665	4,1692	4,3946	2,80	5,00
	Total	220	4,1255	,63497	,04281	4,0411	4,2098	2,60	5,00
المسؤولية الأخلاقية	خاصة مؤسسة	38	3,4549	,46125	,07482	3,3033	3,6065	2,57	4,43
	عمومية مؤسسة	57	3,9850	,57946	,07675	3,8312	4,1387	2,71	5,00
	أجنبية مؤسسة	42	4,0408	,53479	,08252	3,8742	4,2075	2,86	5,00
	تراكة مؤسسة	83	4,0861	,61382	,06738	3,9520	4,2201	2,71	5,00
	Total	220	3,9422	,60648	,04089	3,8616	4,0228	2,57	5,00
المسؤولية الخيرية	خاصة مؤسسة	38	3,2588	,53370	,08658	3,0834	3,4342	2,33	4,33
	عمومية مؤسسة	57	3,8216	,65606	,08690	3,6476	3,9957	2,17	5,00
	أجنبية مؤسسة	42	3,4563	,78869	,12170	3,2106	3,7021	1,50	5,00
	تراكة مؤسسة	83	3,7912	,52695	,05784	3,6761	3,9062	2,33	4,83
	Total	220	3,6432	,65386	,04408	3,5563	3,7301	1,50	5,00

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المسؤولية الاقتصادية	Intergroupes	,725	2	,362	1,033	,358
	Intragroupes	76,100	217	,351		
	Total	76,825	219			
المسؤولية القانونية	Intergroupes	4,054	2	2,027	5,222	,006
	Intragroupes	84,243	217	,388		
	Total	88,297	219			
المسؤولية الأخلاقية	Intergroupes	4,381	2	2,191	6,241	,002
	Intragroupes	76,170	217	,351		
	Total	80,551	219			
المسؤولية الخيرية	Intergroupes	4,153	2	2,076	5,035	,007
	Intragroupes	89,476	217	,412		
	Total	93,629	219			

الملحق رقم 11: نتائج التحليل التباين الأحادي حسب طبيعة نشاط الشركة

Descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum	
					Borne inférieure	Borne supérieure			
المسؤولية الاقتصادية	المنبع نشاطات	47	3,9645	,58456	,08527	3,7929	4,1362	2,67	5,00
	المصب نشاطات	7	4,3095	,64856	,24513	3,7097	4,9093	3,00	5,00
	الفرولية الخدمات	166	4,0904	,59078	,04585	3,9998	4,1809	2,33	5,00
	Total	220	4,0705	,59228	,03993	3,9918	4,1492	2,33	5,00
المسؤولية القانونية	المنبع نشاطات	47	4,3532	,71410	,10416	4,1435	4,5629	2,60	5,00
	المصب نشاطات	7	4,5429	,74578	,28188	3,8531	5,2326	3,00	5,00
	الفرولية الخدمات	166	4,0434	,58635	,04551	3,9535	4,1332	2,60	5,00
	Total	220	4,1255	,63497	,04281	4,0411	4,2098	2,60	5,00
المسؤولية الأخلاقية	المنبع نشاطات	47	3,6444	,69914	,10198	3,4391	3,8497	2,71	5,00
	المصب نشاطات	7	4,3673	,68441	,25868	3,7344	5,0003	3,00	5,00
	الفرولية الخدمات	166	4,0086	,54545	,04233	3,9250	4,0922	2,57	5,00
	Total	220	3,9422	,60648	,04089	3,8616	4,0228	2,57	5,00
المسؤولية الخيرية	المنبع نشاطات	47	3,6489	,75839	,11062	3,4263	3,8716	2,17	5,00
	المصب نشاطات	7	3,3095	,92009	,34776	2,4586	4,1605	2,17	4,67
	الفرولية الخدمات	166	3,6556	,60945	,04730	3,5622	3,7490	1,50	4,83
	Total	220	3,6432	,65386	,04408	3,5563	3,7301	1,50	5,00

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المسؤولية الاقتصادية	Intergroupes	,993	2	,497	1,421	,244
	Intragroupes	75,832	217	,349		
	Total	76,825	219			
المسؤولية القانونية	Intergroupes	4,776	2	2,388	6,204	,002
	Intragroupes	83,522	217	,385		
	Total	88,297	219			
المسؤولية الأخلاقية	Intergroupes	6,166	2	3,083	8,994	,000
	Intragroupes	74,385	217	,343		
	Total	80,551	219			
المسؤولية الخيرية	Intergroupes	,807	2	,403	,943	,391
	Intragroupes	92,822	217	,428		
	Total	93,629	219			

الملحق رقم 12: نتائج التحليل التباين الأحادي حسب حجم الشركة

Descriptives

	N	Moyenne	Ecart type	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95 % pour la moyenne		Minimum	Maximum
					Borne inférieure	Borne supérieure		
المسؤولية الاقتصادية	صغيرة	3,7267	,46118	,09224	3,5363	3,9170	2,83	4,33
	متوسطة	3,9608	,72132	,12371	3,7091	4,2125	2,50	5,00
	كبيرة	4,1470	,56038	,04416	4,0598	4,2342	2,33	5,00
	Total	220	4,0705	,59228	,03993	3,9918	4,1492	2,33
المسؤولية القانونية	صغيرة	4,0320	,84000	,16800	3,6853	4,3787	2,60	5,00
	متوسطة	3,9000	,73567	,12617	3,6433	4,1567	2,80	5,00
	كبيرة	4,1876	,56422	,04447	4,0998	4,2754	2,60	5,00
	Total	220	4,1255	,63497	,04281	4,0411	4,2098	2,60
المسؤولية الأخلاقية	صغيرة	3,1771	,49191	,09838	2,9741	3,3802	2,57	4,14
	متوسطة	3,8151	,61272	,10508	3,6013	4,0289	2,71	5,00
	كبيرة	4,0878	,52296	,04121	4,0064	4,1692	2,71	5,00
	Total	220	3,9422	,60648	,04089	3,8616	4,0228	2,57
المسؤولية الخبرة	صغيرة	3,4600	,46963	,09393	3,2661	3,6539	2,67	4,00
	متوسطة	3,4167	,68565	,11759	3,1774	3,6559	2,33	4,83
	كبيرة	3,7195	,65813	,05187	3,6170	3,8219	1,50	5,00
	Total	220	3,6432	,65386	,04408	3,5563	3,7301	1,50

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
المسؤولية الاقتصادية	Intergroupes	4,307	2	2,153	6,444	,002
	Intragroupes	72,518	217	,334		
	Total	76,825	219			
المسؤولية القانونية	Intergroupes	2,568	2	1,284	3,250	,041
	Intragroupes	85,730	217	,395		
	Total	88,297	219			
المسؤولية الأخلاقية	Intergroupes	18,597	2	9,298	32,569	,000
	Intragroupes	61,954	217	,286		
	Total	80,551	219			
المسؤولية الخبرة	Intergroupes	3,520	2	1,760	4,239	,016
	Intragroupes	90,108	217	,415		
	Total	93,629	219			

الملحق رقم 13: قيمة معامل الارتباط + مؤشرات جودة نموذج معادلة الانحدار + القيم الخاصة بمعاملات الانحدار ومعنوية معاملات النموذج

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,518 ^a	,268	,255	,41443

a. Prédicteurs : (Constante), حجم الشركة, ملكية الشركة, طبيعة النشاط, عمر الشركة

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	13,530	4	3,383	19,695	,000 ^b
Résidus	36,926	215	,172		
Total	50,457	219			

a. Variable dépendante : المحور_القائي

b. Prédicteurs : (Constante), حجم الشركة, ملكية الشركة, طبيعة النشاط, عمر الشركة

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	2,741	,169		16,199	,000
الشركة عمر	,180	,048	,244	3,775	,000
الشركة ملكية	,173	,027	,409	6,367	,000
النشاط طبيعة	-,091	,037	-,156	-2,442	,015
الشركة حجم	,174	,046	,248	3,800	,000

a. Variable dépendante : المحور_القائي

الملحق رقم 14: طلب إجراء نظرة علمية لجمع بشر السبع من إدارة كلية التكنولوجيا جامعة الوادي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد محمد خضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar-d'El Oued

كلية التكنولوجيا
قسم هندسة البترول والبتروكيماويات
الرقم: 33 / 13 طاب 33 ت / 2018
A l'attention de Mr
Le co-directeur général
Groupement Bir Seba
SH-PVEP- PTTEP

Faculté de la Technologie
Département de génie des procédés et pétrochimie
الوادي في: لعدد 3 FEY

Objet : Demande d'une visite scientifique

J'ai l'honneur de solliciter votre haute bienveillance l'octroi des visites scientifiques au sein de votre groupement, au profit de nos étudiants de la 1^{ère} année master génie du raffinage et génie chimique. Cette visite rentre dans le cadre de compléter leurs connaissances théoriques.

Comme j'ai l'honneur de vous informer que le planning proposé est le suit :

Mar. 27/02/2018 Groupe de 20 étudiants spécialité génie de raffinage ;

Jeu. 01/03/2018 Groupe de 20 étudiants spécialité génie chimique ;

Veillez agréer, Monsieur, mes meilleurs sentiments les plus respectueux.

Accord

Le chef de département

ATROUJ Salah
Coordinateur Général

Groupement Bir Seba
Sonatrach
PVEP
PTTEP

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
كلية التكنولوجيا والبتروكيماويات
قسم هندسة البترول والبتروكيماويات
الوادي في: لعدد 3 FEY

الملحق رقم 16: قائمة طلاب كلية التكنولوجيا بجامعة الوادي التي ستجري زيارة ميدانية للمجمع النفطي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
 République Algérienne Démocratique et Populaire
 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
 Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
 جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
 Université Echahid Hamma Lakhdar - El-oued

كلية التكنولوجيا
 قسم هندسة الطرائق والبيروكيميا
 رقم: 333. ا.ج.ح.ل.و.ك.ت.ا.ف.ح.ط.ب/2018

الوادي في: 19 FEB 2018



قائمة الطلبة سنة أولى ماستر هندسة كيميائية المعنيين بالزيارة العلمية إلى
 مجموعة بئر السبع SH-PVEP- PTTEP يوم الخميس 2018/03/01

الابتداء العزطر: لغويص صباح الدين
 توقيت الزيارة: الطلاق من الجامعة بالوادي على الساعة 05:30 صباحا .

الترتيب	رقم التسجيل	الاسم واللقب	ملاحظات
1	14.39056883	عويش حسنة	
2	14.39057462	لثي رحمان	
3	14.39060906	ملاك كة صلاح الدين	
4	14.39059195	شامي هادي	
5	14.39069144	بحة العفرا	
6	14.39061497	قمرى عبد الحفي	
7	14.39061548	ليطوي حديام	
8	09.8058727	صحراني حولة	
9	14.39058963	نومني فزة	
10	14.39064770	نسب سناء	
11	14.39064800	خلافة عبد العالي	
12	14.39064958	موساوي كريمة	
13	13.39048129	هينة ردة	
14	14.39059194	نهيش خاتبة	
15	14.39055773	شريف الكي	
16	14.39060906	طوبى الزهرة	
17	14.39071144	شبان العويد	
18	14.39072348	نور نور	
19	91.113611	عمر عبد سليم	
20	14.39058497	رزاق العمود	
21	96.3341	هيا سليمة	

رئيس القسم
 د. صيف خالد محمد الطاهر
 (Signature and stamp of the department head)

الملحق رقم 17: طلب الهلال الأحمر إعانة من المجمع النفطي

07

اللجنة المحلية للهلال
البلدية النزلة
الرقم: 07/2017

الى السيد: مدير مجمع
بئر سبع
حلسي مسعود

الموضوع: طلب إعانة

بنا عظيم الشرف نحن لجنة الهلال الأحمر للبلدية النزلة ان نتقدم لسيادتكم
المحترمة بطلبنا هذا و الممثل في امثالتنا بعض المساعدات لإعانة بعض
العائلات المعوزة

بسم الله الرحمن الرحيم

((سارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السماوات والأرض أعدت للمتقين
الذين ينفقون في السراء والضراء))
((صدق الله العظيم))

النزلة في: 07/2017

رئيس اللجنة المحلية

Accord pour
s'appuyer sur nos
moyens d'une façon
raisonnable

LINEU
Co-Ordination Zone

بن ياسين محمد الأحمر

الملحق رقم 18: محضر تسليم المجمع النفطي الاعانة للهلال الأحمر



بئر السبع في: 2018/02/23

مدير العمليات لحقل بئر السبع
مجمع بئر السبع

إلى السيد مدير اللجنة المحلية
لهلال الأحمر لبلدية الفزالة
دائرة تقرت
ولاية ورقلة

الموضوع: محضر تسليم واستلام

في إطار الاعانة المواضعة التي يشرفه مجمع بئر السبع بتقديمها للهلال
الأحمر الجزائري لبلدية الفزالة دائرة تقرت.

لقد تم اليوم الموافق 2018/02/23 مساءً وتسلم المرتبة (Matelas) الى الهلال
الأحمر الجزائري لبلدية الفزالة دائرة تقرت وهذا بحضور السادة:

* السيد: <u>يونس ساسي محمد</u>	ممثل عن	الهلال الأحمر
* السيد: <u>فرح حسن ماكني</u>	ممثل عن	الهلال الأحمر
* السيد: <u>طربلسي محمد صالح</u>	ممثل عن	الهلال الأحمر
* السيد: <u>باجعيد بصرالدين</u>	ممثل عن	الهلال الأحمر

Mr. TRABELSI MED-KHALED
AT HEAD OF MATERIAL SERVICE
Groupement Bir Seba / PPT : Supply Chain

الختم والتوقيع



SONATRACH - Direction Coopération Groupe Associations - Groupeement Bir Seba - Zone d'activité: Route
Nationale N°3 - Euro Japarc - Résidence: Buis Mission d'Oranglé - Tél/Fax : 024 79 09 54



GROUPEMENT BIR SEBA

POLITIQUE HSE

Dans le cadre de la conduite de ses activités de production, le Groupement Bir Seba s'engage à prendre toutes les mesures raisonnables et pratiques afin de prévenir les risques de blessures, de maladies professionnelles, d'impact à l'environnement et de dommage aux installations.

Pour l'accomplissement de ces objectifs, le groupement Bir Seba doit :

- Être en conformité voir être plus exigeant que les lois et règlements HSE applicables ainsi que les codes et standards internationaux, dans nos opérations ;
- Développer et mettre en place un Système de Gestion de la Santé, Sécurité et Environnement, qui reconnaîtra que la santé, la sécurité et l'environnement font partie intégrante de notre business. La prévention et la protection de l'environnement contre la pollution
- Créer une culture HSE proactive à travers un leadership visible, un engagement du management et une implication des travailleurs. L'engagement à la réduction des accidents
- S'assurer que tous les travailleurs sont redevables de leur propre santé et sécurité ainsi que celles des autres. L'amélioration continue des performances HSE dans les activités et les opérations de Bir Seba à travers une mise en œuvre efficace du Système de management HSE.
- Fournir les ressources nécessaires ainsi que la formation à même de réaliser nos objectifs et cibles en santé, sécurité et environnement
- S'assurer que les standards et performances HSE des contractants et fournisseurs soient conformes à nos exigences
- Identifier, éliminer ou minimiser, et gérer pour abaisser le niveau des risques HSE aussi bas que raisonnablement possible (ALARP)
- S'engager proactivement avec les travailleurs, les contractants, les partenaires en association, les autorités de régulation, les communautés locales ainsi que toute autre acteur clé, sur les questions pertinentes
- Maintenir un système de gestion des Crises ainsi qu'une capacité de réponse d'urgence efficaces
- S'évertuer à atteindre l'excellence en HSE par l'établissement d'objectifs et cibles HSE mesurables et par l'évaluation de la performance à travers des audits et revues régulières
- Prévenir la récurrence d'incident à travers un système de gestion des incidents efficace
- S'assurer d'une amélioration continue de la gestion et de la performance HSE, à travers des audits et revues

LATIOUI Salah
Co-General Director



Duc VU MINH
Co-General Director

GBRS-Politique HSE Rev. 2
Date: 13 / 11 / 2016

الملحق رقم 20: فاتورة استهلاك الطاقة للمجمع النفطي بئر السبع



GRBR Domestic and Industrial Water Consumption Report for Apr 2018

		Domestic or Miocène/Pliocène (shallow)						
		Volume (m ³)						
Year	Month	CPF		Camp	IRRIGATION		Génie civil & construction (eau envoyée à GEBCO)	TOTAL
		Fire water	Potable		CAMP / Road to airstrip (*)	CPF	Civil & engineering work GEPCO	
2018	APR	0	2,193	5,675	3,495	Valeur Incluse dans case CPF "Potable "	Valeur Incluse dans case CPF "Potable "	11,363

(*) 3 truck/day for summer and 2 truck/day for winter. 18 m³ per truck

		Industrial or Albion (deep)					
		Volume (m ³)					
Year	Month	Workover et travaux sur puits et l'eau de dilution	Forage d'exploration	Forage de développement	Injection pour maintien de pression	CPF (Industrial & Services)	Total
		Water dilution	Exploration Drilling	Development drilling	Water injection	CPF oil processing Dessalage et Séparation	
2018	APR	Valeur Incluse dans case CPF (Industrial & Services)	NA	NA	0	7,474	7,474

Prepared by		Verified by			Approved by	
BELGOT Ismail KESSAI El Hadi Amirouche Bureau de Calcul	BENLAHRECHE Nakhla MESSINI Zakaria Environment Eng	BOURAI Kamel ZERARKA Reda HSE Manager	Chu Dang Van BEY BOUMEZRAG, Mohamed Fodil SC Manager	CUONG LE MANH FEDALA Younes XP Manager	Supot LERTSAKULSUP BADJI Yazid Operation Director	

الملحق رقم 21: فاتورة استهلاك الماء للمجمع النفطي بئر السبع

Mois: Mai 2018

Indicateurs mensuel

Consommation en eau

Eau domestique en M ³ en eau	Eau industrielle en M ³ à titre	Observation
--	---	-------------

* L'eau domestique est l'eau destinée à utilisation domestique au niveau de la base industrielle et les camps de vie
* L'eau industrielle est l'eau destinée à utilisation comme eau de service au niveau du CPF (Les procédés.)

Consommation Energie

Indicateur	Quantité	Unité	Observation
Consommation de fuel noir	1 408 023	(Kilowatt h)	
Consommation de gaz-oil	84 206	Mt	La consommation de gaz-oil comprend la consommation des turbines au niveau de CPF, Les groupes électrogènes de l'unité et ses annexes
Consommation d'électricité	5.75	GWh/mois	

Déversements accidentels :

Indicateur	Unité (en nombre et en m3)	Observations
Fuites d'hydrocarbures sur le niveau de pipes et des bases de stockage	0	
Déversement de déchets (transport)	0	
Déversement sur le sol / sous-sol	0	




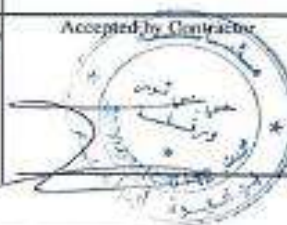
Rejets liquides :

Eaux de Rejets en M ³ :					
Total Domestiques rejetées	Domestiques traitées	Domestiques non traitées	Total Industrielles rejetées	Industrielles non traitées	Industrielles traitées
11 729	2 506	9 122	1 858	0	1 858

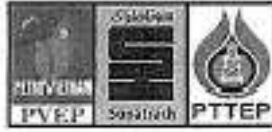
Indicateurs de suivi des émissions de gaz à effet de serre :

Indicateurs	Type de combustible/traité	Quantité	
Production Hydrocarbures	Pétrole brut (Tonne métrique)	70335	
	Gas sec (KSm ³ /mois)	13963	
	Condensat (Tonne Métrique)	NA	
	GPL (Tonne Métrique)	NA	
Consommation de fuel gaz	KSm ³	1929	
Consommation de gaz-oil	Source fixe (Tonne)	56	
	Source mobile (Tonne)	17	
Consommation d'autre combustible (Essence)	Source mobile (Tonne)	0	On a utilisé une quantité de 173 L, juste pour un véhicule et une ledeuse de camion
Volume de gaz torchés	KSm ³	227	
Volume de CO2 mis à l'évent	Millon Sm ³	NA	
Fuites fuyives	Tonne	0	
Produit transporté par pipe ligne	Pétrole brut vers HCH (Tonne métrique)	62773	
	Condensat (Tonne métrique)	NA	
	GPL (Tonne métrique)	NA	
	Gas sec associé vers Z-CINA (KSm ³ /mois)	11406	
Gas Nitrogène	KSm ³	NA	

الملحق رقم 22: طلب توريد التشجير للمجمع النفطي بئر السبع

	<p>« Groupement régl par décret législatif 93-08 du 25 Avril 1993 »</p> <p>Tel : +213 (0) 29 79 71 64 Fax: +213 (0) 29 79 09 15</p> <p>Zone d'activité Route Nationale N°3 BP 269 EURO JAPAN Hassi Messaoud Ouargla</p>																																																	
<h3>BON DE COMMANDE PURCHASE ORDER</h3>																																																		
Commander à / Order to: PEPINIERE BOUKHEIRA Fournisseur / Supplier: PEPINIERE BOUKHEIRA Adresse / Address: CITE BALLA OUARGLA Téléphone: 0668.43.51.94	Date: 13/03/2017 PO No.: 088/GBRS-HSE/17																																																	
Contact / Contact name: Brahim BOUKHEIRA Proformat / Quotation: Livrer à / Deliver to: GROUPEMENT Bir Seba Compagnie / Company: GBRS Adresse / Address: Zone d'activité N°3 BP256 HMD Ouargla (EURO JAPAN HOTEL) Tel No.: 029 79 09 15 Fax No.: 029 79 09 15 Date de livraison / Service required date: MARS 2017	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td>RC :</td> <td>30/00-0980789B09</td> </tr> <tr> <td>NIF :</td> <td>000-916-098-078-925</td> </tr> <tr> <td>TIN :</td> <td>000-116-614</td> </tr> </table>	RC :	30/00-0980789B09	NIF :	000-916-098-078-925	TIN :	000-116-614																																											
RC :	30/00-0980789B09																																																	
NIF :	000-916-098-078-925																																																	
TIN :	000-116-614																																																	
Lieu de Livraison / Work Location: BRS Site																																																		
Facture à / Invoice to: Groupement Bir Seba																																																		
Méthode de paiement / Payment Method: Virement																																																		
Devise / Currency: DZD																																																		
<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr style="background-color: #e0f0ff;"> <th>No.</th> <th>Article Newer</th> <th>Qté Qty</th> <th>u/m Unit</th> <th>PU Unit cost</th> <th>Prix Total Total Price</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td rowspan="2" style="text-align: center;">1</td> <td>Productives Palm tree " Palmiers fruitier" (Phoenix Dactylofera)</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td>30 species variety GHERS MODEL N°02 (30kg-50kg)</td> <td style="text-align: center;">30</td> <td style="text-align: center;">Unit</td> <td style="text-align: right;">3 600,00</td> <td style="text-align: right;">108 000,00</td> </tr> <tr> <td></td> <td>70 species variety DAGLAT NOUR MODEL N°02 (30kg-50kg)</td> <td style="text-align: center;">70</td> <td style="text-align: center;">Unit</td> <td style="text-align: right;">3 000,00</td> <td style="text-align: right;">210 000,00</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">2</td> <td>Olive tree 'Olivier'(Olea europaea)</td> <td style="text-align: center;">50</td> <td style="text-align: center;">Unit</td> <td style="text-align: right;">450,00</td> <td style="text-align: right;">22 500,00</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">3</td> <td>Fils "Sapin" "Casuarina brise vent" (Casuarina Equisetifolia)</td> <td style="text-align: center;">50</td> <td style="text-align: center;">Unit</td> <td style="text-align: right;">300,00</td> <td style="text-align: right;">15 000,00</td> </tr> <tr> <td style="text-align: center;">4</td> <td>Humus "Humus"(soil fertilized)</td> <td style="text-align: center;">200</td> <td style="text-align: center;">KG</td> <td style="text-align: right;">150,00</td> <td style="text-align: right;">30 000,00</td> </tr> </tbody> </table>	No.	Article Newer	Qté Qty	u/m Unit	PU Unit cost	Prix Total Total Price	1	Productives Palm tree " Palmiers fruitier" (Phoenix Dactylofera)					30 species variety GHERS MODEL N°02 (30kg-50kg)	30	Unit	3 600,00	108 000,00		70 species variety DAGLAT NOUR MODEL N°02 (30kg-50kg)	70	Unit	3 000,00	210 000,00	2	Olive tree 'Olivier'(Olea europaea)	50	Unit	450,00	22 500,00	3	Fils "Sapin" "Casuarina brise vent" (Casuarina Equisetifolia)	50	Unit	300,00	15 000,00	4	Humus "Humus"(soil fertilized)	200	KG	150,00	30 000,00	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <tr> <td>Total hors Taxe/ Total without Tax</td> <td style="text-align: right;">385 500,00</td> </tr> <tr> <td>TVA/ VAT 19%</td> <td style="text-align: right;">EXO</td> </tr> <tr> <td>Frais de livraison</td> <td style="text-align: right;">50 000,00</td> </tr> <tr> <td>Totaux/ Grand Total</td> <td style="text-align: right;">435 500,00</td> </tr> </table>	Total hors Taxe/ Total without Tax	385 500,00	TVA/ VAT 19%	EXO	Frais de livraison	50 000,00	Totaux/ Grand Total	435 500,00
No.	Article Newer	Qté Qty	u/m Unit	PU Unit cost	Prix Total Total Price																																													
1	Productives Palm tree " Palmiers fruitier" (Phoenix Dactylofera)																																																	
	30 species variety GHERS MODEL N°02 (30kg-50kg)	30	Unit	3 600,00	108 000,00																																													
	70 species variety DAGLAT NOUR MODEL N°02 (30kg-50kg)	70	Unit	3 000,00	210 000,00																																													
2	Olive tree 'Olivier'(Olea europaea)	50	Unit	450,00	22 500,00																																													
3	Fils "Sapin" "Casuarina brise vent" (Casuarina Equisetifolia)	50	Unit	300,00	15 000,00																																													
4	Humus "Humus"(soil fertilized)	200	KG	150,00	30 000,00																																													
Total hors Taxe/ Total without Tax	385 500,00																																																	
TVA/ VAT 19%	EXO																																																	
Frais de livraison	50 000,00																																																	
Totaux/ Grand Total	435 500,00																																																	
Conditions/ Terms & Conditions: *La livraison des équipements sur Site sera à la Charge du Fournisseur																																																		
Total en toutes lettres/ In words : Quatre cent Trente Cinq mille cinq cents Dinars Algériens.																																																		
Prepared by 		Accepted by Contractor 																																																

الملحق رقم 23: فاتورة التشجير للجمع النفطي بئر السبع



GROUPEMENT BIR SEBA

« Groupement régl par décret législatif 92-08 du 23 Avril 1992 »

Tel: + 213 (0) 21 94 53 292927

Fax: + 213 (0) 21 94 53 2922

Entreprise nationale N°98 BP216 Bouï Meïzaoué Ouedj, Algérie

TRAITEMENT DE FACTURE Invoice Processing

AFP No 8513

No de Facture / Invoice No: 01/2017
 Invoice Date: 18/03/2017
 Date de Reception / Received Date: 07/04/2017
 Supplier Name: BOUKHAIRA PEPINIERE
 BC-BS No / PO-BO No: 088/GBRS-HSE/17
 Facturation du / Billing from: 13/03/2017
 Facturation au / Billing to: 18/03/2017
 Montant de la facture / Invoice Amount: 435 500,00
 Devise / Currency: DZD
 Due Date: 07/05/2017

Classification de la facture/Invoice description
ACHAT DE PLANTE

Description	Amount	D C	Account Code		Cost Center TO		T2 (Con/PO/SO) T6 (Vendor) P040					
			No	Description	No	Description	T1 Empl	T3 Partner	T4 AFE	T5 Well	T8 Dept	
ACHAT DE PLANTES	435 500,00	D	6229900000	DIVERSES AUTRES REMUNERATIONS/OTHERS	7851	Site - Other Services	ANSE	JCC			BRS	
ACHAT DE PLANTE	435 500,00	C	5120000000	BIA DIEMANE MALIK INW DINARS								

M. Merrouche
 CHECK (Accountant)
 Date: 07/04/2017

BENLAARACHE-N
Bental
 Verified by (User)
 Date: 28/04/2017

K. Boutriche
 Reviewed by (User Co-Director)
 Date: 23/04/2017

Reviewed by (User Co-Director)
 Date:

